دراسات في

فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم

وردٌ على

رؤوف جمال الدين

مؤلف "مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد"

تأليف

الدكتور مصطفى جواد

مطبعة اسعد - بغداد

تقدمة الى حضرة الاستاذ الاديب البارع
اللبيب الصديق الحبيب يوسف
يعقوب المسكوني مع الدعاء
بالتوفيق وطول العمر
مصطفى جواد

دراسات في
فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم

ورَدٌّ على

رؤوف جمال الدين

مُؤلِف "مُناقشات مع الدكتور مُصطفى جواد"

تأليف

الدكتور مصطفى جواد

مطبعة أسعد ـ بغداد

١٧/١٠٠٠/١٩٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على خير خلقه أجمعين وسلم على آلـه الطيبين الأبرار وصحبه الصادقين الأخيار •

وبعد فقد ألّف بعض الفضلاء واسمه « الشيخ رؤوف جمال الدين » من أهل النجف الأشرف كتيّباً في النحو والرسم المعروف بالاملاء في عصرنا وسمّاه « مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد » ، وقد استعان نقـابة المعلمين القائمة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة وألف الهجرية على طبعه لنشره ، فعرضته النقـابة على خبير ذي علم غزير وفير في ظنّها ، فألفاه صالحاً للنشر مستحقاً للعون الماليّ ، فنشره موشحاً بالجملة الرسمية « ساعدت نقابة المعلمين في الجمهورية العراقية على نشره » وأصبحت تلك النقابة « الدوهانية » مشاركة له في المسؤولية الأدبية والتبعة بين يدي الضمير الأدبيّ العربيّ ، وقد استكتب المؤلف أحد العلماء الفضلاء الفهماء وهو الشيخ محمد أمين زين الدين مقدّمة لكتيّبه هذا ، واستجدى تقريضاً له من عالمين فاضلين آخرين أحدهما الشيخ العالم الفاضل عبدالمهدي الشيخ مطر ، وقد قال في أثناء تقريضه : « وكان جمال الدين في بعض الأحيان يزورني في داري فيقرأ لي[١] بعض فصول هذه المناقشات فأرى فيها الشيء الكثير من حسن الأدب وجمال الاسلوب والتباعد عن غرور المبالغة فهي مناقشات علمية بحتة ومطارحات أدبية لذيذة ، ويجوز أن يكون للدكتور رأي فيهـا بالموافقة أو على[٢] الأقل بالرضا » • ونسب إلي فيه « جملة كبيرة من الاشتباهات » •

وهذا يعني أن الشيخ الفاضل شاركه في مناقشاته العلميـة وارتضاها فهو

(١) أراد « فيقرأ عليّ » •

(٢) أراد « في الأقل » وهو تعبير فصحاء الأمة •

مشارك له في التبعة والمسؤولية أيضاً ، وهذه المناقشات مقصورة على أقوال وآراء قلتها وارتأيتها في مراسلة جرت بيني وبين المؤلف ، ولم يذكر لي أنه يريد نشرها ولا أنه عازم عليه ، وكان حسن الأدب يوجب عليه إعلامي بذلك ، لأؤكد الاستدلال ، وأؤيده بالأقوال ، فلا يغافصني هذه المغافصة ، وأيا كان الأمر فقد ظهر الكتيب ونشر وأنا مريض بالقُلاب[1] ، فلم أستطع نِقاشه ، لشدة المرض الذي أوهنني وأوهاني وأنحلني وأضناني ، وقذفني في جحيم من الآلام لا يخبو سعيره ، ولا يقل ضريره ، وقد أعضل الأطباء ، ولم يبق أمل في الشفاء إلا عند ذي الآلاء جل وعلا .

ولما طالت مدة هذه العلّة واستمرّ هذا الداء العياء خشيت الهلاك وبقاء كلام هذا المناقش الفاضل بلا جواب ، وكان في ذلك خطران أحدهما ما أحدثه نقاشه من الأوهام والمغالطات المضرّة بالثقافة النحوية العربيّة ، والآخر حُسبان العلماء والشداة والمتأدبين أنّ أقواله صحيحة وأني عاجز عن ردّها وبيان زيفها ، فتحاملت على نفسي قبل فوات الأوان وكتبت هذا الردّ عليه ، حرصاً على كرامة النحو وقواعد اللغة العربيّة ، وإفادة للراغبين في تعرّف شيء من « فلسفة النحو والصرف واللغة » وعلى الله تعالى أتوكل فأقول ذاكراً أول مناقشة وهي التي سمّاها الشيخ المذكور « مناقشات إملائية » :

ذكر في الصفحة الثانية والعشرين وما يليها ان «الكتابة أصبحت بمرّ الزمن علماً وهي إحدى[*] تلك العلوم العربية فلها ما لباقي أخواتها وأنه يعلم أن الطرق الجيدة هي المشهورة في الاستعمال المتفقة مع القياس ، لكن الطرق الملتوية والشاذة لها من يستعملها ويسلك سبيلها من القدامى والمعاصرين[2] ، فابن مضاء القرطبي مثلاً وغيره ممن شذّوا بأقوالهم وخرجوا على إجماع أهل لغتهم لا لدليل سوى اللجوء إلى الظن والتأويل التعسفي البعيد عن واقع اللغة وقواعدها والخروج

---

(١) قلاب البشر على وزن غراب هو مرض القلب .

(٢) هذا تعريض من الشيخ بمن جادله في هذا الكتيب أو الكتاب .

(*) أراد « أحد تلك العلوم » لأن مفرد العلوم علم وهو مذكر ولا يقال للمذكر إحدى ، وسيأتي إيضاح غلطه هذا في جملة أخرى جاء فيها « إحدى الوجوه » مع أن مفرد الوجوه هو وجه وهو مذكر .

تعمداً على[1] آراء كبار مؤسسي علومها لسبب نجهله نحن ويعلمه الله وحده » .

فنقول لهذا القائل : هل الكتابة الحالية أي رسم الكلمات الحاليّ المعروف في عصرنا بالاملاء باق على حاله الأولى منذ وضعت الكتابة واخترعت ؟ ولا محيص له من أن يجيب بقوله « لا » وانما تطوّرت الكتابة على مرور العصور ، لأن التطوّر في الدنيا لا يترك شيئاً إلا أصابه ، ولو كان الحفاظ على الرسم القديم واجباً لكان رسم كتاب الله العزيز هو المثال الذي لا يخالف ، والامام الذي يجب أن يتبع .

ونقول له أيضاً : أكان الاجماع الذي أشرت اليه صادراً عن اجتماع علماء اللغة أم كان آراء وحدان وقع ارتضاؤها بعد ثبوت صلاحها ؟ لا نشك في أن جوابه : إنه كان آراء آحاد منهم وقع ارتضاؤها بالتدريج لظهور صلاحها وبيان فائدتها ، لأنّهم لم يجتمعوا لها ، ولم يذكر في التاريخ أنهم عقدوا لها مجلساً تداولوا الآراء فيه .

ويقال له بعد ذلك : هل أجمع الكوفيون والبصريون على رسم الكلم العربيّة فوقع إجماع يصح أن يسمّى « إجماع أهل اللغة » كما سميته ؟ والجواب : لا لم يجمع الكوفيون والبصريون على رسم الكلم بل اختلفوا فيه كما اختلفوا في المسائل النحوية وبقي خلافهم معروفاً مسجلاً في الكتب ، ومدروساً في المدارس والمساجد طوال الدهر ، فلا يصح أن يقال : وقع الاجماع في جميع شؤون اللغة بل يقال : قال الجمهور ورأى الجمهور .

---

(١) الصواب « عن » يقال « خرج عن الحكم والأمر » لا عليه ، أما قولهم « خرج على الدولة أو على السلطان » فعلى تأويل العصيان والاباء ، ألا ترى أنه لا يقال « خرج على الملك » . أما قوله « خرجوا على إجماع أهل لغتهم » فمعناه « عملوا بحسب الاجماع » فتأمل ذلك ، واقرأ ما ورد في الصفحة ٢٦ من المجازات النبوية للشريف الرضي والصفحة ١٥٦ ج١ من الخصائص لابن جني ، لترى صحة قولنا . قال الشريف الرضي في شرح الحديث الخاص بالخيل « ظهورها حرز وبطونها كنز » ما هذا نصه « وهذا القول خارج على طريق المجاز لأن بطون الخيل على الحقيقة ليست بكنز » أي آت على حسب المجاز ، وقال ابن جني : « وأن ضيون إنما صح لأنه خرج على الصحة » .

ونسأل القائل : ما كان المراد بتلك الآراء الفرديّة في تطوير رسم الكلم أي الاملاء ؟ والجواب : هو تحسين قواعد الرسم ومنع اللبس وتسهيل الكتابة والقراءة لأن القراءة المعروفة لا تكون إلا بوجود كتابة ، والعربية الفصيحة أصبح علمُها صناعة ومن وسائل إتقان الصناعة إعداد آلاتها وتحسينها ، فالعربيّ اليوم يستسهل قراءة الكتابة ذات الرسم الميسَّر ، كما يستسهل قراءة الكتابة المشكولة ، لأن لغته عاميّة غير معربة وتختلف باختلاف الأقطار ، ودليلنا على ذلك الاستسهال هو ما نشاهده من صعوبة قراءة القرآن الكريم على الذين لم يعلموا قواعد رسمه ولا مرنُوا على قراءته .

فللعلماء الحقّ إذن في ابتداع كل ما يسهّل الكتابة والقراءة ويحسن قواعد الرسم ويزيل اللبس منه . قال الرمّاني في الكلام على « ما » التي هي عوض من « كان » في قول الشاعر :

أبا خراشة أمّا كنت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع

« فما مفصولة من (أن) في الحقيقة وإن كان بعض الكتاب يكتبها موصولة للادغام ، والأولى أن تفصل ليبين أنهما حرفان ولا يلتبس بقولك (أمّا) التي هي حرف واحد في قولك : أمّا زيد فمنطلق[1] » . وقال أبو الحسين إسحاق بن ابراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب : « والصلاة والزكاة والربا والحياة ، فتكتبه بالواو اتباعاً للمصحف لأن الذين كتبوه على التفخيم كانت لغتهم التفخيم ، ومن الكتاب من يكتبه كله بالألف ، فاذا أضفت ذلك كتبته بالألف على كل حال[2] » .

وقال القلقشندي : « قال الشيخ أثير الدين[3] : ولذلك ينبغي أن القاف والنون إذا كتبتا في حالة الانفراد على صورتهما الخاصة بهما لا ينقطان لأنهما لا شبه بينهما ولا يشبهان غيرهما فيكونان إذ ذاك كالكاف واللام . ومنع بعض مشايخنا الاشتراك في صورة الحروف وقال : إن الصورة والنقط مجموعهما دال

---

(١) منازل الحروف للرماني « مخطوط ، ص ١٥ » .
(٢) البرهان في وجوه البيان « ص ٣٣١ » .
(٣) هو أبو حيان الأندلسي النحوي المشهور .

على كل الحرف »[1] . وقال ابن درستويه أبو محمد عبدالله بن جعفر . « وأمّا الشين فانها تنقط ثلاثاً لأسنانها الثلاث وهي في بعض المذاهب تنقط واحدة »[2] .
وقال أيضاً : « واعلم أنّ من الكتاب من ينقط على كل مشتبهين من الحروف لا يغفل واحداً منهما كنقطهم الراء والسين والصاد والطاء والعين من تحت لأن نظائرها يُنقطن من علُ ، والجمهور على غير ذلك[3] » . وهذه أدلة على أن القوم لم يكن لهم إجماع على رسم الكلمات .

ولا أود إطالة الكلام فهذا صبح الأعشى ومختصره ضوء الصبح وغيرهما من الكتب التي عالجت موضوع رسم الكلم أي الاملاء العصري تذكر الآراء المتفقة أي مذهب الجمهور والآراء المختلفة ، ولم يزنّ زان ذوي الآراء المخالفة لغيرهم بأنهم « استعملوا الطرق الملتوية والطرق الشاذة ولجأوا[4] الى الظن والتأويل التعسفي البعيد عن واقع اللغة وقواعدها والخروج تعمداً عن آراء كبار مؤسسي علوم اللغة لسبب لا يجهله مؤلف كتاب (المناقشة) الفائض الأدب ، ويعلمه الله وحده » .

وأكبر الأسباب في الخلاف في رسم الكلم ، كما هو بيّن في أقوال المختلفين هو الخوف من « اللبس » كما ذكرناه ، واجتناب اللبس يؤدي الى التسهيل ، فالمؤلف أعني الشيخ رؤوف جمال الدين هو الذي سلك الطرق الملتوية والطرق الشاذة في الرد على الذين لا يبتغون من ابتداع الآراء في الرسم إلا الافادة والاجادة والتسهيل والتيسير .

---

(١) ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر « ص ١٩٢ طبعة مطبعة الواعظ بالقاهرة ١٣٢٤ = ١٩٠٦ » .

(٢) كتاب «الكتاب ص ٥٤» طبعة المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٢٧ .

(٣) المرجع المذكور « ص ٥٤ » .

(٤) وأرجح من هذا الرسم « لجؤوا » .

نقط الياء المتطرفة

وقال الشيخ رؤوف جمال الدين بعد ذلك : « ولنقرأ الآن بعض ما استغربه في تحريرات (الأستاذ الجليل)[1] الخاصة إلينا : وردت الياء المتطرفة في تحريراته معجمة وهي في هذا الموضع مهملة في كثير من الكتب المطبوعة طباعة حديثة فنية باشراف جمع من العلماء ذوي تخصص في علوم اللغة وكذلك جاءت مهملة في خطوط أيمة اللغة الموجودة في المكتبات العامة والخاصة أو المطبوعة ضمن مؤلفاتهم المطبوعة ، أما إعجامها فوارد على قلة قديماً وحديثاً ، وقد اعتذر الأستاذ عن إهمال الياء[2] المتطرفة واحتج لترجيح إعجامها متطرفة بأن الاهمال يوجب اللبس، فنقول إن الكلام العربيّ لا يخلو من قرائن حالية أو مقالية وإن من يجهل تلك القرائن ولا يستطيع تمييز المقصود فذلك هو الجاهل الساذج ، ومن أجله لا يصح الخروج عن رأي وعمل السلف المتقدّم من أيمة اللغة العربيّة وحمل عملهم على الغلط أو على خلاف الأفضل من أجل تلك الحجة الواهية ، وإذا أردنا اتباع طرق التيسير إلى هذا الحدّ فاننا سنسحق معظم قواعد الاملاء وفي ذلك ما لا يخفى من ضرر علميّ وخسارة[3] أدبية » .

وهذا كلام ظاهره الغيرة على اللغة العربيّة وباطنه تمويه وتضليل ، فنحن بعد أن اعترفنا بوجود التطوّر في قواعد الرسم ولزومه واستمراره لا يجوز لنا استنكار « التيسير » فيها كما لا يجوز استنكاره في « النحو والصرف » ، وقد ذكرنا أن اللبس كان أكبر الأسباب في تطوير رسم الكلم ، وأولئك العلماء الميسّرون المطوّرون لم يحملُوا عمل من سبقهم على الغلط ، كما ادّعى هذا المدعي ، والذين

(١) اراد مؤلف هذا الردّ مصطفى جواد . كان الله في عوني على مصائب الزمان .

(٢) اراد « من عدم اهمال الياء » فغلط .

(٣) اراد « من خسران أو من خسر » ولم يميز بين الخسارة والخسران ، قال مؤلف المختار « والخسار والخسارة والخيسرى بفتح الخاء في الثلاثة الضلال والهلاك » .

لم يأخذُوا برسم المصحف الكريم لم يقولوا إن رسمه غلط أو خلاف الأفضل ، وإنّما استحسنوا آراءاً فرضوها على الناس فاستحسنها الناس واتبعوها كما قلنا سالفاً فأضافوا فضلاً إلى فَضل القُدامى وتيسيراً الى تيسيرهم ، فكيف يجوز لذي دين متين رصين أن يتهمهم بما اتهمهم به مؤلف « المناقشات » ؟.

وليست مسألة « تيسير الاملاء » الواصل الينا بجديدة حتى تقابل بهذا الاستنكار وهذا الاستغراب ، فقد بدأ بطرحها في دست البحث المجمع اللغوي بمصر سنة ١٩٥٩ واستطلع آراء أعضائه فيه ، وممن ذكروا آراءهم في التيسير الأستاذ العالم المحقق محمد بهجة الأثري قال : « وفي عقيدتي أن الزمن كان ولا يزال صالحاً لتنفيذ كل إصلاح يحفظ الأصول ويقرب الغاية ويحقق النهضة . ومن الاخلال بحق الأمة العربية وحق نهضتها العتيدة أن تكون أولى وسائل المعرفة عندها أداة كثيرة التكاليف ، ثقيلة الوطأة عقيمة معوقة يشكو منها العالِم كما يشكو منها المتعلم وتستنفذ من الأوقات الثمينة في غير طائل ما ينبغي أن يستنفد في غيرها من المطالب العالية والدراسات المجدية ، وليس أدل على ذلك من هذه الاختلافات الكثيرة والصور المعقدة في رسم الاملاء العربي ومن تخطئة الناس بعضهم لبعض منذ وضع علماء المصرين البصرة والكوفة هذه القواعد وبنوها على أصولهم النحوية وأقيستهم الصرفية المختلفة المتعارضة . وها قد خلت القرون ونحن جميعا نخضع لحذلقات توصف أنها « علم بأصول » .

« تأمر أن نكتب ما لا نلفظ فنطيع أو ألا نكتب ما نلفظ فنمتثل وأن نرسم الصوت بغير صورته فنفعل وأن نكتب الحرف بصور متعددة أو كان يجب ألا تكون له إلا صورة واحدة ، فلا نعصي لها أمراً ، وهي كلها كما هو ظاهر رسوم معقدة مستمدة مما أشرت اليه من اصول نحاة المصرين المتضاربة ومن خطوط بدائية غير قياسية الأصول . ولست أدري كيف يصح في العقل الرشيد أن تسقط صورة الصوت الملفوظ كالألف في مثل (هاذا) و (ذالك) و (هاألاء) و (لاكن) ونحوها من كلمات ؟ وتكتب هذا وذلك وهؤلاء ولكن بغير الألف الملفوظة ... وفيم يشغل الناس أنفسهم منذ عصور بكيفية كتابة الهمزة وينفقون أجزاءاً ثمينة

من أعمارهم في تأمل حركاتها وسكونها وما يحيط بها من أحوال الحركة والسكون من عن يمينها ومن عن شمالها أمن أجل أن يجلسوها على (الكرسي) الذي يليق بها من كراسي الألف والياء والواو أو لينزعوا هذه الكراسي جميعاً من تحتها ويلقوها في العراء لتفترش الأرض متواضعة ذليلة بجانب بقية الحروف؟[1]» . قال مصطفى جواد : والحق مع الأثري فمن النساخ الثقات الأثبات من يكتب لكن « لاكن » . يراجع لذلك معجم الأدباء ج٥ ص ٤١٨ طبعة مرغوليوث الأولى .

أما وجود الياء المتطرفة غير منقوطة بخطوط كثير من أئمة اللغة العربية فلا ينكره أحد ، لأنهم أئمة اللغة وكان منهم من لا يعجم الحروف أصلاً لعرفانهم اللغة الفصيحة ، فكأنهم كانوا يرون زيادة الاعجام دليلاً على ضعف الأفهام[2] ، وقد ذكرنا أن اللغة الفصيحة صارت صناعة ولكل صناعة آلاتها ، واستفحلت بين الناس اللغات العامية ، وتقدم العالم العربي في مسالك الحضارة وترقى في معارج الدراسة ومراقي العلوم وكثر الدراسون والدارسات للغة العربية ، في الأصقاع العربية ، فبعد أن كانوا يعدون بالأصابع في كل مدينة صاروا يعدون بألوف وبعشرات ألوف وبمئات ألوف وبملايين صبياناً وصبايا وشباناً وشواب وكهولاً وكهلات من عرب وأعاجم فمن يعرف « القرائن الحالية والقرائن المقالية » التي أشار اليها الشيخ رؤوف إلا العارفون بالعربية والمتقنون لعلومها ؟ ولماذا هذا النكير المقام على اللغة العربية استصعاباً لها واستيعاراً لطرق تعليمها وتعلمها ؟ أليس النكير طلباً للتسهيل والتيسير ؟

وهذه الياء المتطرفة تلتبس بالألف المقصورة ، وأنى للذي لم يسمع اللغة ـ وقد ذهب عصر أخذها بالسماع ـ أن يعلم أن لقب جد جرير الشاعر هو « الخطفى » بالألف المقصورة لا بياء النقص ، وأن « القهقرى » بالألف المقصورة لا بالياء ، وأن « الكمثرى » بالألف لا بالياء ، وأن « السُّخري » هو بالياء لا بالألف

---

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي « مج٤ ج١ ص ٣٢١ ، ٣٢٢ » .

(٢) وكان ديوان الخلافة العباسية في بعض عصوره ينكر النقط على من يراسله بكتابة منقوطة ، ذكر ذلك أبو الحسين هلال بن الصابي في رسوم دار الخلافة وغيره .

كاليُسرى والعُسرى ، وأن « البوصي » لضرب من السفن هو بالياء لا بالألف ، وكيف لا تلتبس عشرات أسماء منقوصة بأسماء مقصورة ، أو صفات بمصادر أو مصادر بمصادر أو مصادر بصفات كالحرى بالألف المقصورة بالحري صفة من الصفات ، والهُوِي بمعنى السقوط بالهوى بمعنى الحب والود ، والغني بالغنى والرضي بالرضا[1] ؟ حتى لقد التبس على ناس من المعنيّين بالتاريخ ما ورد من قولهم : « كان فلان يدعو الى الرضى من آل محمد » ـ عليهم السلام ـ والتبس الجَوِي صفة بمصدره الجَوى ، والهوي صفة بمصدره الهَوى فضلاً عن التباس الهوى بالهوي اليائي للسقوط ، وهذا كتاب الجمان في تشبيهات القرآن لابن ناقيا قد طبع سنة ١٣٨٧ = ١٩٦٨ وجاء في الصفحة الثالثة والستين منه « والاستهواء: الدعاء الى الهوى وقيل للضال (يهوي) لأنه بمنزلة من يمضي من جهة السفل • كما يقال : أمره في سفال » • وقد ضبط ناشر الكتاب « الهوى » بالألف المقصورة مع أن مؤلف الكتاب أراد « الهوي » مصدر هوى بمعنى سقط ولذلك شرحه بقوله : « وقيل للضال يهوي لأنه بمنزلة من يمضي من جهة السفل » فمعرّة إهمال الياء المتطرفة لا تزال قائمة حتى في شكل الفضلاء الذين يأبى الانصاف والأدب أن يقال للواحد منهم « هو الجاهل الساذج » كما قال هذا الناقد ، وهذا خط نسخة كتاب الجمان المذكور آنفاً وهو خط قديم وقد نقطت فيه الياء حتى في حرف الجر « في » والألف المقصورة[2] ، مثل « تعالى » ، و « إلى » و « على » و « الزلفى » •

ولا يزال الناس يعانون التباس « المتوفي » الذي هو الله تعالى بالمتوفى الذي هو الانسان ، حتى لقد ضرب أحدهم ، كما جاء في بعض نوادر الأخبار الأدبية ، حين قال « الله تعالى المتوفي » بالياء ، لأن كثيراً من الناس يقرؤون « المتوفى » بالألف « المتوفي » بالياء لعدم إعجام الياء ، فصار المتوفى « متوفياً » بالالتباس •

---

(١) لأن فريقاً من العلماء يكتبون كل ألف ثلاثية مقصورة ياءاً •

(٢) انظر ، الورقة المصورة من كتاب الجمان في تشبيهات القرآن بازاء الصفحة السادسة والثلاثين •

وألّف العلمـاء كتباً في علم « المؤتلف والمختلف » من الأسماء والكنى والأنساب والألقاب مثل كتاب الاكمال لابن ماكولا والمشتبه للامام الذهبي، وضمنوها التمييز بين الألف المقصورة والياء المتطرفة ، ولم يقولوا ذلك القول المنكر وهو رمي الناس بالجهل الساذج ، كما قال هذا الناقد المغترّ .

نضيف الى ذلك أن « الياء » منقوطة في أوائل الكلم وأواسطه فاذا نقطناها في آخره فذلك إتمام للقاعدة وإجراء لها على حالات الحرف الثلاث ، فلا غرابة فيه وقد ظهرت فوائده وبانت عوائدُه ، وأين هذا من تهويل هذا الناقد بقوله : « وإذا أردنا اتباع طرق التيسير الى هذا الحدّ فاننا سنسحق معظم قواعـد علم الاملاء » ؟! أفننقض معظم قواعد الاملاء لأنّا أزلنـا الالتباس الذي ربك الناس باعجام الياء المتطرفة والحاقها بأختيها الأولية والوسطى ؟ اللهم غفراً لهذا إنه قول باطل ، وهذا فصل الاملاء الذي الحقه مؤلف المناقشات نفسه بالمناقشات ففيه اختلاف بين العلماء وتباين في الآراء ، وترى أحياناً في رسم الكلمة الواحدة ثلاثة آراء ، فأين هذا الاجماع الذي يدعيه ؟ والتحجر الذي يبتغيه ؟

فصل « أن » المصدرية العاملة

عن « لا »

وقال الشيخ رؤوف جمال الدين بعد ذلك : « ومما لاحظناه في تحريرات الاستاذ إنيا فصل (أن) المصدرية حال عملها في الفعل عن (لا) وهي و (إن) الشرطية يجب اتصالهما بلا وما عندما تكونان عاملتين في الفعل ، وهذا هو المشهور بين العلماء والمطرد المعمول به قديماً وحديثاً نصّ على هذا ابن قتيبة في أدب الكاتب والسيوطي في همع الهوامع وهو اختيار أبي حيان أيضاً . وفي المسألة أقوال متعددة[1] لكن المشهور هو وصل العاملة كما قلنا وفصل غيرها والخروج عن الرأي المشهور بين علماء العربية معيب في عرفهم[2] » .

ومذهبه في هذا الاحتجاج المبني على اللجاج يخالف مذهبه في الاحتجاج لعدم إعجام الياء المتطرفة ، ففيه نعي منه على مَن لا يميّز بين الياء المتطرفة والألف المقصورة ووصفه بالجاهل الساذج ، لجهله القرائن ، وهو هنا ينعى عليّ كتبي « أن » الناصبة مفصولة عن « لا » ، مع أن وصلها بها يشعر بعملها ، يعني أنه لا حاجة إلى قرائن ولا الى معرفة للعلم بأن « أن » ناصبة ، فادغامُها بلا يعلّم القاريء أنها ناصبة . فالرسم عنده أي الاملاء هو الذي يعلم النحو ، وهذا يؤكد انه هو الذي يسلك الطرق الملتوية لكي يقال : إنه جادل فلاناً وناقش فلاناً وانتقد على فلان ، ولو كان له مَبدأ ثابت في اللغة العربية لقال بالقرائن الحالية أو المقالية التي احتج بها من قبل ، ولقال : إن هذا الشرط في كتابة « أن » الداخلة على « لا » هو من باب تسهيل النحو على الأعاجم الذين يريدون صحةَ النطق من غير أن ينصبُوا في فهم القواعد ، ونحن قد ذكرنا في أول كلامنا أن المُراد بتطوير رسم الكلم هو تسهيل القراءة والكتابة وعدم اللبس وتحسين القواعد ونقلنا

(١) قوله « متعددة » لا محل له بعد قوله « أقوال » لأن الجمع يفيد التعدد بكونه جمعاً فتأمل ذلك .

(٢) مناقشات « ص ٢٣ » .

أيضاً كلام الامام الرمّاني أن الأولى في الحرفين المدغمين الفصل ليبين أنهما حرفان ولا يلتبسا بغيرهما ، وفصل « أن » عن « لا » أدلُّ على عملها من إدغامها ، لأنها تظهر مستقلة ، على حين إدغامها يخرجها حرفاً بعيداً عن أصلها ، وإن كان العمل واجب الاعتماد على دراسة النحو لا على الرسم والوسم ، ثم إنَّ من المواضع ما يجوز فيه وجهان إعمال « أن » وعدم إعمالها ، فكيف نكتبها ولماذا نرجح وجهاً على وجه ، وذلك كقول الشاعر القديم أبي حية النمري :

رميم التي قالت لجارات بيتها ضمنتُ لكم أن لا يزال يهيم[1]

فمن أعمل «أن» اعتدَّ التركيب تاماً و « أن » مصدرية غير مخففة، ومن أهملها اعتد أصل التركيب « ضمنت لكم أنه لا يزال يهيم » فحذف الضمير وخففت «أن» ، ذكرنا ذلك فضلاً عن أن الادغام عارض فلا ينبغي تغيير صورة الحرف لحال عارضة ، ولو أخذنا بالعارض لكان ابدال الحروف الشمسيَّة أولى بتغيير الرسم فتكون « الشمس » : أشَّمس والسَّماء : أسَّماء . وهلم جراً ، ولو أخذنا بالعارض لوجبت كتابة نون التنوين « نونا » كاملة الرسم فكان عندنا مثل « جاءنا رجلن ورأينا رجلن ومشينا مع رجلن » فالرسم سائر في تقدمه نحو إعطاء كل كلمة صورتها الأصلية لينطبق تلفظها على أحرفها الأصلية ، ولا يضيرنا أن لا يميز الشيخ رؤوف جمال الدين بين « أن » العاملة و « أن » غير العاملة قبل « لا » فليس العصر عصر التسهيل على أناس وحدهم مع كونه تسهيلا تافها . ونعود الى دهواه المضلة في كتب « أن » العاملة قبل « لا » النافية ، فقد قال أبو بكر الصولي في باب ما يقطع ويوصل ما هذا نصه « يكتبون أحب (أن لا) تفعل كذا ، بألف ونون وتكون « لا » مقطوعة منها وهو أجود ، لأن القارىء ربّما احتاج أن يقف على النون والكتاب على الوقف ، فمنهم من يكتب بألف ولام موصولة ، لأن النون تدغم في اللام إذا نطق بها وكتبت على اللفظ »[2] .

---

(١) الكامل في الأدب « ١ : ٢٣ طبعة المطبعة الأزهرية » .

(٢) أدب الكتاب « ص ٢٥٨ طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة » بتحقيق الاستاذ الكبير محمد بهجة الأثري .

فهذا أديب من كبار الأدباء وأفاضل الفضلاء ومشهوري المؤلفين ومبرزي الشعراء يذكر أن في المسألة وجهين وأنه يرجح الفصل بين أن ولا ، من غير نظر في عملها وعدمه ، ولم نجد أحداً تصدّى له فقال له : كيف ترجح وتستحسن ؟ فالخلاف بين العلماء قائم قديماً وحديثاً ، وكيف يعاب عليّ أخذي برأي أبي بكر الصولي وأنا أعـده أجود الرأيين كمـا عدّه - رح - ؟ اللهم هب لنا الصـبر على المكاره .

أئمّـة وأيمّـة

تخطئة الشيخ رؤوف لحملة القرآن القدامى

وواصل الشيخ رؤوف جمال الدين كلامه قائلاً « وقال الأستاذ ـ يعنيني ـ : أئمة بهمزتين وقد قال العالِم اللغوي النحوي الكبير أبو الفتح عثمان ابن جني[١] في كتابه الخصائص ما مضمونه : أئمة لحن والصواب أيمة ، إذ لا تجتمع همزتان في فاء الكلمة وعينها أو عينها ولامها ، نعم تجتمع في عين الكلمة مع مثلها فتضعف وتدغم إحداهما بالأخرى ، مثل سأل[٢] . فأئمة لحن على رأي هذا العالِم اللغوي الكبير[٣] » .

وأول ما نقول في هذا النقد هو أنه تخطئة من الشيخ رؤوف لحملة القرآن القدامى فكلمة « الأئمة » وردت في القرآن الكريم خمس مرّات وقرأها قراء من حملة القرآن القدامى بتحقيق الهمزتين وهي القراءة الشائعة الآن في العالمين ، وكانت هذه القراءة المرسومة في نسخ القرآن بهذا العصر مروية ومقروءة قبل أن يأتي ابن جني بقاعدته بمئات سنين ويدلي بفائدته على حسب دعواه ، ومن يكون ابن جني بازاء قراءة القرآن المتواترة ؟ وقد كرّر هذا الرأي في غير موضع من الخصائص ، فقد قال : « فاما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما ـ يعني الهمزتين المتواليتين ـ في الكلمة الواحدة نحو أئمة وخطائئ مثل خطاعع وجائئ فشاذ لا يجوز أن يعقد عليه باب[٤] » . وكرّر ذلك في الجزء الثاني « ص ٥ » ثم الجزء الثالث « ص ١٤٣ » وهو الموضع الذي أشار إليه مؤلف « المناقشة » . وهذا يدل فيما يدل عليه أني كنت عالماً برأي ابن جني فلم أحفل به بالنسبة الى قراءات

---

(١) هكذا أثبت الألف قبل « ابن » بين علمين ، وهذا غلط منه عند الجمهور الذين أحبّ الجمود على آرائهم .
(٢) في المطبوع من الخصائص الذي أشار اليه « سئال » لا سأل .
(٣) المناقشات « ص ٢٣ ، ٢٤ » .
(٤) الخصائص « ١ : ١٨٢ » .

القرآن المتواترة ، وكان ابن جني عالماً فاضلاً بارعاً ، لا ينكر ذلك ذو فضل إلا أنه كان ذا فلتات في أقواله وجريئاً في آرائه ، مثال ذلك ما ورد في الخصائص عند كلامه على تقدم الضمير على صاحبه لفظاً ومعنى قال : « قالوا في قول النابغة :

جزى ربه عني عدي بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى . وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله : جزى ربه عني عدي بن حاتم عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة[1] » ، وطعن ابن جني في خصائصه على القراء فقال ناشر كتابه وهو من الفضلاء المشهورين : « وابن جني في الطعن على القراء في هذا الموطن تابع للمبرد قبله وهذه نزعة جانبهما فيها الانصاف »[2] . وقال في موضع آخر عند الكلام على قراءة (من راق) : « وقد كان خيراً لابن جني أن ينزه لسانه عن الوقوع في القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول عليه الصلاة والسلام وغاب عنه أن عاصماً وتبعه حفص يسكت على مَن سكتة لطيفة ثم يبتدىء راق ...[3] » .

ولننظر آخر ما حرره ابن جني في « الائمة » قال : « ومن شاذ الهمز (عندنا) قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما . فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين نحو سئال وسئار وجئار ، فأما التقاؤهما ، على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا وليس لحنا وذلك نحو : قرأ أبوك ... » . فقوله (عندنا) يشعر القارىء بأن ذلك رأيه هو نفسه ، ونحن لا نعيب المجتهد ، إلا أنَّ إنكاره لواقع القراءة الفصيحة دليل على تترعه وغروره وزهوه ، فقراءة الكسائي لم تكن شاذة ولا عدَّها غيره في القراءات الشاذة ، قال الامام الشاطبي :

وأئمة بالخلف قد مدَّ وحده ... وسهّل سما وصفاً وفي النحو أبدلا

قال شارحه : « وسهِّلْ أيها المخاطب همزته الثانية – يعني همزة أئمة – عن نافع وابن كثير وأبي عمرو ، وحققْها للباقين ، وجاء عن النحاة إبدالُها ياءً

(١) الخصائص « ١ : ٢٩٤ » .
(٢) الخصائص « ١ : ٧٣ » .
(٣) المرجع المذكور » ص ٩٤ « .

خالصة »[1] . فأربعة من القراء السبعة حققوا النطق بالهمزتين ، والثلاثة الآخرون سهّلوا الثانية ولم يبدلوها ، ولم يبدلها ياءاً خالصة إلا ابن جني وأمثاله ، ولم يكن تحقيق الهمزتين شاذاً كما ادّعى ، وفي الثانية ثلاثة أوجه : تحقيقها وتسهيلها وإبدالُها وهو أضعف الأوجه الثلاثة لأن قراءة القرآن المتواترة تعارضه وتناهضه ، والقرآن أقدم الكتب المسجّلة عند العرب المسلمين زماناً وأسلفها قراءة ضبط فبم يستدل المستدل الجاهل على مضادة ما ورد في هذا الكتاب الكريم ؟

وجاء في المصباح المنير « وجمع الامام أئمة والأصل أَأْمِمة ، وزان أمثلة ، فأدغمت الميم في الميم بعد نقل حركتها الى الهمزة ، فمن القراء من يبقي الهمزة محققة على الأصل ، ومنهم من يسهّلها على القياس بين بين وبعض النحاة يبدلها ياءاً للتخفيف ، وبعضهم يعدّه لحنا ويقول : لا وجه له في القياس » ، فبعض العُلماء يعد الابدال لحناً ويعده خارجاً عن القياس ، وهو الرأي الذي أخذنا به وجاء مؤلف «المناقشات» ينعى علينا ذلك، لكي يقال : إنه قرأ كتاب الخصائص وإنه ناقش وفاتش . فالائمة بهمزتين هي اللغة المشهورة وهي القياسية كما نحن موضحوه الآن .

وقد سبق ابن جني الى هذا الايجاب في إبدال الهمزة الثانية سيبويه في كتابه ، ونقل قوله مؤلف « المناقشات » إلا أن سيبويه لم يتكلم على « الأئمة » . وأنا أرى أن منشأ الغلط في إيجاب الابدال في « الائمة » هو قياس الموجب له ـ أعني ابن جني مقلداً ـ همزته الثانية على همزة « « إيمان وإيتاء وآمن وآتى وأُومن أنا وأوتي » مع وجود الفارق وهو أنّ الهمزة الثانية في هذين الفعلين ومصدريهما ساكنة ، وهمزة الأئمة الثانية متحركة ، بحركة مخالفة لحركة الأولى ، فالأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، فالحركة واختلافها سهّلا على الناطق تحقيقها ، كما قال القائل » أؤيد الحق وأؤوب الى داري وأؤودُه وأؤول الى النجاح » بتحقيق الهمزة الثانية ، ولا يستطيع ذلك في الماضي ، ولولا أن المصدر يتبع فعله في الاعلال والابدال ، لقيل « إآب أو إئاب » بدلاً من « إياب » لأن الهمزة الثانية متحركة

---

(1) شرح الشاطبيّة ، تأليف علي محمد الضباع ، شيخ المقارىء المصرية « ص ٦٠ طبعة محمد علي صبيح » .

مخالفة في الحركة لما قبلها ، وهذا مما فات النحويين ـ رح ـ فاستدركناه عليهم كما استدركنا عليهم أموراً أخرى ، منها إنكار وجود ما سمّوه « المطاوعة » في الأفعال ، ومن أقوى الأدلة على عدمها قوله تعالى « فوجدا فيها جداراً يُريد أن ينقض » والمطاوع العاقل لا إرادة أصلية له فيما طاوع فيه ، فكيف الجدار الذي نسبت اليه الارادة مع وجود فعلها المظنون عندهم كذلك[1] ومنها أن الظرف الحقيقي هو ظرف المكان وليس للزمان ظرف ولذلك يغلب على الزمان الجرّ بالباء ولو كان ظرفا لجروه دائماً بحرف الجرّ « في » .

ومنها أنّ « ما » في قولهم « ما أحسنه » هي اسم استفهام اكتسب معنى التعجب فهو باق على أصله ، ومنها أنّ « أفعِلْ به » للتعجب هو فعل أمر ومفعوله محذوف تقديرُه « أفعِل نفسَك به » وفاعله ضمير مستتر كسائر الأفعال الأمرية المسندة إلى الواحد المخاطب ، ومنها وجوب نَصب المشتق الوصفي الواقع بعد « إذا » الفجائية والاسم أو الضمير المجرور بالباء ، على الحالية كقولهم « بحثت عن فلان فاذا به واقفاً خلف الدار » ، وتقدير الجملة « فاذا أنا شاعر به واقفاً خلف الدار » . ومن عادة العرب الايجاز والاختصار وهما من صفات بلاغتهم ، ومنها إبدال أحد الحرفين المدغمين راءاً مثل « عرقبه » من عقّبه تعقيباً ، « وفرطحه » من فطحه تفطيحاً و « عرقله » من « عقله تعقيلا » و « قرنصه » من قرّصه تقريصا ، وفرطيسة من فطيسة ، أو نونا مثل « فطيسة وفنطيسة » وإجّاص وإنجاص وقبّرة وقنبرة وانفعل أصله القديم « افّعَل » أو هاءاً مثل « دوّره » ودهوره ، أو حاءاً مثل « زلّقه » وزحلقه . وهذا مما لم يعرفه العلماء القدماء وإنما اقتصرُوا على الابدال بين حروف « اليوم تنساه » .

---

(1) جاء في خنق المختار « وانخنقت الشاة بنفسها فهي منخنقة » فأين بقيت المطاوعة ؟

مائة ومئـة ومأة

وقال الشيخ رؤوف جمال الدين بعد كلامه على « أيمته » وأئمتنا : « وما لاحظناه في تحريرات الأستاذ إلينا قوله (مئة) هكذا بدون[1] زيادة الألف فيها ، وقبل الشروع في مناقشته والردّ عليه في هذه المسألة نذكر أولاً أقوال العلماء وأيمة اللغة فيها ومن ثمّة يتضح الصواب من الخطأ والجيد من الرديء » . وذكر قول ابن قتيبة في وجوب زيادة الألف لئلا تلتبس « مئة » بمنه كما في قول القائل « أخذت منه وأخذت مئة » . وذكر قول السيوطيّ معضوداً بقول أبي حيان الأندلسي ، ومختوماً بتضعيف الكوفيين للبصريين في احتجاجهم ، ولم يلتفت الى قول الكوفيين أسلاف كثير من النجفيين والظاهر أنه من النقلة فلا عتب عليه حتى قال : « فكيف إذن يجوز الخروج على إجماعهم بدعوى التيسير والتقدم بالكتابة ؟ »[2] .

وهذه هي المرة الثانية التي يناقض فيها نفسه فنحن حين قلنا إن إعجام الياء المتطرفة واجب حذر الالتباس قال : « إن الكلام العربيّ لا يخلو من قرائن حالية أو مقالية وأن من يجهل كل تلك القرائن ولا يستطيع تميز المقصود فذلك هو الجاهل الساذج »[3] . ولكنه عند احتجاجه لوجوب ألف « مائة » لم يبق في الدنيا قرائن حالية ولا مقالية » لتمييز « مائة » من « منه » ولا عاش عديم التميز « الجاهل الساذج » فالقرائن بطلت بين الصفحة ٢٣ والصفحة ٢٥ من كتابه فما كان أقصر عمرها !! وهكذا يناقض المبطلون أنفسهم بين صفحة وأخرى .

ونحن نقول لهذا الفاضل اللجوج : إنّا لم نكُن أول من كتب « مائة » بغير ألف ولا أول من دعا إليه ، قال القلقشندي في كلامه على زيادة الأحرف في رسم

---

(١) أراد « بغير » ومعنى بدون زيادة : بأقل زيادة ، وليس ذلك مُراده ، وقد تابع في ذلك غير الفصحاء كعادته في إنشائه . وسنورد الاستدلال .

(٢) المناقشة « ص ٢٥ » .

(٣) المناقشة « ص ٢٣ » .

الكلم : « فالزيادة تكون بثلاثة أحرف : الأول الألف وتزاد بعد الميم في (مئة) فتكتب على هذه الصورة (مائة)[1] • واختلف في زيادتها فيها في حالة التثنية ••• قال أبو حيان : وقد رأيت بخط بعض النحاة (مأة) على هذه الصورة : بألف عليها نبرة الهمزة دون ياء ، قال : وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) كما تكتب (فئة)[2]» •

فأبو حيان الأندلسي النحويّ الذي احتج مؤلف المناقشات بقوله مدمجاً في كلام السيوطي اعترف بأنه رأى (مأة) بخط بعض النحاة وأنه كثيراً ما كتب (مئة) ولم نجد أحداً قال له « فكيف إذن يجوز الخروج على إجماعهم (كذا) بدعوى التيسير والتقدم بالكتابة » ؟ وليت شعري كيف يكون التيسير إن لم نترك ألف « مائة » المورثة للّبس والتعسير ؟ فقد مضت عصور كثيرة على حال الخط العربيّ حين كانت تلتبس فيه « مئة » بمن الجارّة ، أي حين كانت الحروف المعجمة كالنون مهملة ، وإلا فكيف تلتبس الهمزة بالنون يا منصفون !•

ثم إن أصل الخلاف في كتب « مائة » أي مئة كان في رسم القرآن الكريم الذي اختلفت قواعد رسم الكلمات الأُخر عن رسمه باستمرار العصور قال مؤلف كتاب « مقدمة المباني » في علوم القرآن : فأما مائة فانها لما خالفت نظائرها من فئة ورئة بأنها لا يتصل ذكرها في كل الحالات ، إذ هي بعد التسع ينقطع ذكرها فيقال (ألف) ولا يقال (عشر مائة) ولا (عشرون مائة) ولا (إحدى عشرة مائة) كما يقال : عشرون فئة وإحدى عشرة فئة ورئة ، فحين خالفت (مائة) نظائرها فرق بينها وبينهن بالحاق ألف بين الميم والياء المبدل من الهمزة ، وكان هذا الموضع أحق بالألف من الكينونة بين الياء والهاء ، لأن هذا مكان معلم للزيادة، ولا يذهب وهم الى أنه وقع فيه لغير الفرق ، ولو أتت الألف بين الياء والهاء التبس الواحد بالجمع حين يقال (مئات) ، فكانت الزيادة أصل وجوبها الفرق ، وهذا المكان مختصّ بها لأمن اللبس فيه ومن جهته • وقد ذهب ذاهبون الى أن الألف في (مائة) تفرق بين مائة ومنه والجواب الأول أصح ، لأن الفروق إنما تقع بين

(١) وذكر سبب زيادتها الصولي في أدب الكتاب « ص ٢٤٦ » وزاد أن من المعللين لزيادة الألف من قال : « لئلا تشبه مية « واسترذل هذا القول »

(٢) ضوء الصبح ص « ٢٠٢ » •

المتقاربات فمائة (كذا) وفئة ورئة أقرب الى مائة من (منه) إذ كل واحدة منهن اسم ، و (من) حرف بعيدة الشبه فبعدها من شبهها يغني عن زيادة الفرق بينها وبينها »[1] .

وإن الوهم الفاشي في قراءة « المائة » من النطق بألفها كاملة وجعلها « ماءة » لا ينكره إلا لجوج عنيد ، ومن الناس من يسمعها « مئة » بغير ألف ، فاذا قرأها مكتوبة « مائة » ظن أنَّ الذي سمعه خطأ وأن الصواب « مائة » بدلالة الخط عليها ، ومعرَّة هذا الخطأ مستمرة يعرفها كل غيور على العربيّة حريص على بقائها ونقائها وصفائها ، وأين « الماءة » الفاشية بين كثير من الذين لم يتقنوا العربية ، من «المئة» العددية ؟! فالماءة هي القطعة من الماء كالغدير ، كما قالوا « ماءة بني فلان » أي غديرهم وما أشبهه ، ولمنع الخطأ الفاشي رجحت ما كان أبو حيان يكتبه كثيراً وهو « مئة » وأنا الآن أدعو الى التقدم في كتابتها وهو أن تكون على صورة « مأة » إدحاضاً لكل لبس ، ففتح الهمزة يسوّغ كتب نبرتها على الألف ، والقاعدة القديمة في رسمها كانت ناقصة فلا عبرة بالكسرة قبلها . وقد ذكرنا من قبل أنه لو كان الجمود على قواعد رسم الكلم فرضاً لا فسحة فيه ولا رخصة لكان رسم الكتاب العزيز هو المفروض الاتباع .

ومما يحدو على العجب ويبعث على الاشمئزاز أن مؤلف المناقشات يوازن بين حذف ألف « مائة » الزائدة البائدة ، ~~بين~~ وغيره على سبيل التهويل والتشنيع الشنيع فيقول : « فهل يجوز لهذا السبب خرق القواعد العربية ورفع المنصوب ونصب المرفوع » . فهل يجوز القياس يا فضلاء الناس بين حذف ألف « مائة » وهي ألف زائدة خاصة برسم الكلم ، ورفع المنصوب ونصب المرفوع وهما من صميم علم النحو ؟ وهل هذا إلا ضرب من التهويل الوبيل الرذيل ؟

---

(١) مقدمتان في علوم القرآن « ص ١٤١ ، ١٤٢ مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة » .

النصب بنزع الخافض

وأفضى مؤلف المناقشات بعد ذلك إلى القواعد النحوية وصدّر جدله بالكلام على « النصب بنزع الخافض أي النصب بحذف حرف الجرّ فقال : « وقد تعرض الأستاذ ... بتحريراته إلينا الى أمور[1] كثيرة من المسائل النحوية والصرفيـة وغيرها ، مما هو خارج عن المألوف (عندنا) والتجدد ممدوح في بعض النواحي الأدبيّة إلا فيما اتفقت كلمة العلماء على عدم جواز التصرّف فيه أو تغييره كقواعد اللغة العربية وبقية علومها أيضاً ،... قال ـ سلمه الله تعالى ـ عند إعراب جملة (سقيت الحصان دلواً ماءاً) . إن الدلو منصوبة بنزع الخافض . فأجبته بتعليق سابق مضمونه أن النصب بنزع الخافض لا يرد في الكلام الفصيح إلا بحالتين : قياسية وسماعيّة ، والسماعية تتوقف على السماع ممن يُعتدُ بقوله أو برواية ثقات أيمة اللغة ، وهذه الجملة لم تدخل ضمنَ ما هو مقيس فيه حذف حرف الجرّ ولا ضمن ما ورد مسموعاً فيه الحذف » وذكر بعد هذا الكلام على شروط النصب بنزع الخافض »[2] .

وجوابنا عن هذا التمهيد الذي مهده هو أنّه لم يذكر ان جملته هذه العرجاء هي لفصيح قديم حتى يحق له أن يقول : « وهذه الجملة لم تدخل ضمن ما هو مقيس فيه حذف حرف الجرّ ولا ضمن ما ورد مسموعاً فيه الحذف » ، فانّها جملة من تركيبه وترتيبه ، يوجب إعرابها ما ينطبق عليها منـه ، فرجحت أنا نصب « دلواً » بنزع الخافض ، فالمسألة خاصّة لا عامة ، ولذلك كان من التجني على الأدب والانصاف والنحو أن يقول بعد ذلك : « وجملة سقيت الحصان دلواً ماءاً لم يكن الحذف فيها مقيسا ولا مسموعاً » ، وهذا التجني منه أوجبَ علينا أن نتكلّم له على فلسفة التعدّي واللزوم في الأفعال مما لا يجدُهُ في كتاب ولـم يخطر بالألباب ، وفيه يظهر الفرق بين العالم المجتهد ، والعـالم ذي الذهن الملتبد ، ثم نعود إلى جملته .

---

(١) الصواب « لأمور » يقال : تعرّض له ، ويخطىء الصواب من يقول « تعرض إليه » كما قال .

(٢) المناقشات « ص ٢٨ » .

فلسفة التعدي واللزوم

إن التعدّي في الأفعال أي وقوعها من فاعلها على غيره هو الأصل ، واللزوم حال عارضة لها ، ذلك لأن الفاعل إنما يصدر عنه الفعل ليوقعه على غيره لا ليستقر فيه ، فالحياة مبنية على إصابة الفاعل لغيره كالأكل والشرب والضرب والحبس والأخذ والكسر والقطع والسقي والربط والخبط والوصل والفصل والبناء والهدم والرفع والخفض والنقض والعض والقبض والبسط والحط والقطّ والبطّ والمط والمدّ والشدّ والردّ والقصدّ وعشرات ألوف غيرها ، فأكثر الأفعال الثلاثية في العربية متعدية لذلك السبب الطبيعيّ ، وما ورد منها لازماً فهو محدود ، ولذلك ابتدعت العربية « فَعُلَ يَفْعُلُ » للّزوم لأن أفعال الغرائز وأشباهها تحتاج الى اللزوم ، فهذا الوزن مُحدث بالنسبة الى الأوزان الأخرى ، ما عدا « فعِلَ يفعَلُ » فانه أحدث من الثلاثة الأخرى لأنه جُعل للصفات الطارئة الظاهرة والألوان والعيوب وورود أفعال متعدية على وزنه مثل « خطف » و « حفِظ » و « سمع » لاينفي حداثته لأنّها قليلة ولها تأويل ، ألا ترى « سفِه » يسفه سفاهة فهو لازم في الأصل ثم نقل الى التعدّي بالتساهل والاستعمال الذي يطوّر الأفعال ، جاء في مختار الصحاح « وقولهم : سفِه نفسه وغبِنَ رأيه وبطِر عيشه والِمَ بطنه ووفِق أمرَه ورشِد أمره ، كان في الأصل : سفهت نفسُ زيد ورشِد أمرُهُ فلما حوّل الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لأنه صار في معنى : سفّه نفسه بالتشديد . هذا قول البصريين والكسائي ... وقال الفرّاء : لما حول الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسّراً ليدل على أن السفه فيه وكان حكمه أن يكون سفه زيد نفساً لأن المفسّر لا يكون إلا نكرة ولكنه ترك على إضافته ونصب كنصب النكرة تشبيها بها ... ومثله قولهم : ضقت بـه ذرعاً وطبت به نفساً ، والمعنى : ضاق ذرعي به وطابت نفسي به » .

وأيّا كان تقدير التطوُّر في هذه الجمل وأمثالها فانها تمثل لنا كيفيّة واحدة من كيفيات تحوّل الفعل اللازم إلى فعل متعدّ تعدياً لفظياً لا حقيقياً ، ويهمنا منه الاعراب لأن صحّة الكلام قائمة عليه ومستندة إليه ، فالفرق عظيم في الاعراب

بين قولهم « سفهت نفسُ زيد » وقولهم : « سفِه زيدٌ نفسَه » فالنفس في الجملة الأولى مرفوعة وفي الثانية منصوبة •

وقد أُخذ اللزوم يزيد في الأفعال بتقدم اللغة وانتقالها بالتدريج من دائرة البداوة الى دائرة الحضارة التي لا تستغني عن الأفعال اللازمة وإن كانت الأفعال المتعدية هي الغالبة لاعتماد أصل الحياة عليها كما ذكرنا سالفاً ، فأخذت العرب تشتق من الأفعال المتعدية أفعالاً لازمة وذلك بنقلها من الأوزان القديمة المتعدية إلى الأوزان المحدثة اللازمة أو غير الثلاثيّة مما ابتدعته من الأوزان اللزوميّة ، على أنها لم تقصّر في نقل الأفعال اللازمة إلى أوزان جديدة متعدية بحكم اشتباك أمور الحضارة في التعدّي واللزوم •

فقد قالُوا « بلغ فلان الموضع المراد » ثم قالُوا « بلغ مُرادَه بخطبته أو وعظه أو كلامه » وهذا الثلاثي متعدّ ومن باب « نصر » ثم اشتقُوا فعلاً لازما من هذا المتعدّي على وزن « فعُل يفعُل » الذي أبدعوه للزوم فقالُوا « بلُغ فلان يبلُغ بلاغة » أي صار بليغاً يبلغ مقاصده الكلاميّة بفصاحة وسهولة ويُسر ، وقالُوا « بذأ الشيءَ يبذَأه بذءاً أي كرهه » ثم اشتقُوا للمنتقل الى البذاءة بنفسه فعلاً منه وقالُوا « بذُؤ الشيء يبذؤ بذاءة » صار بذيئاً أي كريها قبيحاً ، وقالُوا « بتَر الشَيء يبتُره بتراً» من باب نصر أي قطعه قبل الاتمام ثم احتاجُوا أن يكون البتر في نفس الفاعل فقالُوا « بتِر يبتَرُ بَتَراً » أي صار أبتر مثل طرب طرباً ، وقالُوا « ثلجتنا السّماء ثلجاً » كنصر أي أصابتنا بالثلج ، ثم قالُوا « ثلجت نفسُه ثلجاً » من باب طرب أي اطمأنت ، كأنها بردت بعد اضطرامها وهدأت بعد احتدامها ، وقالُوا « برز فلان يبرز بروزاً وأبرزه غيره إبرازاً » و « برك البعير يبرك بروكاً وأبركه الجمّال إبراكاً » ، وقالُوا « أدبه يأدبه أدباً » وتأدّب هو واستأدب ، فاستقر الفعل في نفسه ، فهذه أمثلة تطوُّر الأفعال في التعدّي واللزوم • ولذلك قلّت الأفعال التي حافظت على أوزانها الأصلية ولم تتجاوزها باختلاف حركات أو زيادة أحرف ، فالفعل « برز » له ثلاثة أوزان كلها لازمة ولكل لازم معنى خاص به ، فالمقاصد أي المعاني هي التي تتحكم في الأوزان ، وقد غفل عن هذا الأمر

القُدامى والمحدثون، ولم يعرفوا أسبابه واقتصروا على السماع والرواية دون الدراية أعني دراية التطوّر والتغير ، ومعرفة القديم والجديد ، وهو أي تطوّر الأفعال يفيد المجامع اللغوية في الاشتقاق فان من العلوم ما يحتاج كثيراً الى أفعال لازمة من الثلاثي المتعدّي لأصالته وخفته ، وقد أتيت بأمثلة للأخذ منها ، فبالقياس عليها يخف العبء عن أوزان الفعل الثلاثي المزيد للمعنى الجديد •

معاني الأفعال الأصلية

ذكرنا أن أكثر أفعال اللغة العربية متعدية منذ بداوتها ولا تزال كذلك مع تقدمها في الحضارة ، وهذه الأفعال المتعدية تنصب في العادة مفعولاً به واحداً ، ثم لابست أحوال التمدُّن وأصابها التطوُّر فنَصَبُوا بها أحياناً منصوبين ، كالجملة الرؤوفيّة « سقيت الحصان دلواً ماءاً » فالمنصوب الثاني لا يشترط في نصبه تأثير الفعل « سقيت » فيه حتى نعدّه منصوباً ثانياً للفعل .

وللأفعال المتعدية « معان أصلية » و « معان مكتسبة » وهذه الحال من أحوالها لم يفطن لها العلماء ـ رح ـ فالمعاني الأصلية هي المعاني القديمة بالبداهة ، فالفعل « سقىٰ » على سبيل التمثيل كان قديماً مقتصراً على منصوب واحد وهو « المسقيّ » فاذا قيل « سقى فلاناً » عُلِمَ أنه سقاه ماءاً لأن السقي[1] وضع للماء قال لبيد :

سقى قومي بني مجد وأسقى نميراً والقبائل من هلال[*]

ثم استعمل « سقى » لغير الماء كاللبن والسويق والخمر والمشروبات الأخرى، وجاز التصريح بالماء عند السقي منه فاحتاج الفعل الى منصوب ثان ، فوجب توجيه النصب في هذا المنصوب الجديد ، أهو مفعول به ثان أم منصوب بنزع الخافض ؟ لأن الفعل لم يكن ينصب إلا منصوباً واحداً وهو الآن قد نصب منصوبين ونضرب مثلاً آخر لذلك وهو الفعل « كسا » فكانوا إذا قالوا « كساه » عُلِم أنه ألبسه كساءاً وهو لباس معروف ، ثم وقع التمدن وحدث التطوُّر فلم تقتصر الكسوة على « الكساء » بل كانت أحياناً جبّة ، أو حلّة أو عباءة أو دُراعة أو صداراً أو غيرها، فوجب التمييز بأن يقال « كساه جبّةً أو غيرها[2] » ووجب توجيه النصب في

---

(١) أعني جاز أن تقول « سقاه ماءاً » لأن المشروب تعدّد واختلفت أنواعه.

(*) الصحاح للجوهري في « مجد » .

(٢) ويطوى ذكر اللباس أحياناً وإن لم يكن كساءاً بعينه ، وذلك لكونه مجهولاً ، روى بعض القدامى قال : « كان الأشعث بن قيس لا يقدم من سفر فيصلي الفجر إلا كسا أهل المسجد ووصلهم » راجع لباب الآداب « ص ١٠٤ » .

المنصوب الثاني أهو مفعول به ثان أم منصوب بنزع الخافض أم تمييز ؟ أمّا نصبه على التمييز فلا يجوز لأن التمييز منقول من الجرّ بـمن أو بفي، فقولهم «عنده عشرة دنانير زيتاً » تقديره « من زيت » ، وقولهم « هو أوسع منه علماً » تقديره « في العلم ، ويؤيد ذلك جواز إظهار « مِن » الجارّة في العبارة ، يضاف الى ذلك أنه يجوز أن يقال « هو الذي كساه الجبة التي عليه » والتمييز لا يكون معرفة . وأما نصبه على أنه مفعول به ثان فغير صحيح لأنه لم يكن في الأصل ينصب إلا مفعولاً واحداً وهو الذي يتعدى إليه معناه الأصليّ ، فكيف ينصب مفعولين ؟ لا يصح ذلك إلا بتقدير خافض منزوع فيكون تقدير الجملة « كسوت فلاناً بجبّة » ولكون العرب يستثقلون استعمال حروف الجرّ حذفوه وأوصلوا الفعل الى الاسم الثاني ، وكثير من الأفعال في اللغة العربيّة نَصَبَ المنصوبات بنزع الخافض والحذف والايصال ، فقد قالوا « عطا الى الشيء ، ثم عطاه ثم أعطاه الشيءَ » وأصله « أعطاه الى الشيء » وقالوا « قصد إليه ثم قصد له ثم قصده » و « أتى إليه ثم أتاه » و « صار الى كذا وصيّره اليه وصيّره إياه » و « بكى على الميت وبكاه » و «أمِن منه وأمنه » و « ملّ منه وملّه وخاف منه وخافه ودخل فيه ودخله وشرب به وشربه وعلم به وعلمه وظفر به وظفره ولحق به ولحقه ، واعتمد عليه واعتمده وعلا عليه وعلاه واحتذى عليه واحتذاه وقبض عليه وقبضه وعضّ به وعليه وعضّه ، وجاء إليه وجاءه وغدر به وغدره ، وهذا مما لا يمكننا استقصاؤه ولا إحصاؤه .

فباب نزع الخافض مفتوح للفصحاء قديماً وحديثاً ، وقد ورد « اقتدى » في القرآن الكريم متعدياً تارة بالباء ، قال تعالى : « أولئك الذين هدى الله فبهُداهم اقتده [1]» وتارة أخرى بحرف الجرّ على ، قال تعالى : « وإنّا على آثارهم مقتدون[2] » وعداه الامام علي – ع – بنفسه قال « أما بعد فانما أهلَكَ من كان قبلكم أنهم منعُوا الناس الحق فاشتروه وأخذوهم بالباطل فاقتدوه[3]» . ففصاحة

---

(١) سورة الأنعام « الآية ٩٠ » .
(٢) سورة الزخرف « الآية ٢٣ » .
(٣) شرح نهج البلاغة « مج٤ ص ٢٣٨ » .

الامام ـ عليه السلام ـ هي التي بعثته على حذف الخافض ولم يكن في ذلك غضاضة على القرآن ولا عليه ، لأن نزع الخافض شائع في اللغة العربية كما ذكرنا آنفاً ، وغير مضبوط سماعه بخلاف ما يدّعي ذوو العلم المحدود ، قال أبو العباس المبرد بعد إيراده قول الشاعر الأعرابي القديم :

تحن فتبـــدي ما بهـا من صبابة　　　وأخفي الذي لولا الأُسا(1) لقضاني

« يريد : لقضى عليّ فأخرجه لفصاحته وعلمه بجوهر الكلام أحسن مخرج، قال الله ـ عز وجل ـ : وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون • والمعنى : إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم ، ألا ترى أن أول الآية : الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون • فهؤلاء أخذوا منهم ثم أعطوهم • وقال تبارك وتعالى ـ : واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا • أي من قومه وقال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أُمرت به　　　فقد تركتك ذا مـال وذا نشب

أي أمرتك بالخير ، ومن ذا قول الفرزدق :

ومنا الـذي اختير الرجالَ سماحة　　　وجوداً اذا هب الرياح الزعـازعُ

أي من الرجال • فهذا الكلام الفصيح، وتقول العرب : أقمت ثلاثاً ما أذوقهن طعاماً ولا شراباً • أي ما أذوق فيهن : وقال الشاعر :

ويوماً شـــهدناه سليماً وعامراً　　　قليلاً سوى الطعن النهال نوافله(2) »•

وسيأتي في هذا الكتاب نقلاً من شرح الكافية للرضي الاستراباذي وشرح الالفية لابن عقيل جواز حذف الجار دائما عند الاخفش الصغير •

---

(1) جمع الأسوة •
(2) الكامل في الأدب « ١ : ٢٥ ، ٢٦ طبعة المطبعة الأزهرية » •

التعدية بالتضمين

ولم تقتصر التعدية اللفظية على نزع الخافض المفتوح الباب للفصحاء الوافر وفرة لا تحصى ولا تستقصى ، بل احتجنت التضمين معه وهو باب واسع في اللغة العربية ، يشمل جميع أنواع الكلمة ومألوف عند الفصحاء فضلاً عن القرآن الكريم ، والتضمين في الافعال هو أن يشرب فعل من الافعال معنى فعل آخر لقرابة بينهما ، وقد يكونان كلاهما متعديين بأنفسهما ، أو يكون أحدهما متعدياً بنفسه والآخر بحرف الجرّ أو يحل حرف أحدهما محل الآخر ، والفرق بين التعدية بنزع الخافض والتعدية بالتضمين هو أن الاولى تحافظ على معنى الفعل والثانية توسعه بعض التوسيع ، ومن العلماء من يقول بأنها تكسبه المعنيين ، فالثانية من باب الحمل على المعنى قال جلال الدين السيوطي في الكلام على التضمين : «قال الزمخشري : من شأنهم انهم يضمّنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المتضمن ، والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من اعطاء معنىً ، ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعدُ عيناك عنهم) الى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين الى غيرهم (ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم) أي ولا تضمّوها اليها آكلين(١) » ثم نقل السيوطي كلاماً لابن هشام ، قال : « وقال ابن هشام في المغني : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين » . ثم ذكر لذلك عدة أمثلة ، منها قوله تعالى ، وما تفعلوا من خير فلن تكفروه . ضُمّن معنى (تحرموه) فعدّي الى اثنين لا الى واحد ، (ولا تعزموا عقدة النكاح) ضمن معنى (تنووه) فعدي بنفسه لا بعلى ، (لا يسمعون الى الملأ الاعلى) ضمّن معنى (يصغون) فعدي بالى وأصله أن يعدّى بنفسه . (سمع الله لمن حمده) ضمن معنى استجاب فعدّي باللام(٢) ... » .

---

(١) الأشباه والنظائر « ١ : ١٠١ طبعة حيدر أباد الدكن » .
(٢) المرجع المذكور « ١٠١ ، ١٠٤ » .

ومرادنا بالتعدية بالتضمين هو كقوله تعالى « ولا تعزموا عقدة النكاح » والاصل أن يعدّى بعلى ، كما نقلنا آنفا ، وقد أجاز مجمع اللغة العربية بمصر التضمين بشرط وجود الغرض البلاغي فيه ، وذلك ضرب من التيسير بعد طول زمان التعسير وشدة وطأته المضنية للغة العربية الموهية الموهنة لها . وسيأتي في هذا الكتاب ترجيح الرضي الاستراباذي التضمين في نصب المجرور على الحذف أي حذف الجار والمهم جوازه وتطبيقه ، ولكل مجتهد رأي ولا عيب في ذلك .

إعراب « سقيت الحصان دلواً ماءاً »

ذكرنا قبل هذا أن الجملة الرؤوفية « سقيتُ الحصان دلواً ماءاً » هي من إبداعه واختراعه وانشائه وإملائه ، فلم يقلها فصيح من القدامى ولا من المحدثين ، ولو سئل هذا الفاضل : لماذا ميّزت الدلو بالماء لأجاب بالبداهة « لئلا تكون الدلو من خمر أو سويق او عصير برتقال أو نبيذ من الأنبذة المختلفة » . والظاهر لنا من هذا التمييز لغير البشر أن الحُصن عنده يجوز أن تشرب من هذه المشروبات فوجب عليه التمييز ، فالتطوُّر والتمدن أصابا الخيل أيضاً ، فلماذا يغض الشيخ التطور في اللغة وقواعدها ورسم كلمها ؟!

وقد ذكر في أول كتابه « المناقشات » قضية هذه الجملة (المتمدنة بتمدُّن حصانها ذي الذوق الرفيع) . قال : حفظه الله : وقد جرى في يوم من الأيام نقاش في إعراب هذه الجملة : سقيتُ الحصان دلواً ماءاً . وتعددت في إعرابها الاقوال وكان من بينها قولي : إن الدلو منصوبة على النيابة عن المصدر إذ إنها في الحقيقة آلة للسقي أو إنها مفعول به ، وان كنت في هذه الجملة أرجح الأول مع إمكان الثاني وقبوله ، على أن اختلاف الدلو والقعب والمركن والسوط والعصا والقضيب في الحجم والصورة لا يمنع كونها آلات للسقي أو الشرب أو الضرب ، فالسوط نائب عن المصدر في قولنا : ضربت السارق سوطاً والدلو كذلك في الجملة المذكورة ، وإن اختلف كل من الصنفين حجماً أو شكلاً فاختلاف الصورة لا يسلب صفة الآلية ، وقد رغب بعض الاخوان أن أكتب الى ... الدكتور الاستاذ مصطفى جواد ـ سلمه الله تعالى ـ لاستطلاع رأيه الكريم في إعراب هذه الجملة(1) ، فوردني(2) الجواب منه ـ حفظه الله تعالى ـ إن الدلو منصوبة بنزع الخافض . ولما كان النصب المذكور قسمين

---

(1) نسي أن يقول « فكتبت أو ففعلت » .

(2) الصواب « فورد عليّ » لأن المورود لا يكون إلا مورداً وما فيه أو مدينة أو قرية وما أشبه ذلك ولا يكون إنساناً كما قال . لا بهذا المعنى

قياسياً وسماعياً لا ثالث لهما فقد أجهدت نفسي في تتبع أقوال الاقدمين في هذا الباب بقسيمه أملاً[1] في أن أجد مؤيداً لهذا القول ، فلم أجد له مبرراً مطلقا[2] في الكتب المتداولة بين أيدينا ، إذ ليست هذه الجملة مما يصح فيها النصب بنزع الخافض قياساً ولا سماعا لعدم توفر شروط الاول وعدم النصّ عليها بخصوصها في الثاني[3] » ، ثم نقل كلام ابن عقيل على نزع الخافض وقال مكرراً مؤكداً : « وجملة : سقيت الحصان دلوا ماءا • لم يكن الحذف فيها مقيساً ولا مسموعاً لذا فان[4] اعتبار (دلو) منصوبة بحذف حرف الجرّ مخالف لرأي ذلك النحوي الكبير – يعني ابن عقيل – بناءً على ما يفهم من ظهر كلامه[5] » •

ونحن قد ذكرنا من قبل غير مرة أن جملة « سقيت الحصان دلواً ماءاً » جملة رؤوفية فليست هي من الجمل المسموعة من الفصحاء والمدونة عنهم حتى يطالبنا في إعرابها بالسماع ، وذكرنا أيضا أن كثيراً من المنصوبات اللفظية في العربية نشأت عن نزع الخافض لكراهة العرب حروف الجرّ ولاعتدادهم حذفها من كلامهم ضرباً من الايجاز البلاغي والبلاغة الايجازية ، ولذلك كان لنا رأي خاص بنا في اعرابها وهو النصب بنزع الخافض •

ونحن موافقوه على أن « الدلو » من آلات السقي أو الشرب ، وانما ننكر أن يقول قائل صحيح العقل فصيح اللغة : « سقيت الحصان دلواً ماءاً » • لأن لكل جملة صحيحة معنى محدوداً مقصوداً ، فان اعترف الشيخ أن الدلو تختلف

---

(١) الصواب « أملاً أن أجد » لأن فعله يتعدى بنفسه فكيف يتعدى بحرف الجرّ « في » ؟ ولو كان لازماً لجاز حذف حرف الجرّ لوجود أن المصدرية •

(٢) فان لم يجد له مسوغاً مطلقاً فقد كان حرياً أن يبحث عن « مسوّغ مقيّد » •

(٣) المناقشات « ص ١١ ، ١٢ » •

(٤) في هذه الجملة فساد في التركيب لأن «إن» تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها فيبقى الجار والمجرور « لذا » معزولين ، ولان معنى « فان » هو « لذا » فاجتمع تعليلان لمعلول واحد ، وأحدهما كاف •

(٥) المناقشات « ص ٢٩ » •

في الحجم كبرا وصغرا وطولا وعرضا فما الذي يستفيده السامع من كلامه ، وماذا أفاد القارىء أو السامع بكلامه ؟ استفاد أنه سقاه ماءاً بآلة سقي لا يعلم حجمها ، فهو محتاج الى سؤاله وقوله له : وما حجمُها ؟ فأين بقيت الافادة المرادة من كل كلام تام ؟ كان يستطيع أن يقول « سقيت الحصان » ويسكت فيوجز ويفيد ، إذن يشترط في نيابة الآلة عن المصدر الحفاظ على معنى تام لا يكون تمامه إلا بتلك النيابة .

وإذ لم نُرد أن نقوله له يوم راسلنا : ان جملتك تافهة تدل على نقصان في مَلكة الاعراب عن المعاني بالمنطق السليم لئلا نكسر قلبه ، قلنا : إن دلواً منصوبة بنزع الخافض ، ودليلنا على صحة قولنا ما ورد في قول أبي زيد الاسلميّ وهو :

مدحت عروقاً للندى مصّت الثرى   حديثاً فلم تهمم بأن تترعرعا
سقاها ذوو الاحلام سجلاً على الظما   وقد كربت أعناقها أن تقطعا
بفضل سجال لو سقوا من مشى بها   على الارض أرواهم جميعاً وأشبعا[1]

ألا تراه لصحة عقله قد قال « سجلاً » أي دلواً عظيمة ولم يقل « دلواً » لأنها تكون صغيرة أو وسطاً أو كبيرة ، أو قصيرة أو طويلة أو بين بين ، ثم قال « بفضل سجال » أي سقوها بفضل سجال ، بادخاله حرف الجر الباء على الاسم الثاني الذي يقابل « دلواً » في الجملة الرؤوفية ، أفليس هذا سماعاً أيها الفاضل الغافل ؟ وهل مرّ في الشعر فعل غير « سقى » وغير فعل الجملة الحالية « كربت » حتى تلحق به « بفضل سجال » وتتخذ من ذلك حجة ؟ !
وقال عنترة العبسي :

فأجبتها ان المنية منهل   لابدّ أن أسقى بكأس المنهل

أفليست الكأس آلة للسقي والشرب ، فلماذا جرّها عنترة بالباء ؟ وقال النجاشيّ شاعر الامام علي عليه السلام :

---

(١) الكامل في الادب «١:١٢٨» .

كلـّما قلت قــد تصرّمت الهيـ ـجاء سقّيتهم بكأس دهـاق[1]

وقال الزمخشري يقال « استوفى قلده من الماء : شربه • واستوفَوا أقلادهم• وأقمت إقلِـدي : إذا سقىُ أرضه بقلده[2] » • فالباء تصحب الفعل « سقى » كثيراً في شعرهم ونثرهم ، فلذلك أكن مفتاتاً على العربية الصحيحة حين قدّرت نزع الخافض ولا حملني الغرور على الكرور • أما قوله : ضربت السارق سوطاً • فقد نقل ما ينقضه من كلام ابن شارح الألفية ـ ص ٣٢ ـ وهو « ضربت زيداً بسوط » وقد جرّه بالباء وكلا القولين صحيح •

ونعود الى كلام مؤلف المناقشات فانه قد قال : « وقد جرى في يوم من الأيام نقاش في إعراب هذه الجملة » وذكر الجملة المنقولة سالفاً وقال : « وتعدّدت في إعرابها الأقوال وكان من بينها قولي » • وأقل الأقوال ثلاثة ، إلا أنه لم يذكر إلا قولين : النصب على النيابة عن المصدر والنصب على المفعولية ، فأين بقية الأقوال ؟ لم يذكر شيئاً من ذلك ، وهذا ضرب من ضروب إلقائه الكلام على عواهنه •

---

(١) وقعة صفين لنصر بن مزاحم « ص ٤١٠ » طبعة عبدالسلام •

(٢) أساس البلاغة في « قلد » •

التعدية بالحذف والايصال

ذكرنا فيما سبق من ردّنا على مؤلف « المناقشات » كثرة المنصوبات بنزع الخافض بطريقة لم يسلكها علماء النحو القُدامى لغلبة التقليد عليهم وإغارة بعضهم على بعض في الاستشهاد ، وقد نقلنا آنفاً قول أبي العباس المبرّد في استشهاده على الحذف والايصال أي حذف حرف الجرّ من الجملة الفعلية وايصال الفعل إلى المجرور ليباشر نصبَه ، (وهو يوجه قول الشاعر : وأخفي الذي لولا الأسا لقضاني) ما هذا نصه « يُريد لقضى عليّ فأخرجه لفصاحته وعلمه بجوهر الكلام أحسن مخرج ، قال الله – عز وجل – : وإذا كالُوهم أو وزنوهم يخسرون . والمعنى إذا كالُوا لهم أو وزنُوا لهم ، ألا ترى أنّ أول الآية : الذين إذا اكتالُوا على الناس يستوفون . فهؤلاء أخذُوا منهم ثم أعطوهم[(١)] » .

فهذا تصريح من المبرد بأن نصب « هم » في كالوهم وفي وزنوهم جاء من باب الحذف والايصال أي حذف اللام الجارة وإيصال الفعل إلى الضمير ، فجاء صاحب المناقشات يقول بعد نقله قولاً للسيوطيّ المتوفى في القرن الحادي عشر للهجرة : « وبهذا يرد استشهاد أستاذنا باذا كالُوهم أن الضمير (هم) منصوب بنزع الخافض[(٢)] » . قال هذا القول الواهي ، بعد نقله من شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري أن مما قد يحذف من جملة الجار فيتعدى بنفسه وينصب المجرور إن كان في موضع نصب وهو سماعي ، هذه الأفعال : نصحته وشكرته وكلته ووزنته . وأن الأكثر ذكر اللام الجارة نحو نصحتُ لكم ، أن اشكر لي ، وكلت له ، ووزنت له[(٣)] » . أفليس في هذا القول تصريح بأن الأصل : كال له ووزن له ثم حذف حرف الجرّ ؟ وأنا لا أتهمه بأنه ينقل ما لا يفهم ولا يعلم ، ولكن حبّ الفلج بعثه على أن يلج ، ولا خير في فلج مبني على الباطل .

وقد ادّعى السيوطي تساوي الاستعمالين فيه وكونه قسماً برأسه ، وهو قول مردود بشهادة المبرد وغيره ، ومردود بالدليل العقلي وهو أن الانسان لم يكن في الجملة موزوناً ولا مكيلاً فكيف يكون مفعولا به حقيقياً ؟ إنه نصب على

---

(١) الكامل في الادب « ١ : ٢٦ طبعة المطبعة الازهرية » .
(٢) المناقشات « ص ٣١ » .
(٣) المناقشات ص ٣٠ .

الاتساع والحذف والايصال لحب العرب حذف حروف الجر ما استطاعوا إليه سبيلا ، ثم نقل الشيخ رؤوف من شرح الألفية لابن ناظمها قوله : « وقد يفعل نحو هذا بالمتعدّي الى واحد فيصير متعدياً إلى اثنين كقولهم في : كلت لزيد طعامه . ووزنت له ماله : تقديره كلت زيداً طعامه ووزنته ماله[١] » وهذا تصريح آخر بأنّ الأصل هو الجرّ ثم جرى الحذف اتساعاً وتخفيفاً .

واحتج بان الحذف أي نزع الخافض يعود الأمر في تحديده إلى كتب اللغة، وقد قدّمنا أنه لا يُحصى ولا يُستقصى ، وضربنا مثلاً من كلام الامام عليه السلام وهو « اقتداه » ولم تذكر كتب اللغة جوازه أفنعدُّ أفصح الخلق بعد الرسول ـ ع ـ مخطئاً لأن كتب اللغة لم تذكر جواز قوله ؟ وهل جمعت كتب اللغة جميع اللغة وجميع حقيقتها ومجازها وقديمها ومولدها .

وحذف حرف الجرّ للايصال والتعدية يكثر أيضاً في جملة المتعدّي إلى مفعول واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف الجرّ قال أبو الحسن الأخفش في الكلام على منع أن يقال : مررتُ زيداً : « وليس هذا بمنزلة ما يتعدّى الى مفعولين فيتعدى إلى أحدهما بحرف جرّ والى الآخر بنفسه ، لأن قولك : اخترتُ الرجالَ زيداً . قد علم بذكرك زيداً أن حرف الجرّ محذوف من الأول[٢] » .

قلنا : ولذلك تراهم قالوا : « حسده على الشيء » ثم قالوا حسدَه إياه ، وقالُوا « كسب له الشيء » ثم قالُوا كسبه إياه ، وقالوا « جنى له كمأة » ثم قالُوا « جناه إياها » ، وقالُوا « عيَّرَه بكذا » ثم قالُوا « عيَّرَه إياه[٣] » وجن عليه الليل وجنّه الليل ، و « ووهب الشيء له » ووهبه إياه ، و « شبهه به » وشبهه إياه ، و « حلاّها بـه » وحلاّها إياه ، و « ووعده بـه » ووعده إياه ، و « سلب منه الشيء » وسلبه إياه ، « وقبسَ له ناراً » وقبسه إياها ، و«حلب له ماشيته » وحلبه إياها ، وهذه هي الأفعال التي خطرت بالبال عند الكلام على الحذف والايصال ، ولم يذكر علماء النحو شيئاً منها لاقتصارهم على النقل من كتب غيرهم في الأعم الأغلب .

---

(١) المناقشات « ص ٣٢ » .

(٢) الكامل في الادب « ١ : ٢٧ طبعة المطبعة الازهرية » .

(٣) أخطأ من قال ان الاصل « عيّره إياه » لان شاهده بيت النابغة والشاعر مضطر .

المفعول به المحذوف

إن استشهاد عدّة نحويين قُدامى في تعدية اللازم بحذف حرف الجر حذفاً سماعياً بقولهم « شكرت له وشكرته ونصحتُ له ونصحته » يشعر بأنّهم كانُوا يحسبون هذين الفعلين لازمين ، والصحيح أنّهما متعديان ولكون مفعوليهما معروفين مشهورين استغني عن ذكرهما في الأعم الأغلب ، فالأصل في عبارة « نصحتُ له » هو « نصحتُ له أمره » وفي عبارة « شكرت له » هو « شكرت له فضله » أو غير ذلك من أفعال الخير ، فالأول مأخوذ من « نصحَ له الثوب أي خاطه من باب قطع » كما في مختار الصحاح ، ولذلك قيل إن منه « التوبة النصوح » لقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : من اغتاب خرق ومن استغفر رفأ ، كما في المختار أيضاً ، وأمّا شكرت له فضله فشواهده كثيرة منها ما أنشده ابن عباس ـ رضي ـ :

شكرتُ له يوم العكاظ نواله ولم أك للمعروف ثم كنودا[1]

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « شكرتُ لله تعالى نعمته (واشكروا لي) وقد يقال : شكرت فلاناً ، يريدون نعمة فلان » والذي يهمّنا من هذا الاستشهاد أن الفعل متعدّ بنفسه في أصله ، أما التأويل فلكل رأي فيه إن كان مجتهداً ، وهو متبع رأي غيره فيه إن كان مقلداً ، فالمشكور الحقيقي هو النعمة أو الاحسان أو الفضل وما جرى مجراها ، وكلها معلومة لأنها من الخير ، فالأصل في « شكرته » هو « شكرته فضله » بعد الحذف والايصال ، ثم حذف المفعول به لكونه معروفاً مشهوراً ، كما ذكرنا ، فقيل « شكرته » وحده وهذا كما جاء في القرآن الكريم ، وقد ذكرناه فيما مضى من كلامنا « واذا كالُوهم أو وزنوهم يخسرون » أي إذا كالوهم ما يبتاعون مما يكال أو وزنوهم ما يبتاعون مما يوزن » . وبذلك يبطل قول مؤلف المناقشات : « كما أن المفهوم من قول ابن

---

(1) الاتقان فى علوم القرآن « ١ : ١٢٧ طبعة مصطفى البابى » .

هشام ... يتعدى الفعل بنفسه ـ ومثل له بشكرته ونصحته ـ أن الفعل متعدي[1] بنفسه هنا وليس بحذف حرف الجر[2] » .

ونود هنا أن نذكر أنَّ ناساً من علمـاء النحو غير مـستبحرين في دقائق العربية وطبائعها الخفية أو واثقين بكل منقول يحسبون جملةً صالحة من الأفعال المتعدية لازمةً لأنهم يرونها في الغالب منزوعة المفعول لظهوره واشتهاره ، على النحو الذي أشرنا إليه غير مرة ومنها « أحاط » و « أسرَعَ » و « كفَّ » و «صبَرَ» و « دافع » و « حامىُ » و « أخطأ وعفا بمعنى صفح » فانها تدخل في تراكيب الجمل فتكون كاللازمة غالباً مثل « أحاط به وأسرع في السير وكفَّ عنه وصبر عنه أو عليه[3] ودافع عنه وحامى عنه[4] أو عليه وعفا عنه » .

والصحيح أنَّ مفعولاتها محذوفة مقدَّرة إذا جاءت خالية منها فالأصل « أحاطه به وأسرع المشي أو الخطا في السَّير[5] ، وكف نفسه (وبه يبطل قول من قال : كفه عن الشيء فكف هو) وصبر نفسه ودافع فلاناً عن حقه ، وحاماه عن حقه وأخطأ الصواب أو الهدف وعفا ذنبه عنه ، أو الحساب عنه ، ولاشتهار هذا المفعول استغني عن ذكره ، كما جاء في القرآن الكريم « عفا الله عما سلف » أي الحساب عما سلف ويذكر المفعول به أحيانا قال ابراهيم بن علي بن سلمة وجمع بين الاستعمالين :

فلا عفـا الله عن مروان مظلمـة ... لـكن عفـا الله عمن قـال آمين
قد كنت أحسبني جلدا فضعضعني ... قبر بحرانَ فيه عصمةالدين[6]

---

(1) الصواب « متعد » بحـذف اليـاء لانه اسـم منقوص نـكرة غير موقوف عليه وهو من الاغلاط الغريبة .

(2) المناقشـات « ص ٣١ » .

(3) يصبر عن المرغوب فيه « لعدمه » ويصبر على غير المحبوب لكراهته .

(4) يقال « حامى عنه » اذا كان المجرور في حيّزه و « حامى عليه » اذا كان المجرور بينه وبين المفعول المقدر ، وهذا مما لم يعرفه اللغويون قبلنا .

(5) جاء في هـ و د من الصحـاح « وفي الحديث : اسرعوا المشـي في الجنازة ولا تهوّدوا كما تهود اليهود والنصارى » .

(6) تاريخ الطبري « ٨ : ١٣٣ طبعة المطبعة الحسينية » .

وقال كثير عزّة :

عفـا الله عن أم الحويرث ذنبهـــا   عـلامَ تعنيني وتكمي دوائيا[١] ؟

وقال محمد بن بشير الخارجي ، كما جاء في الأغاني «١٦ : ١٣٠ » :

وإني وإن لم أجن ذنباً سأبتغي   رضاها وأعفـو ذنبهـا حين تذنب

وقال أشجع بن عمرو السلميّ :

الفضل عنـــد الذي يعفو ذنوبـَهم   فان رأى مذهباً في عصبة رجعا[٢]

وقال سديف يذكر بني أميّة للسفاح :

قتلوا آل احمـد لا عفـا الذنـ   بَ لمروان غـافر الســيئات[*]

فهذه الشواهد الشعرية التي حضرتنا ، وأما الشـواهد النثرية وهى أقوى عندنا من الشعرية أبدا فمثـل قول الامام علي ـ ع ـ وهـو يذكر أبا بكر وعمر ـ رضي ـ : « ووجدنا عليهما أن توليـا الأمر دوننا ونحن آل الرسـول وأحق بالأمر (فعفونا ذلك لهما) ثم ولي أمر الناس عثمان[٣] ... » . وقال ابن هرمة الشاعر لأبي جعفر المنصور : « يا أمير المؤمنين كل ذنب بلغك مما عفوته عني فأنا مقرّ بـه[٤] » . وفي قوله تعـالى : «فمن عُفي لـه من أخيـه شيء فاتبـاع بالمعروف[٥] » . قال المطرزي في المغرب : « فأكثرهم على أنه من العفو خلاف العقوبة وأن معناه : فمن عُفي له من جهة أخيه شيء من العفو أي بعضه بأن يُعفى من بعض الدم أو يعفو بعض الورثة ... وقيل عفي ترك ومُحي ، وقيل أعطي لأخي القاتل » .

وجاء في الحديث[٦] « عفوتك عن القطع أو الشجّة» و « تعافـُوا الحدود فيما

---

(١) الاغانى « ٩ : ٣٥ » طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) الاوراق « ١ : ١٠٢ » .

(*) شرح نهج البلاغـة « ٢ : ٢٠٩ » .

(٣) شرح نهج البلاغة « مج١ ص ٣٤٥ » .

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادى « ٦ : ١٢٩ » .

(٥) ســورة البقرة « آ ١٧٨ » .

(٦) يراد مطلق الحديث لا مقيّده بكونه حديث فلان او فلان .

بينكم » وفي محاكمة عُمر وأبي بن كعب الى زيد بن ثابت « أو عفوت أمير المؤمنين عن اليمين » في رواية . ذكر ذلك المطرزي في المغرب ، والمُراد من إيراده هو كون « العفو » بمعنى الغفران والصفح متعدياً في أصله . قال المطرزي : «يقال: عفوت عن فلان أو عن ذنبه : إذا صفحت عنه وأعرضت عن عقوبته ، وهو كما ترى يعدّى بعن إلى الجاني وإلى الجناية فإذا اجتمعا عدّى إلى الأول باللام فقيل : عفوت لفلان عن ذنبه ، وعلى ذا قوله : عفوتك عن القطع أو عن الشجة خطأ ... والتعافي: تفاعل منه ، وهو أن يعفو بعضهم عن بعض . وأمّا تعافَوا الحدود فيما بينكم . فالأصل : تعافَوا عن الحدود . أي ليعف كل منكم عن صاحبه إلا أنه حذف (عن) واوصل الفعل أو ضمّن معنى الترك فعدّي تعديته ... وحديث محاكمة عُمر وأُبي بن كعب الى زيد بن ثابت في الحائط : وإن رأيت أن تعفي أمير المؤمنين عن اليمين فأعفه » . فقال أُبي : بل نعفيه ونصدقه . ومن روى : أو عفوت أمير المؤمنين عن اليمين . فقد سها » .

قلنا : في كلام المطرزي صحّة وغلط ، والغلط هو ايجابه تعدية الفعل الى الجناية بحرف الجر « عَن » تحريراً أو تقديراً ، وقد ذكرنا أن الأصل هو تعدّي هذا الفعل إلى الذنب أو الجناية بنفسه فلا موجب لتقدير الجار(١) ، وبذلك يبطل أيضاً تقديره « تعافوا عن الحدود ». لأن منصوب الفعل هو الحدود وهي جناية وذنب فتأمل ذلك تصب بعون الله تعالى .

---

(١) راجع الشواهد الشعرية والشواهد النثرية التي لا يمكن ادحاضها .

ميل العربية الى الحذف والايصال

يظهر مما قدمنا من الكلام أن من طبيعة اللغة العربية « الحذف والايصال ، أي نزع الخافض وإيصال الفعل إلى المجرور لينصبه نصب مباشرة مصرّحاً به ، وقد ذكرنا قبل هذا أنّ ذلك ضرب من ضروب البلاغة الايجازية والايجاز البلاغيّ عندهم ، ولذلك كان الاكثار من استعمال حروف الجرّ تردّياً للّغة ونكوصاً منها عن البلاغة ، وهذا الميل إلى الحذف والايصال لا يزال مستمراً حتى في عصرنا فقد قالُوا « سلّمه الشيء » وهم يريدون « سلّم اليه الشيء » و « شاركه الحزن » إرادة منهم « شاركه في الحزن » و « وارى الميت التراب » أرادوا « واروه في التراب » و « عاش فلان هذه التجربة » بمعنى « عاش فيها ، و « وفى حقه يفيه وفاءاً » أي وفى به ، و « استقل الباخرة » أي استقل فيها ، و « احترف الشيء » أي احترف به ، و « خفر عهده » أي بعهده » و « رشقوهم نبالاً » أي بنبال ، و « ضحّى نفسه » أي بنفسه ، و « فسح له الأمرَ » أي في الأمر ، و « فوّضه حق التصرُّف » أي فوّضَه اليه ، و « اقتصد مالا » - أي في المال ، و « أمعن النظر » أي في النظر إن لم يكن تصحيف « أنعم النظر » . و « ولا يخفاك الأمر » أي لا يخفى عليك ، و « احتاطُوا المدينة ، أي بها ، و « أسداه الشكر » أي اسداه إليه ، و « رجاه أن يعينه » أي رجا منه ، و « تأكدت الأمر » أي تأكد لي الأمر ، حملوه على « تبينته وتحققته ، و « عهد إليه الأمر » أي بالأمر ، وغير ذلك . ونحن بايرادنا هذه المثل لا نريد انها كلها صحيحة لأن الالتباس يمنع « استقل الباخرة » وإنما قصدنا إثبات ذلك الميل في العربيّة قديماً وحديثاً ، فما أشبه كلام العرب ولم يورث الالتباس جاز ، وإلا فهو غلط ، أما الصحيح المطرد عندنا فهو نصب المفعول لأجله فانه في رأينا منصوب بحذف لام الجرّ ألا ترى أنك تقول « سعيت كسباً للمال » والأصل « لكسب المال » ولا ندري أسبقنا عالم من علماء النحو أم لم يسبقنا الى ذلك .

قال ابن الطيب شيخ السيد مرتضى الزبيدي في الكلام على تصحيف « انهني

عليها » إلى « ابهتي عليها » : « ورواه المصنف على ما أثبت في صحاحه ، فان كانت الرواية ثابتة فلا يلتفت لدعوى التصحيف لأنها في مثله غير مسموعة ، و (الحذف والايصال باب واسع لمطلق النحاة وأهل اللسان فضلاً عن العرب الذين هم أئمة هذا الشأن)[1] » • غير أن ما استشهد له ليس من باب الحذف والايصال •

والمستغرب في نقد مؤلف المناقشات انه يحتج بالسّماع في حذف حرف الجرّ ولا يسائل نفسه كيف عدّى « اعتبر » الى مفعولين بنفسه وهو يجادل في ذلك الحذف بقوله : « لذا نجد ابن الناظم اعتبر حذف حرف الجرّ ضرورة وليس توسعاً في الأبيات المدونة في شرحه ، حيث[2] إن الحذف فيها مخالف للمسموع »، فمن عدى « اعتبر » هذه التعدية من الفصحاء المسموع كلامهم والمدون في كتب اللغة ؟ لا شك في أن التطوّر هو الذي أوصل الفعل الى تلك الحال ، حتى شاع شيوعاً عاماً في العالم العربيّ ، فان نخطىء مستعمليه هذا الاستعمال فمؤلف المناقشات يدخل في المخطئين • ومن الغريب أيضاً احتجاجه بشطر من رأي ابن الناظم وتركه الشطر الآخر وهو قوله : « وهذا الحذف نوعان : مقصور على السماع ومطرد في القياس ، والمقصور على السماع منه وارد في السعة ...[3] » فلماذا سدك بالأبيات وترك الأمثلة النثرية ؟

---

(١) تاج العروس في « بهت » ج٤ ص ٤٥٥ طبعة الكويت •

(٢) أراد « لان الحذف » فاستعمل « حيث » للتعليل ولم يستعملها الفصحاء كذلك •

(٣) المناقشات « ص ٣٢ » •

الأفعال المتعدية اللازمة

ولما ضاقت أوزان الفعل الثلاثي في العربية اضطر العرب إلى نقل جملة أفعال متعدية إلى حالة اللزوم مع الحفاظ على وزنها الأصلي ، ولكنهم وجدوا فسحة في المصدر فجعلوا مصدر الفعل اللازم من الوزن نفسه مخالفاً لمصدر المتعدي الذي هو أقدم زماناً من ذاك في الأعم الأغلب • وهذا من جملة أدلتنا التي أضفناها إلى أدلة الكوفيين في كون المصدر مشتقا من الفعل بخلاف رأي سيبويه ورأي من ذهب اليه وسيأتي بيانها ، ومن تلك الأفعال المتعدية اللازمة ، زاد فلان الشيء زيداً وزاد الشيء نفسه زيادة ونقص فلان الشيء نقصاً ، ونقص الشيء نفسه نقصاناً ، ورجع فلان الشيء رجعاً ، ورجع الشيء نفسه رجوعاً ، وغاض الله الماءَ غيضاً وغاض الماء نفسه مَغاضاً[1] ، وهاجه هيجاً وهاج هو نفسه هياجاً ، ودرست الريح الأطلال درساً ودرست هي أنفسها دروساً ، وعفت الريح المنزل عفواً وعفا المنزل عُفواً على وزن سمو ، وسار فلان الحصان سيراً وسار هو مسيرا ، وخص فلان فلاناً خصاً وخص هو خصوصاً ، وصده عن الأمر صداً وصد هو نفسه صدوداً ، وبر الله الشيء وبر الشيء نفسه ، وعطف فلان فلاناً وعطف هو نفسه ، وهنئه الطعام وهنيء الطعام نفسه ، وهذا ما حضرنا من الأفعال الثلاثية[2] التي هي أقدم الأفعال فما ظنك بالأفعال غير الثلاثية التي تتحكم بها الارادة وتتصرف بها الافادة ، فهذا الضرب من الأفعال وافر العدد وقلما تجد لغوياً جمع أكثر من أربعة أفعال منه لغلبة التقليد عليهم ، ونحن قد ذكرنا أربعة عشر فعلاً من الثلاثي حسب ، ومرادنا الاستدلال على قلّة أوزان الأفعال واستعانة العرب بالمصادر للتنويع والتفريع •

(١) المصدر الميمي محدث بالنسبة الى المصادر الاخرى وكذلك كل الميميات ، فهى محدثة بالاضافة الى غير الميميات فالقتيل أقدم من المقتول والشريك أقدم من المشارك ، والعرفان أقدم من المعرفة والعامر أقدم من المعمار والدار أقدم من المدرار والخياط اقدم من المخيط •

(٢) يكون للفعل الواحد اكثر من مصدر واحد ويحل مصدر مكان آخر على سبيل الاتساع •

أسماء المفعولات

يقرأ الدارس أسماء المفعولات أي المفاعيل (على إجازة هذا الجمع المكسر لكثرة وروده في كلام الفصحاء) على النحو الآتي « المفعول به والمفعول فيه ، والمفعول لأجله أو له ، والمفعول معه والمفعول المطلق » وقد سمي الأخير «المطلق» لأن المفاعيل الأربعة السابقة له مقيدة بصلات ، فالأول مقيد بـ « به » والثاني مقيد بـ « فيه » والثالث مقيدٌ بـ « لأجله أوله » والرابع مقيدٌ بـ « معه » وهو خال من القيد والصلة ، وذلك معناه أنه « هو المفعول الحقيقي » وهو تصريح من النحاة بهذه المفعولية الحقيقية • وبيان ذلك ، ان هذه الألقاب مختصرة وأن الأصل هو:

١ ـ المفعول به فِعْل ، فاذا قلنا : آكلت الطعامَ فالطعام مفعول به فِعل هو « الأكل » •

٢ ـ والمفعول فيه فِعل ، فاذا قلنا : جلسنا مجلسَ والدنا ، فمجلس والدنا مفعول فيه فعل هو « الجلوس » •

٣ ـ والمفعول لأجله فعل ، فاذا قلنا : صلينا ابتغاءً لمرضاة الله ، فابتغاء مفعول لأجله فعل هو التصلية •

٤ ـ والمفعول معه فعل ، فاذا قلنا : ذهبنا وزيدا إلى دارنا ، فزيداً مفعول معه فعل هو « الذهاب » •

٥ ـ والمفعول المطلق ، ليس به ولا فيه ولا معه ولا لأجله فعل ، وإنما هو الفعل نفسه فاذا قلنا : خرجنا خروجاً ، فالفعل الذي فعلناه هو « الخروج » وهو نتيجة للفعل « خرج » فلذلك سمي مطلقاً ، وقيل : إن المفعول الحقيقي ، وتلك المفعولات ليست حقيقية ، لأنّ الفِعل وقع بها أو فيها او لأجلها أو معها ، مع أننا إذا قلنا « هذا مفعول » فمعناه « مجعول ومعمول ومحدث » ونحن لم نعمل الطعام ولا المجلس ولا زيداً بل عملنا الأكل والجلوس والصلاة والذهاب الا المفعول لأجله ففيه نظر •

فلقائل أن يقول لنا : لا بل عملنا « الابتغاء » فنقول له : لا وإنما فعلنا من أجله شيئاً هو التصلية ، وهو أولى بأن يكون مجروراً باللام فتكون الجملة « صلينا لابتغاء مرضاة الله » ثم حذفت اللام ونصب على الاتساع ، على نحو ما ذكرناه من رأينا فيه في كلامنا على « الحذف والايصال » ، وإذ كان تطبيق الرأي على واقع العربية صحيحاً ، لم يجز لمعترض أن يقول لي : هذا لم يقل به العلماء ، فالقواعد النحوية لم تنشأ مجموعةً ولم يبتدعها الجمهور في زمن واحد ، بل نشأت بالتدريج ، وابتدعها نحويون مختلفون في أزمان مختلفة باستقراء كلام العرب وما جاء على مثال كلامهم من الكتاب العزيز وتمّت هذه الجمهرة من القواعد ، على اختلاف فيها ، بين الكوفيين والبصريين والبغداديين ، وألفت كتب في ذلك الاختلاف ، ومن اثبت من علماء النحو المجتهدين رأيه بالدليل المبين فانه من الخطل والحسد والبلادة أن يقال له : هذا لم يقل به أحد غيرك ، فهو مجتهد وبالاجتهاد تمّت تلك الجمهرة من القواعد ، ومن الخطأ ان يقال : هذا مناقض لرأي فلان وفلان من النحويين ، وإنما يجوز للمعترض أن يبطله باستدلال آخر يدعمه بالبراهين النيرة والشواهد الكافية .

وألقاب المفاعيل التي ذكرناها أوهمت كثيراً من الدارسين باختصارها ، حتى ظنّوا المفعول به « مجعولاً ومعمولاً ومحدثا » كما أشرنا إليه آنفاً ، ولو رجع مؤلفو كتب النحو إلى أسمائها الكاملة ، لساعدت الأسماء على فهمها وسهّلت دراستها ، فيقال للدارس : تقول فتحتُ البابَ . فالبابَ قد فعلتَ به فعلاً هو الفتح » فهو « مفعول به الفتح ، والفتح هو المفعول » كما تقول : « وهبتُ لفلان كتاباً » ففلان « موهوب له » والكتاب « موهوب » لأننا أوقعنا عليه الهبة ، فالهبَة هي المفعولة .

تعدي الأفعال العامة

قدّمنا في الذي مر من كتابنا كلاماً على « التعدية بالحذف والايصال » و « المفعول المحذوف » و « الأفعال المتعدية اللازمة » و « ميل العربية الى الحذف والايصال » ، وتطرقنا إلى تعدية الأفعال غير مرّة في أثناء ذلك ، وأتينا فيها بآراء جديدة لم يطرُقْها بساحتها العلماء ، على حسب ما هو مثبت في كتبهم من الكلام على « التعدّى واللزوم » ، وكان الواجب تقديم هذا البحث إلا أنّ مؤلف « المناقشات » أخره في كتابه فاضطررنا إلى تأخيره في الرد وإن تقدمت منه شذرات ، وأهمّ تلك الآراء « أن الأصل في الأفعال العربيّة هو التعدّي ، وأن اللزوم طارىء عليها » وقدمنا الكلام على علّة ذلك ، وعلى ذكر كيفية من كيفيات تطوّر الأفعال من التعدّي الى اللزوم ، وإذا تصفحنا المعجمات اللغوية وجدنا برهان ذلك واضحاً ، مع تقدّم اللغة من البداوة الى الحضارة ، فهذا مختار الصحاح على سبيل التمثيل نجد في باب الألف منه « أبرَ الكلبَ فهو مأبور وأبرَ النخلة فهي مأبورة ، وأبن فلاناً فهو مأبون وأبى اللعن فاللعن مأبيّ وأتاه فهو مأتي وأخذه فهو مأخوذ وأمله فهو مأمول وآده فهو مؤود وأثره فهو مأثور وأدبه فهو مأدوب وأسره فهو مأسور وأصره فهو مأصور وأفكه فهو مأفوك وأكله فهو مأكول وأله فهو مألوم وألفه فهو مألوف وألته فهو مألوت وألهه فهو مألوه وأمره فهو مأمور وأمّه فهو مأموم وأمنه فهو مأمون وأنته فهو مأنوت وأزمه فهو مأزوم وآفه فهو مؤوف وأثمه فهو مأثوم وأجره فهو مأجور وأدمه فهو مأدوم وأزه فهو مأزوز وأهلها فهي مأهولة فهذه عشرون فعلاً ثلاثياً متعدياً ، يقابلها أبق فهو آبق وأجِت فهي آجِة وأبد فهو آبد وأجن الماء وأسن فهو آجن آسن وهما من أصل واحد وأذِن فهو آذن وأرج فهو أرج وأرز فهو آرز وأرق فهو أرِق وأزف فهو آزف وأزم فهو آزم وأشِر فهو أشِر وأفل فهو آفل وأنس فهو آنس وأنف فهو أنف وأنّ فهو آنّ ، وهو من باب حكاية الأصوات لأن الآن يقول : إن ،

إن إن أو حن حن حن أو هن هن هن . وأنق فهو أنيق وأنى فهو آن وأب فهو آئب وآل فهو آئل وآنَ فهو آئن وأدى فهو آدٍ وأيس فهو آئس وآد يئيد فهو آئد وآض فهو آئض وآمت فهي آئمة ، وهي ستة وعشرون فعلاً بعد إخراج تقليد الاصوات والابدال ، واذا أخرجنا الافعال المحدثة التي على وزن « كرم » أو « طرب » وهي : أجن وأذن وأرج وأرق وأزف وأشر وأنق وأنس وأنف لأنها استحدثت في عصور تمدن اللغة ، وهي تسعة : بقي سبعة عشر فعلاً في مقابل ثمانية وعشرين فعلاً من الافعال المتعدية القديمة . مع أن الالف أكثر حروف الهجاء أفعالاً لازمة .

التعدي الحقيقي والتعدي اللفظي

والمفعول به الحقيقي والمفعول به اللفظي

للافعال عندنا تعدّيان : تعدٍّ حقيقي وتعدٍّ لفظي ، فالتعدي الحقيقي هو صدور الفعل من الفاعل ووقوعه على غيره ، أعني أن الفاعل يصدر فعله من نفسه فيوقعه على غيره الذي هو المفعول به ، فاذا قلنا : أكلت الطعام ، فقد صدر الاكل مني بتحريك فمي ووقع على الطعام فالطعام مفعول به بتعدٍ حقيقي ، وقولهم : « سفه نفسَه وغبن رأيه وبطر عيشه وألم بطنه ووفق أمره ورشد أمره » وهي الافعال التي ذكرناها في الكلام على تطوّر الافعال من اللزوم الى التعدّي إنما هي متعدية تعديا لفظياً وذلك بدلالة جواز قولك : « سفهت نفسُه وغبن رأيه وألم بطنه ووفق أمره ورشد أمره » برفع هذه الاسماء على الفاعلية ، فمن المُحال أن يكون المفعول به الحقيقي فاعلاً ومفعولاً في جملة واحدة .

ويكثر التعدي اللفظي في المنصوبات بنزع الخافض ولاسيما المنصوب الاول من باب الحذف والايصال كقوله تعالى « وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » لأن المفعول به الحقيقي هو المكيل والموزون من حنطة أو شعير أو أرز أو دهن أو تمر أو غير ذلك من الاغذية فضلاً عن الدراهم والدنانير فانها كانت توزن أيضاً . أما المكيل لهم والموزون لهم فلم يقع على أجسامهم الكيل ولا الوزن فليسوا من بابة المفعول به الحقيقي بل هم من اللفظي ويكثر في الافعال التي يسمونها « متعدية الى مفعولين ، والتي يسمونها (متعدية الى ثلاثة مفاعيل) » .

وهذا التمهيد للتعدية معناه أنه لايمكن أن يكون مفعول بهما حقيقيان لفعل واحد ، فضلاً عن أن يكون له ثلاثة ، ولا أعني بهذه التثنية تثنية المفعول اللفظية بل تثنيته المعنوية ، فالتثنية اللفظية والجمع يقعان في المفعول به كما يقع فيه الافراد ، تقول : قرأت كتاباً وقرأت كتابين وقرأت كتباً ، وانما التثنية المعنوية في المفعولية نريد بها « وقوع فعل الفاعل على اسمين مفعول بهما حقيقيين بتأثيرين مختلفين يؤثران في منصوبين متباينين ، وذلك لان « الفعل » واحد في حقيقته فكيف يكون له تأثيران مختلفان ؟ فاذا قلت : جنيتُ فلاناً تمراً ، فالجني واقع

على التمر لا على فلان ، ففلان مفعول به لفظي و « تمراً » مفعول به حقيقي لوقوع الجني عليه ، وأكثر المفاعيل المنصوبة بنزع الخافض أي الحذف والايصال مفاعيل لفظية ، ولو قلت كلها لم تخطىء الصواب ، ومن ذلك « كال زيداً حنطة ووزن عمراً شعيراً ، وحسد خالداً مقامه » فالحنطة والشعير وخالد مفعول بها حقيقة ، وزيد وعمرو والمقام مفعول بها لفظاً ، لأن المحسود هو الانسان .

والمفعولان اللذان يحدثان من إدخال همزة التعدية على الفعل الثلاثي المتعدي أو نقل الثلاثي المتعدي الى وزن « استفعل » نحو ألبس فلاناً جبة واستدفع الله السوء فالمفعول به الحقيقي فيهما هو المفعول به الاول إن كان ترتيبهما أصلياً ، ففلان ولفظ الجلالة مفعولان حقيقيان لوقوع الالباس لا اللبس على فلان ولوقوع الاستدفاع لا الدفع على لفظ الجلالة ، ألا ترى أنك تقول « لبس فلان جبة ، ودفع الله السوء » فهما فاعلان في الأصل ، ولهما مفعولان حقيقيان ، فلما دخل على أفعالهما(١) ما ينسخ عنهما الفاعلية ، بقيت لهما المفعولية(٢) فهي حقيقية لهما لفظية لغيرهما الا أنهما لكونهما منصوبين حرما هذه المفعولية ظاهراً، وحفظت عليهما باطناً . وأكثر الافعال الثلاثية المتعدية بأنفسها المنقولة الى «أفعل» والمنقولة الى «استفعل» هذا شأنها في اعتبار المفعولية(٢) الحقيقية ، والمفعولية اللفظية ، وهذا بحث لم يطرقه علماء النحو من قبل . وكنا أرسلنا ببعضه الى مؤلف المناقشات فلم يفهم مرادنا به ، وقد نقله في كتابه المذكور وهذا نصه الذي أثبته ـ وليس من عادتي أن أحفظ نسخة من كتبي الى مراسلي ـ .

« أما الضابط الذي تعرف به الافعال التي تنصب أكثر من مفعول فهو أن الفعل اذا كان متعدياً الى مفعول واحد وكان ثلاثيا فادخال الهمزة عليه ينصبه(٣) مفعولين نحو : طعم الطعام وأطعمته الطعام وزار أهله وأزرته أهله . وإذا كان ثلاثياً ونقل الى السداسي تعدى الى مفعولين نحو : دفع الشيء واستدفعه الشيء

(١) قال تعالى « فقد صغت قلوبكما » وليس لكل واحد منهما الا قلب واحد .

(٢) هذه المفعولية هي صفة المفعول به المقدم ذكره لا المفعول المطلق الذي هو المفعول الحقيقي الاصيل الآتي ذكره .

(٣) قولنا « ينصبه » إنصاباً ، هو تمثيل ضمني له .

وشرح البيت واستشرحه البيت • يضاف الى ذلك ان المتعدي الى مفعول واحد ، له استعداد لنصب مفعولين بحذف حرف الجر دائماً • والتعدي هو في الحقيقة لفظي لان فلسفة التعدي لاتجيز وجود مفعولين مختلفين لفعل واحد ، فالمفعول الثني والمفعول الثالث هما من المفاعيل اللفظية لا الحقيقية كما ذكرنا[1] •

وإذ لم يدرك مُرادنا الشيخ الفاضل عنّى نفسه فذكر بحثا بعنوان « تعدي الافعال» وأفاض فيه وأطال ، كأننا لم نعلم مواضع هذا البحث من كتب النحو ، وصدره بقوله : « ذكر أستاذنا ••• ضابطا لتعدي الافعال ثم اعتذر بأنها مثال خاص في مسألة خاصة • حينما اظهرنا له أمر تلك القاعدة التي ذكرها » وقال الشيخ رؤوف في الحاشية « كلمة الضابط في عرف اللغويين تعني القاعدة لعلم أو باب منه ولا يجوز تفسير الضابط بالمثال لانه خلط »[2] • وليته ذكر الضابط الذي ذكرته واعتذاري بأنها مثال خاص في مسألة خاصة ، واظهاره لنا تلك القاعدة التي ذكرتها « فالرد على هذه الطريقة الرمزية يُراد به التمويه على القراء فذكر النصوص واجب عند ردها وتنفيذها ، لان القائل لك : « هذا مثال خاص في مسألة خاصة » تفصّى من كون ذلك قاعدة أو ضابطاً كما أراد مؤلف المناقشة ، وأيا كان قولي فتسوية الشيخ رؤوف بين القاعدة والضابط في النحو خلط منه وافتيات على العلماء الذين اصطلحوا على القاعدة والضابط •

---

(١) المناقشات « ص ٦٣ » •
(٢) المناقشات « ٣٤ » •

الفرق بين القاعدة والضابط

قال جلال الدين السيوطي في أول كتابه « الاشباه والنظائر » في النحو[1]، وهو يذكر أنواع الفقه ناقلا من كتاب بدرالدين الزركشي القواعد : «... العاشر معرفة الضوابط التي تجمع جموعا والقواعد التي ترد أكثرها اليها أصولاً وفروعا» ثم قال السيوطي نفسه : « وهذا الكتاب يشتمل على سبعة فنون : الاول فن القواعد والاصول التي ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه ... الثاني فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه ، وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعدة لان القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى ، والضابط يجمع فروع باب واحد ، وقد تختص القاعدة بالباب ، وذلك اذا كانت أمراً كلياً منطبقا على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم : قاعدة الباب كذا . وهذا أيضاً يذكر في هذا الفن ، لا في الفن الاول ، وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا الفن ، وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك » وكتاب الاشباه والنظائر قد حوى كثيراً من القواعد والضوابط ، فمن القواعد ـ ج١ ص١٠٥ ـ « كل ما تضمن ما ليس له مُنع شيئاً مما له » ص ١٢٥ « العوض والمعوّض منه لا يجتمعان » ـ ص ١٣٤ ـ « ما كان عوضاً لا يحذف » . ـ ص ٢٢٣ ـ «ضابط : قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجرّ وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر ، وإنما عمل فيه حروف الجرّ دون غيرها لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم » ، ـ ص ٢٤٨ ـ « ضابط : قال ابن أياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن لولا هي الرافعة للاسم » . ـ ج ٢ ص ٦ « ضابط : الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً ، وتتبعتها فوصلت ثمانية عشر (كذا) كلمة أشهرها (على) فانها تكون حرف جرّ ، واسماً تجر بمن قال الشاعر :

غدت من عليه بعدما تمّ ظمؤها . وفعلاً ماضياً من العلو ومنه : إن فرعون علا في الأرض » . فتهويله يجعل القاعدة ضابطاً مرغوب عنه .

---

(١) ج ١ ص ٣ ـ ٦ طبعة حيدر أباد الدكن .

هل عرف ابن جني المفعول اللفظي ؟

تكلمنا سالفاً على التعدية اللفظيّة والتعدية الحقيقية والمفعول به اللفظي والمفعول به الحقيقي وذكرنا من الأدلة ما هو واضح لكل ذي عقل سليم عالم بهذا العلم ، وذكرنا أنّ ذلك مما لم يعرفه علماء النحو ، لأنهم لم يفكروا فيه وإنما كان وكدهم أن يُعيّنُوا المنصوب ويميزوه من غيره ، لأن المهم عندهم الاعراب الذي به تضبط صحّة الكلام وبه يعرف اللحن والخطأ فيه •

ونودّ أن نتكلم هنا على « المفعول الحقيقي » لا المفعول به الحقيقي ، فقد ذكرنا قبلاً في الكلام على ألقاب المفاعيل أنّ قولنا « مفعول » معناه « مجعول ومعمول ومحدث » وأن قولنا « مفعول به » معناه : شيء أحدث به فعل من الأفعال ، ولم يُجعَلْ هو نفسه ولا عُمِل ولا أحدث ، ولذلك قيّد بالجار والمجرور ، فاذا قلت « فتحتُ الباب » فانما أحدثتَ الفتح في الباب ولم تجعل الباب ولا عملتَه ولا صنعتَه ولا أوجدتَه ولا أحدثتَه ، ولم يبق في المفاعيل ما تسميه « مفعولاً حقيقياً أصليا » الا المفعول المطلق ، لأن قولك « فتحت الباب فتحاً » يدل على أنك أحدثت « الفتح » وفعلته وأتيته ، فهو مفعول حقيقي أصليّ ، لا حاجة به إلى القيد اللفظي ، من قيود المفاعيل الأخرى « به ومعه ، ولأجله وفيه » ، وقد وصفه النحاة بذلك •

وقد أضفنا صفة « الأصليّ » إلى المفعول المطلق لئلا يلتبس بالمفعول به الحقيقي وإن كان مقيداً بالجار والمجرور فالمفعول به الحقيقي ، هو مفعول لفظي ، كائنا ما كان ، بالنسبة الى المفعول المطلق ، وقد ادّعى الشيخ رؤوف في مناقشاته أن النحويّ المشهور أبا الفتح عثمان بن جني تكلّم على المفعول الحقيقي الأصليّ والمفعول اللفظيّ ، وقال : « ونحن نذكر للقارىء ما ورد في كتب النحو المعتبرة من نصوص حول[1] هذا الموضوع ليظهر له أن الموضوع

---

(١) أراد « على هذا الموضوع أو فيه ، لان ما حول الشيء لا يشترط دخوله فيه ، ولو رشح بفعل لجاز نحو « يدور حول هذا الموضوع » لأن الدوران حوله دلالة على ارادة الدخول فيه في الاقل •

ليس جديداً كما يقول الأستاذ ولنكشف معنى المفعول اللفظي والمفعول الحقيقي بما نستفيده من النصوص المدرجة هنا ليعرف القارىء رأي علماء العربية ورأي الأستاذ في هذا البحث[١] .

وهجم بعد ذلك على كلام ابن جني على « العامل المعنوي والعامل اللفظي[٢] » إمّا جهلاً وإمّا تهويلاً فمراده أن ينتقد على صاحب هذا الردّ ولو بالباطل ، ولا يؤوده أن يتورط ولا أن يخرج عن الموضوع ، وأين الكلام على العامل اللفظي والعامل المعنويّ ، من الكلام على المفعول به والمفعول المطلق ؟

فالكلام الأول خاصّ بالمؤثرات الاعرابيّة عامّة والكلام الثاني خاصّ بنصب المفعول به والمفعول المطلق ، والكلام الأول يتناول جميع المؤثرات في الاعراب من رفع ونصب وجرّ وجزم ، والكلام الثاني خاص بتحقيق كُنهي المفعوليتين للمفعول به والمفعول المطلق ، وبالفرق بينهما ، من غير التفات الى كون النصب أثراً لعامل معنوي أو عامل لفظي ، فابن جني تكلم على العوامل المانعة من الصرف ثم على عامل الرفع في الفاعل فعامل النصب في المفعول وعامل الجرّ في المجرور حتى خلص الى أن قال : «فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالُوا : لفظيّ ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح[٣]» . وقال : «وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول[٤] » .

وهذا الرأي الغريب هو الذي بنى عليه ابن مضاء القرطبي مذهبه في تزييف العامل وقد غمصه الشيخ رؤوف مؤلف المناقشات في أوائل مناقشاته – ص ٢٢ – ونقلنا غمصه فيما ذكرناه من هذا الردّ ، قال الدكتور شوقي ضيف :

---

(١) المناقشات « ٣٨ » .
(٢) راجع الخصائص « ١ : ١٠٩ » طبعة دار الكتب المصرية .
(٣) الخصائص « ١ : ١٠٩ ، ١١٠ » .
(٤) الخصائص « ص ١٠٩ » .

« وقد رَجَعَ ابن مضاء فكرةَ ، تزييف العامل إلى من سبقوه إليها من أمثال ابن جني ، فهي فكرة قديمة ولكنه وسعها وأخرجها في شكل نظرية ، وإنه ليدعم هذه النظرية بكل ما يمكن من أدلة ، وانظر إليه كيف يحاول أن يبين فساد رأي النحاة في العامل فيقول : إن القول بذلك باطل عقلاً وشرعاً ، لايقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الاعراب فيما يحدث فيه ، الا بعد عدم العامل ، فلا ينصب زيداً بعد « إنَّ » في قولنا : إن زيداً . الا بعد عدم « إنَّ » . وهذا صحيح لأننا لا ننطق بكلمة زيد حتى تكون كلمة «إنَّ» قد ذهبت ولم يعد لها وجود[1] ، وكان ينبغي أن تكون موجودة حتى يمكن أن تعمل في زيد عملها الذي يزعم النحاة[2] » .

قال مصطفى جواد كاتب هذا الردّ : هذا من اسخف ما قيل وكتب في مباحث النحو فان قولك : إنَّ زيداً حاضر . قد نصبت فيه « إن » كلمة زيد ، ولم تعدم « إنَّ » حين نصب وانمّا تقدمته بقليل من الزمان لايكاد يُماز ، لأن الله تعالى لم يجعل نطق اللسان جماعياً بل جعله متدرجاً متوالياً فوجب التوالي ، والمستغرب من صاحب هذا المذهب أنه كان فقيهاً قاضياً فليت شعري ما كان يفعل بالقاتل الهارب والقاتل المستتر ؟ فكلاهما فاعل غير ماثل وغائب مجهول ، فهل يعفيان من عقوبة ما ارتكبا من القتل ؟

فليتأمل القارىء المدرك هل يشبه كلامنا هذا الكلام وهل هو منه في خلّ أو خمرٍ ؟ قال ابن جني : « ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفراً . فان ضرب لم تعمل في الحقيقية شيئاً ، وهل تحصل من قولك ضرب الا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلَ . فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل » .

وكان ابن جني واسع الخيال يتلعب بالكلام تلعباً ، فنقول له « وإذا كان

---

(١) الصواب « وزال وجودها ، وزالت .» فعبارته فاسدة .

(٢) مقدمة كتاب « الردّ على النحاة ص ١٩ » .

الفعل ضرب مكتوباً لا ملفوضاً وقد نصب جفعراً ، فهل هو صوت ؟ فلولا وجود ضرب لم تنصب جعفراً ، إذن هو شبيه نصبه ، أمّا أن سعيداً هو الذي ضرب جعفراً فلا ينكره أحد ، ولكن بيان ذلك احتاج إلى ذكر الفعل الذي هو ترجمان الحركات ، ومبين أنواعها وضروبها وصفاتها ، فنسب الضرب الى « ضرب » ونُسب ضرب الى فاعل فَعَلَه ، فالفاعل وُجد بوجود الفعل ووُجد الفعل بوجود الفاعل ، وإنما كانت نسبة الضرب الى « الفعل » لأنه نتيجة له ومن جنسه ، ولأنه قد يستغنى عن الفاعل فيقال « ضُرِبَ جعفر » ولا يستغنى عن الفعل البتة •

وقال : « ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على بعض في نحو حذفهم الهمزة في نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم إياها في أكرم لما كان يكون هناك من الاستثقال لاجتماع الهمزتين في أؤكرم ، وإن عريت بقية[1] حروف المضارعة لو لم تحذف من اجتماع همزتين » ، والصحيح عندنا أنه استثقال عام لا خاص بالهمزة ، كما كان يحسب ابن جني وغيره، ولو كان السبب أن لا يقولوا : أؤكرم لوجب أن لا يبقى في لغتهم مثله نحو : أؤيد وأؤكد وأؤدّي وأؤمل وأؤرّق وأؤوب ، وعشرات غيرهن •

ومما قدمنا ظهر لك تمويه مؤلف المناقشات الشيخ رؤوف جمال الدين في الجدال وتدليسه ، وأن كلام ابن جني في مباحثه لم يكن وحياً من الله ولا من حديث الرسول ـ ص ـ الصحيح ، حتى لا يكون فيه نظر ، لكل عالِم ذي بصارة وبصر ، ومن أفضل آداب المجادل والمناظر معرفته حقيقة مناظره ومجادله ، فأنا على حسب علمي لي آراء وجولات فكرية في النحو والصرف واللغة واجتهادات، فلا يصح التغاضي عنها بشبهة أن فلانا قال كذا أو فلاناً قال كذا ، فلست ملزماً اتباع قول لعالم إذا كان واهياً واهناً وكان دليله هاوياً خاوياً • ولا يسقط الرأي إلا بالاستدلال المنير ، والجدال الوفير •••

---

(١) قلنا : الصواب « سائر حروف المضارعة » لأن الثلاثة بالنسبة الى واحد سائر لا بقية •

الفعل والمصـدر

ثم قال مؤلف المناقشـات : « وقال الزمخشـري وابن يعيش في شـرح المفصل : قال صاحب الكتاب المفعول المطلق هو المصدر ، سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سمّاه الفعل[١] » .

قلنا : إنه لم يكن يجوز له أن يسميه الفعل خشية الالتباس بعد قوله « لأن الفعل يصدر عنه » فالفعل في النحو غير المصدر ، وهذا من البديهيات ، أما دعواه أنه سمّي مصدراً لأن الفعل يصدر عنـه ، فهي قول من ادّعى له ذلك وتسـامح الآخرون في هذه التسمية وهم الكوفيّون .

ورأي سيبويه ـ رح ـ مردود فليس المصدر مصدراً للفعل ، والأدلة على ذلك وهي أدلتنا هي :

١ ـ أن المصدر هو اسم للفعل ولا يوجد الاسم قبل مسمّاه ، فأنت تكتب ثم تسمي فعلك هذا كتابة ، ولا يسمّى كتابة قبل أن تكتب ، وليس للكتابة وجود قبل أن تكتب ، فالكتابة نشأت عن الفعل المذكور .

٢ ـ وأن اللغات في نشوئها وتطورها سارت من الاشارة[٢] ، إلى العبارة ومن التجسيد الى التجريد والفعل تجسيد والمصدر تجريد ، فالفعل يحتوي على الحدث والزمان والفاعلية يحتوي أحيانا على المفعولية ، وهذا تجسيد .

٣ ـ والمصدر يعمل عمل فعله بشروط والفعل لا يعمل عمل مصدره بشروط فلو كان المصدر هو الأصل لعمل الفعل كعمله ولو كان بشروط .

٤ ـ وأن جميع المصادر ما عدا الثلاثي مشتقة ، فالأولى أن يكون الثلاثي مشتقا مثلها والمشتقان يتساويان في القـدم إن لم تكن لأحدهما علامة تدل على الأقدمية ، وإذا ثبت كون المصدر اسما للفعـل ثبتت الأقدمية للفعـل على المصدر ، وثبت كونه أصلاً للمصدر .

---

(١) المناقشات « ٤١ » .
(٢) البقاء الاشارة في اللغـة لا تجد لها حرفاً فيها ، فهي بضد المعاني الاخرى كالاستفهام والنفي والشرط والتوكيد .

٥ ـ وأن مصدر الفعل الثلاثي يزيد أحياناً على الواحد ، وهذا يدل على أن المعنى إذا تعدد في الفعل ظهرت زيادته في المصدر فقد قالوا « وجد، وجداناً ووجده وجوداً ووجد المال جدة ووجداً ووجد عليه موجدة ووجد العلم وجادة ، فالمصدر هو الذي تغيّر والمتغير هو الذي يتسم بسمة الاشتقاق .

٦ ـ وأنه قد يكون للفعل الواحد عدة مصادر كالوجود والوجدان والجدة وكالشكر والشكران والكفر والكفران فأي هذه المصادر يكون أصلاً للفعل لو صحّ أن المصدر أصل للفعل ، وكيف يتعدد معنى الفعل والمصدر الذي اشتق هو منه له معنى واحد ؟

٧ ـ وأن العرفان ـ على سبيل التمثيل ـ مصدر الفعل « عرف » وهو مؤلف من خمسة أحرف فان كان هو أقدم من فعله فلماذا كان فعله ثلاثياً مع أنه خماسيّ الأحرف ، ولنسقط منه الألف من أحرف العلة ، فكيف اشتقُوا منه فعلاً ثلاثياً ولم يشتقوا رباعياً فيقولُوا « عرفن يعرفن عرفنة ، وكيف اهتدَوا إلى اشتقاق فعل ثلاثي ؟ وإلى أن أصوله ثلاثة ؟

٨ ـ وأن تعدد مصدر الفعل الواحد يدل على أن معنى الفعل قد تعدّد فلماذا استعانت العرب على تأدية المعاني المختلفة باشتقاق مصادر أخرى لذلك الفعل ؟ فالمصدر إذن هو الذي تنوع بالاشتقاق ولو كان هو الأصل لعمدُوا الى الفعل ونوّعوه حتى يقابل المصادر في الأقل . فتعدد المصدر يدل على أن الفعل قد سبقه في الوجود . .

٩ ـ وأن اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والصفة المشبهة واسم التفضيل من الفعل لا من المصدر ولو كان المصدر هو الأصل ما احتاجوا إلى الفعل ولتفرد الأصل بذلك وتُرك الفرع .

١٠ـ وأن مصدر الهيأة ومصدر المرّة يشتقان من الفعل الثلاثي فكيف يكون

المصدر الثلاثي على نوعين : جامد ومشتق وهو مصدر للفعل الثلاثي .

١١ ـ وأنهم ذكرُوا قواعد تقريبية لمصدر الثلاثي واستدلُوا على هـذه القواعد بمعاني الفعل ، وهذا يدل على أن المصدر اشتق بعد وقوع فعله لأنك لا تستدل على وجود شيء وحدوثه بشيء حدَث بعد حدوثه أي لا تستدل على وجود المصدر بفعل حدث بعد حدوثه .

١٢ـ وأن قولناً « تمسكاً بالحق يا فلان » يقال فيه إن المصدر نائب عن فعله ولو كان المصدر هو الأصل لم تكن حاجـة إلى النيـابة ولا إلى ذكرها ، ولأدّى المصدر المعنى المُراد بغير استنابة .

١٣ـ وأنه قد احتوت العربية على أفعال ثلاثية لازمة متعدية لمعنى حقيقي أصلي واحد فالفعل يكتفي تارة بالفاعل ويحتاج تارة أخرى الى مفعول به ، وليس في شـكله علامة تميز إحـدى حاليـه عن الأخرى وإنمـا يحدث التميز في المصدر فللازم مصدر وللمتعدّي مصدر آخر وهذا دليل على أن المصدر هو الذي تغيّر متأثراً بالفعل فالفعل سابق له وذلك مثل « رجع يرجع رجوعاً ورُجعىً » للاّزم ورجعـه رجعا للمتعدي ، وهـاج يهيج هيـاجاً للاّزم وهاجه هيجاً للمتعدّي .

فهذه ثلاثة عشر دليلاً تنقض دعوى سيبويه أن الفعل صادر عن المصـدر وهي ادلّة نحن اهتدينا إليها ولم يقف عليها الكوفيون ولا غيرهم ، وأدلتهم في الردّ على البصريين نزرة معروفة ليس فيها منها شيء ، ونحن إذا رأينا الرأي واهياً لا يمنعنا من ردّه أن قائله سيبويه أو ابن جنيّ أو غيرهما فالميدان ميـدان استدلال واحتجاج وبرهنة وانتهاج ، ووجدان ثلاثة عشر دليلا لاثبات أن الفعل أصل والمصدر فرع عليـه ليس بالأمر اليسير مع أن الكوفيين بقضهم وقضيضهم واختلاف علمائهم وأزمانهم لم يهتـدُوا من أدلة النقض الى أكثر من أربعة أو خمسة ، فباب الاجتهاد المعتمد على الأدلة القوية والبراهين المنيرة مفتوح .

همزة النقل المعدّية

ونقل مؤلف المناقشات في الصفحة الحادية والأربعين قول شارح المفصل: « اعلم أنّ المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة افعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعدّه[1] ، نحو ضربت زيداً ضرباً وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ، ألا ترى أن زيداً من قولك : ضربت زيداً ، ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، وانما هو مفعول لله تعالى ، وإنما قيل له مفعول على معنى أنّ فعلك وقع به » ، وهذا كلام حسَن غير أنه لم يميّز بين قولنا « مفعول » و « مفعول به » فزيداً يسمى « مفعولاً به » أي مفعولا به فعلٌ هو الضرب ، كما أوضحناه سابقاً حق الايضاح ، وهو مفعول به حقيقي ، لا مفعول حقيقيّ ، وقد ذكرنا الفرق بين هذين الحقيقيين ، فقوله « ليس مفعولاً لك على الحقيقة » لا باعث عليه ولا داعي إليه لأنه « مفعول به » أي مفعول به فعل هو الضرب ، فالتسمية مميّزة له عن غيره .

ولم يرتض مؤلف المناقشات هذه المفعولية الحقيقية التي أشار اليها ابن يعيش وغيره فقال : « وحاصل الكلام أن المفعول الحقيقي هو جميع المفاعيل الخمسة أو الستة غير أن المفعول المطلق ما دل عليه الفعل بلفظه فهو أقوى المفاعيل علاقة به وأقربها رتبة منه ، لذا نجد الفعل اللازم والمتعدي ينصبانه[2] » ، ولم يدر أن الجدال في هذا المجال يختص بانطباق التسمية وعدمه ، وبالحقيقة وغيرها وإلا فكيف تكون المفاعيل كلها حقيقية وهي مقيدّة بتلك القيود اللفظية التي تنفي كونها مفاعيل حقيقية أصلية إلا المفعول المطلق الذي كان يجب أن يسمى « المفعول » والمفعول لأجله واصله عندنا الجرّ لا النصب كما اشرنا اليه

(١) الصواب « سواء أكان يتعدى الفاعل أم لم يكن يتعداه » ، والنحويون يعلمون الناس النحو وهم أسرعهم الى مخالفة قواعده .

(٢) المناقشات « ص ٤٥ » .

الفاً وكان يجب ان تسمى سائر المفاعيل « اشباه المفعول » لمشاركتها له في النصب ، غير أن الاصطلاح شاع وساح وذاع وقديماً قالوا : لا مشاحة في الاصطلاح . ولهذا حاول بعض الباحثين في تيسير النحو حذف أسماء المفاعيل والاكتفاء باسم واحد لها ، يدل على أنها منصوبة حسب كما حاول حذف اسم المبتدأ والخبر واسم الفاعل والنائب عنه والاكتفاء باسم يدل على انها مرفوعة .

وكنا ذكرنا « همزة النقل المعدية » للفعل الثلاثي ، وهي من الشهرة بحيث لا تخفى على دارس نحو ، قال ابن جني في بعض استدلاله : « ألا ترى أن الباء في مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو : أمررتُ زيداً . وكذلك قولك : أخرجته وخرجت به وانزلته ونزلت به[1] » . ثم قال : « فأفعل للنقل وجعل الفاعل مفعولاً نحو دخل وأدخلته وخرج واخرجته ، ويكون أيضاً للبلوغ نحو أحصد الزرع وأركب المهر وأقطف الزرع ولغير ذلك من المعاني[2] » . وهذا معناه أن « أفعَلَ » يأتي للنقل وهو المعدي له ، ويأتي للبلوغ وغيره من المعاني ، ثم قال ابن جني : « فمن وجه يعتقد في الباء ، أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له ، كما أن همزة النقل في (أفعلت) وتكرير العين في (فعّلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته نحو قام وأقمته وقوّمته وسار[3] وأسرته وسيرته[4] » .

ونقل مؤلف المناقشات نفسه من كتاب مغني اللبيب قول مؤلفه ابن هشام الأنصاري : « الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر وهي سبعة : الأول همزة

---

(١) الخصائص « ١ : ١٠٦ » .

(٢) المرجع المذكور «ص ٢٢٣ » .

(٣) لم يحسن ابن جني التمثيل بسار لانه لازم متعد وقد ذكرناه في هذه الافعال ، وفي مختار الصحاح « وسارت الدابة وسارها صاحبها ، يتعدى ويلزم » هذا مع علمنا بجواز « أساره » .

(٤) الخصائص « ١ : ٣٤١ »

النقل[١] : همزة أفعل نحو أذهبتم طيباتكم ••• وقيل النقل [بالهمزة][٢] كله سماعي ، وقيل قياسيّ في القاصر ، سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه ••• » • وهذا النقل واضح والمُراد من إثباته غلبة النقل على التعدي واقترانه به ، وإلا فانّ نقل الثلاثي اللازم إلى « أفعَلَ » لا يوجب تعديه كله لأن لأفعل معاني أخرى مذكورة ومفصلة في كتب الصرف ، ولكن ابن جني وناساً من النحويين غيره قرنُوا همزة النقل بالتعدّي على سبيل الأغلبية كما قرأت ولذلك سميت همزة النقل •

التعدية بالنقل الى استفعل

وذكرنا لمؤلف المناقشات في مراسلتنا إياه أو مراسلته إيانا لأنه كان البادىء « أنّ من أسباب تعدية الفعل الثلاثي اللازم نقله الى وزن استفعل » • فقال في مناقشاته يرد علينا هذا القول الذي هو من بديهيات الأمور النحوية : « أما النقل الذي ذكره الأستاذ فليس هو الأصل في التعدي بل التضمين والنسبة والطلب ••• أما النقل إذا لم يكن ذا تضمين أو نسبة أو طلب فلا يكون موجباً لتعدي الفعل ، فليس مجرد نقل الفعل الثلاثي إلى هيئة سداسي مبرّراً لتعديه ، بل لابد من اشتمال معناه على ما ذكر فيما تقدّم ، ولذا نجد استلقى واستيقظ وهما فعلان مصوغان على وزن استفعل غير متعديين لعدم وجود[٣] معنى جديد في مادتها الجديدة من المعاني المذكورة آنفاً فلو كان النقل العاري عن المعاني السالفة الذكر مبرراً للتعدّي لتعدى هذان الفعلان واضرابهما • ونكتفي بهذا

---

(١) في طبعة محمد محيي الدين « همزة أفعل » حسب ج٢ ص ٥٢٣ •

(٢) حذفها مؤلفّ المناقشات تمهيدا للتمويه فى الرد •

(٣) الصواب « لعدم معنى جديد » لان الوجود لا يعدم وانما يعدم الموجود ، قلنا له ذلك في مراسلتنا اياه فأبى واستكبر ، ولجأ الى قول بعض الفلاسفة كأننا نتجادل فى الفلسفة الاصلية ، التى لا يزال الجدال محتدماً فيها • وسيقول هو نفسه بعد قليل « عدم صحة » لا عدم وجود صحة •

القدر ففيه دليل على عدم صحة بعض ما قاله[1] الأستاذ ومعارضته لتلك النصوص[2] » • وكرر ذلك في الصفحة ٦٨ •

وقول الشيخ رؤوف ذلك مع أنه نقل قبله عن ابن هشام ان من الأمور السبعة التي يتعدى بها الفعل القصر « صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى شيء نحو استخرجت المال » • فقوله « صوغه على استفعل » مقدّم على اشتراطه الطلب أو النسبة أو غيرهما ، ولذلك قدمناه نحن ، ولم يذكر نصّ قولنا لقراء كتابه ، وإنما سار على طريقة التلويح لتسهيل التمويه ، ومن البديهيّ والطبيعيّ أن الذي يقول : « أريد نقل هذا الفعل الثلاثي إلى صيغة تدل على معنى كذا » فلم يجد إلا « استفعل » فلما نقله وجده متعدياً بنفسه الى المفعول به ، يعدّ ذلك النقل من أسباب تعدّيه ، وعلم أن نقل الفعل الثلاثي إلى وزن « استفعل » يعدّيه إلى المفعول به في حدود ذلك المعنى الذي أراده ، فالنقل مقدم على غيره في الذكر ، وهو كالجسد بالنسبة الى التعبير ، والمعنى المُراد كالروح ، فالروح قائمة في الجسد ، وكل من الطلب أو النسبة لا يستطيع النصب وحده ، فذكرهما مع ذكر النقل هو من زيادة الفائدة للطلاب المبتدئين ونحن لم نعدّ الشيخ رؤوف جمال الدين من الطلاب المبتدئين حتى لا نغفل ذكر القيد المعنوي له ، أفلم يرَ كيف اجتزأ ابن هشام وغيره بذكر تعدية الثلاثي الى مفعول به واحد بقوله « همزة أفعل » • وهمزة أفعل لها عدّة معان مذكورة في كتب الصرف مثل « أخرجته » أي جعلته يفعل الفعل الأصلي ، و « أحمدته » أي وجدته حميداً ، وللسلب نحو « أشكيته » وللدعاء نحو « أسقيته » أي دعوت بالسقيا ، وغير ذلك كأبصرته • ولكنه لما كانت التعدية الأصلية هي الغالبة اجتزأ بذكرها ، فهل نقول له : أنت واهم لأنك لم تذكر المعاني الأخرى ؟

---

(١) ثلاث اضافات فى ثلاثة اسماء ظاهرة وهذا مخالف للفصاحة كما هو مقرر فى كتبهم •

(٢) المناقشات « ص ٣٧ » •

المد والقصر وكربلا

وكتب مؤلف المناقشات بحثا في المدّ والقصر نقله من كلام الزمخشري وابن هشام والشيخ خالد الازهري ، رداً لقولي بجواز مدّ المقصور وقصر الممدود دائما في الشعر من بابة الضرائر الشعرية[١] ، • وقال : « إنه مخالف لما قد ورد عن النحويين ، حسب منطوق هذه النصوص الصريحة ، وناقض أخيراً بما صرّح به ابن فارس في باب الشعر من كتابه الصاحبي حيث قال : والشعراء امراء الكلام يقصرون الممدود ولا يمدّون المقصور[٢] » • وذكر قوله ايضاً : « واختلفوا في جواز مدّ المقصور للضرورة فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون » ، فان كان الكوفيوّن قد أجازوا مدّ المقصور فكيف استجاز الشيخ رؤوف لنفسه أن يطرح رأيهم ، وآراؤهم نصف النحو ؟ ويخطئني أخذاً برأي البصريين وهل هذه التخطئة إلا تجنّ إن لم أقل إنها خبط ، وما الفائدة من تسويد هذه الصحف بهذا الجدل ، بله أن أصل الجدل هو قصري «كربلا» في مراسلتي إياه ، أي ضد ما احتج له وجادل فيه هذا الجدال العقيم • قال السيد العلامة محمود شكري الآلوسي : « قصر الممدود للضرورة لم ينتطح فيه كبشان ولم يتخالف فيه اثنان ، إنما النزاع في المقصور هل يجوز مدّه للضرورة فمنعه جمهور البصريين مطلقا وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً ، وفصل الفراء فأجاز مد ما لا يخرج المدّ الى ما ليس في أبنيتهم ، فيجيز مدّ مقلى (بكسر الميم) فيقول : مقلاء لوجود مفتاح ، ويمنع مدّ (مولى) لعدم[٢] مفعال (بفتح الميم) وكذايمدّ (لِحى) بكسر اللام ويقول لِحاء لوجود جبال ويمنعه في (لُحى) بضم اللام لانه ليس في أبنيته الجموع الّا نادراً • والظاهر جوازه مطلقـاً لوروده من ذلك قوله :

---

(١) المناقشات « ٤٧ » •

(٢) انظر قوله « لعدم مفعال » وهو قول الفصحاء المتاخرين وارجع الى قول مؤلف المناقشات « عدم وجود » واصراره على الخطأ •

والمرء يبليه بلاء[1] السربال تعاقب الاهلال بعد الاهلال

وقوله :

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء

وليس هو من (غانيته) اذا فاخرته بالغنى ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع لاقترانه بالفقر[2] ، وقوله :

يالك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء

... وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعما أن سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدّوا فقالوا منابير . قال ابن ولاد : فزيادة الالف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء ، والكلام في هذه المسألة كالكلام في صرف مالا يتصرف للضرورة وعكسه[3] .

فنحن قلنا بجواز مدّ المقصور في الضرورة الشعرية لاستنادنا الى ماستدل به من الاحتجاج والشواهد ، ولكن مؤلف المناقشات أراد أن يضخم كتيبه لعله يكون كتاباً فكان ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، وقد كان منه ذلك مع اعترافه بالجواز .

وكنا نعنون كتبنا اليه بكربلا « مقصورة » لان هذا الاسم أعجميّ لا صلة له بالعربية والاسماء الاعجمية التي في العربية على هذا النحو أي المختومة بألف ألفها مقصورة دائماً الا في ضرورة الشعر فللشاعر جواز مدّها كما هو معلوم حملاً على الاسماء العربية المقصورة ، على شرط من يجيز المدّ في الاعلام أيضاً، وقد اعترض علينا مؤلف المناقشات الشيخ رؤوف في « قصرنا كربلا » بذكر ماورد فيها في لسان العرب والصحاح والقاموس ومعجم البلدان وتاج العروس ، ويمكن ردّها جميعها الى قول واحد وهو ماورد في الصحاح وجاء بعده معجم

---

(1) أي بلى السربال .

(2) قال مصطفى جواد مؤلف هذا الرد : « ولا هو من الغناء بكسر الغين بمعنى التطريب بالاصوات الجميلة » .

(3) الضرائر فيما يسوغ للشاعر دون الناثر » ص ١٨٢ ، ١٨٣ ، طبعة الاستاذ الكبير محمد بهجة الأثري .

البلدان وبعده لسان العرب وبعده القاموس وبعده تاج العروس ، وقال الشيخ رؤوف بعد نقله نصوصاً في مد كربلاء من عدة كتب والاصل واحد كما قلنا : وبعد هذا نذكر قول الاستاذ : كربلا • هكذا بالقصر ، وذلك في سعة الكلام ، وقد صورها قلمه في تحريراته أكثر من مرة الينا وقد أشرنا اليه ونحن نظن انه كان ساهيا فوردنا[1] الجواب : بأنني كنت متعمداً كتابتها على هذه الصورة[2] وتفسير الاسماء الاعجمية لايوجد في كتب القدماء الا الفارسية فقد ألّف في معرباتها كتاب « المعرّب » وهو لابن الجواليقي وشفاء الغليل الذي يغلب عليه الدخيل للشهاب الخفاجي المصري[3] ، ولكن علماء اللغة من العرب لم يدرسُوا اللغة الآرامية ولا الفوا فيها حتى يستطيع المراجع على سبيل التمثيل أن يجد تفسير « كربلا » وأمثاله من الاسماء الآرامية[4] •

والسبب في كون « كربلا » من الاسماء الآرامية أن العراق والجزيرة لم تكونا قديماً من البلاد العربيـة بل كانتا من مواطن أمم أخرى فغلبت على العراق الاسماء الآرامية حتى في العصور الايرانية الساسانية ، وكربلا اسم قرية آرامي ، وقد أنشئت هذه القرية قبل دخول العرب العراق بمئات سنين ، وكانت بالقرب منها « نينوا » الصُغرى واسمها آشوري ، فكيف نفسر اسماً غير عربي ولم يضعه العرب تفسيراً عربياً ؟ ولم يكن في العراق بالعصر الجاهلي من الاسماء العربية قبل الفتح الا « الحيرة » « والخريبة » قرب الابلة الواقعة جنوبي

(١) الصواب « فورد علينا » كما نبهنا عليه سالفاً ولكن الشيخ مغلاط أدام الله تعالى لنا هذا الاشتقاق •

(٢) المناقشات « ص ٤٨ » •

(٣) توجد نبذ من التفسيرات للكلمات الاعجمية في مثل « مفاتيح العلوم» للخوارزمي ، وقد ألفت كتب حديثة للاعجمي الفارسي والأعجمي الآرامي والسرياني الذي هو فرع منه •

(٤) ألف في عصرنا العالم الدكتور داود الجلبي كتيب « الآثار الآرامية في لغة الموصل العامية » ، وألف البطريرك مارإغناطيوس أفرام الأول كتاب « الألفاظ السريانية في المعاجم العربية » والسريانية بنت الآرامية ونشر غيره مثل ذلك في مجلة المشرق •

البصرةالعربية الاسلامية وعين التمر لانها كانت موضع امتيارهم أما الحيرة فان المناذرة بنوها ، وأما الخريبة فالعرب قد سموها بهذا الاسم لانها كانت تحادّ مسارحهم ولا يتجاوزونها الا في الغارات • ولكون « كربلا » آرامية بقيت لاتقبل دخول الالف واللام عليها علماً ولا جنسا فليست هي كالبصرة والكوفة والحلة والجامدة وأمثالها • وليس لها وجود لغوي حتى تكون كلمة مستعملة كسائر الاسماء العربية • وأعني بالوجود اللغوي « كربلاء » بمعنى عربي •

ولما دخل العرب العراق وجدوا كثيرا من أسماء المدن والقرى والانهار المختومة بالالف الآرامية المقصورة[1] فمدّوا منها عدة أسماء وأبقوا أكثرها على حالها ، وانما مدوها حملاً لها على الاسماء العربية في البناء والحاقاً لها بها وهذا لايعني أنها أصبحت عربية الاصل ، فنحن الآن في علم التاريخ والقول للتاريخ ، ومنها « كربلاء » و « حروراء » القرية التي كانت قرب الكوفة وقال ياقوت : في معجم البلدان يصفها « حروراء بفتحتين وسكون الواو وراء أخرى وألف ممدودة يجوز أن يكون مشتقاً من الريح الحرور وهي الحارة بالليل كالسموم كأنه أنث نظراً الى أنه بقعة ، قيل هي قرية بظاهر الكوفة ، وقيل موضع على ميلين منها نزل به الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب –رضي– فنسبوا اليها • وقال ابن الانباري : حروراء كورة • وقال أبو منصور (الازهري) الحرورية منسوبون الى موضع بظاهر الكوفة نسبت اليه الحرورية من الخوارج وبها كان أول تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا عليه » • فتفسير ياقوت للاسم « حروراء » يضحك الثكلى ، لانه اسم قرية أو موضع مشهور قبل دخول العرب العراق ولم يذكر مؤرخ أن عربياً وضعه لقرية أنشأها العرب ففيم تكلف اشتقاقه هذا التكلف المضحك ؟ ولو كان لياقوت ذوق عربي وسليقة عربية لسأل : لماذا

---

(١) قال الأمير مصطفى الشهابي – ح – في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق « مج ٤٣ ص ٤٧٨ » : قرأت في الجزء الخامس من مجلة المجمع بحثاً للفقيد الأب انستاس في النسب الى كيمياء خلاصته انه لا يجوز اعتبار همزة كيمياء أصلية لان هذه الكلمة معربة ولأنه لا وجود في غير العربية لكلمات تنتهي بألف وهمزة » •

كانت النسبة اليه « الحروري » لا « الحروراوي » على حسب القواعد العربية ؛ فهذا دليل على أنه مقصور في الاصل لا ممدود ولكن ناساً من الناس يحبون مده الحاقاً بالاسماء العربية فلما نسبوه رجعوه الى أصله وهو القصر .

وكربلا ذكر العالمون بالآرامية انها مركبة من كلمتين « كرب » بمعنى قرب ، و « ايلا » بمعنى اله ، ومجموع معناه « قرب الله أو حرم الله أو حريم الله» . ولعلها كانت من المواضع المقدسة عند البابليين واللغة البابلية واللغة الآرامية متقاربتان كما هو مقرر في علم اللغات . وأما كلام ياقوت في اشتقاق « كربلا » فليس بأقل اضحاكاً من كلامه على حروراء ، قال : « فأما اشتقاقه فالكربلة رخاوة القدمين ، يقال : جاء يمشي مكربلا ، فيجوز على هذا أن تكون أرض هذا الموضع رخوة فسميت بذلك » . فيقال له على سبيل الطنز : ان كانت القدمان رخوتين فما دخل الارض في الرخاوة ، وهل تمرض الارض اذا سار المريض عليها ؟ وهل تقوى اذا سار القوي عليها ؟ وهل تسمى الارضون بأحوال من يسير عليها ؟ ثم قال بعد ذلك : « ويقال : كربلت الحنطة اذا هززتها ونقيتها ، فيجوز أن تكون هذه الارض منقاة من الحصى والدغل فسميت بذلك » . فيقال له - على سبيل الهزل - ان كان الامر على ماتقول فلماذا لم تسم « المكربل » أو المكربلة ؟ بصفة اسم المفعول فالمعشوق قصر المعتمد على الله العباسي بسامرا والمصلوق من مياه العرب والمصيّخ لموضع ببلاد العرب والمشقّر لحصن ببلادهم؟ وكيف تهز الارض حتى تنقى ؟ انها تحتاج الى زلزال من الله تعالى ؟ ثم قال - كأن الاشتقاق لعب بالاحاجي - « والكربل » اسم نبت الحُمّاض ... فيجوز أن يكون هذا الصنف من النبت يكثر نبته هناك فسمي به » . قلنا : لو كان ذلك معقولاً لسميت « الكربل » باسم النبت أو « المكربل » باسم موضعه . ولو اتبع ياقوت الطريقة العلمية لقال في كربلا كما قال في « عكبرا » وهي من الاسماء الآرامية أيضا قال : « عكبرا بضم أوله وسكون ثانيه وفتح الباء الموحدة وقد يمد ويقصر والظاهر أنه ليس بعربي » وذكر أقوالا أخرى الا أن قوله بالظاهر هو الحق فوجب عليه تقديمه ، وقد سكت ياقوت عن اشتقاق كثير من الاسماء

الآرامية كباجدا وباجيرا وباجربق وباجسرا أو باجميرا وباجوا وباحمشا وباخمرا وبادرايا وبادوريا وجلولا فليته سكت عن كربلا •

وجاء في كلام ياقوت على الكوفة « فأخذ خالد كربلاء عنوة وسبى أهلها فقسمها سعد بين أصحابه ونزل كل قوم في الناحية التي خرج سهمه فأحيوها فكتب بذلك سعد الى عمر فكتب اليه عمر أن حولهم الى سوق حكمة ، ويقال الى كويفة ابن عمر دون الكوفة » وقال في الكلام على كربلا : « ونزل خالد عند فتحه الحيرة كربلاء فشكا اليه عبدالله بن وثيمة النضري الذبان فقال رجل من أشجع في ذلك :

لقد حبست في كربلاء مطيتي وفي العين حتى عاد غثاً سمينها

ونقل ياقوت في كلامه على المعبر قول معن بن أوس المزني :

اذا هي حلت كربلاء فلعلعاً فجوز العليب دونها فالنوائحا

وأعاد ذكر هذا البيت في « النوائح» من معجمه ونحن لا نشكّ في أن سيرورة الشعر بين العرب هي التي ساعدت على مدّ « كربلا » مع أن الشاعرين لم يكونا يستطيعان قصرها خشية انكسار الوزن •

وجاء قصرها في النثر وشاهده أقوى من الشعر لتحكم الضرورة بالشعر في كتاب صفين لنصر بن مُزاحم المنقري ، قال في إسناد يرفعه الى هرثمة بن سليم قال : « غزونا مع علي ابن أبي طالب غزوة صفين فلما نزلنا بكربلا[1] صلى بنا صلاة فلما سلم رفع اليه من تربتها فشمّها ثم قال : واها لك أيتها التربة ليحشرنّ منك قوم يدخلون الجنة بغير حساب فلما رجع هرثمة من غزوته الى امرأته وهي جرداء بنت سمير ، وكانت شيعة لعليّ : فقال لها زوجها هرثمة : ألا أعجبك من صديقك أبي الحسن ، لما نزلنا كربلا رفع اليه من تربتها فشمّها وقال : واها لك يا تربة ليحشرن منك قوم يدخلون الجنة بغير حساب • وما علمه

(١) هكذا وردت مقصورة في طبعة عبدالسلام محمد هارون «ص ١٤٠» المعتمدة على المخطوط •

بالغيب ؟ ! فقالت : دعنا منك أيها الرجل فان أمير المؤمنين لم يقل الا حقا[١]، وتمام الخبر العجيب في كتاب صفين • ثم روى نصر خبراً آخر[١] وردت فيه كربلاء ممدودة وأنا لا أشك في أن المدّ من زيادات النساخ ، فليس عندنا من النصوص التاريخية مايثبت أن الامام عليا ـ ع ـ ورجال صدر الاسلام كانوا يمدونها سوى ماورد من الشعر والشاعر مضطر ، كما أن ورودها مقصورة في شعر القرن السابع لايفيدنا شيئا في الاستدلال كقول ابن مقرّب العيوني :

وانّ حـزني لقتيل كربـلا ليس على طول المـدى بمقلع

وكتبها الملك المؤيد أبو الفداء مقصورة في تعريفه قصر ابن هبيرة قال : « وكربلا محاذي قصر ابن هبيرة من الغرب في البرّية[٢] » فهذا يدل على أنها مشهورة القصر وان كتبها ياقوت ممدودة في معجمه •

ونحن مقتبسون في هذا البحث فقراً من محاضرة حاضر بها الاستاذ الفاضل كوركيس عواد أعضاء مجمع اللغة العربية بمصر سنة ١٩٦٧ وعنوانها « أصول أسماء المواضع العراقية » قال : « والباحث الذى يتصدّى لتفسير معاني هذه الاعلام الجغرافية لابد له من علم بطائفة من اللغات القديمة والحديثة ووقوف على تاريخ العراق في مختلف عصوره واطلاع على أحواله الطبيعية والاجتماعية • • ان تفسير تلك الاسماء قد يكشف عن شيوع لغة من اللغات في بعض ديار العراق[٣] وقد يلمح بعضها الى حادثة تاريخية أو وقعة جرت في احدى بقاعه ، كما أن من التسميات مايدل على عبادات قديمة انتشرت في بعض أنحائه أو على عادات وتقاليد بادت بمر الزمن أو على نظم سادت ثم زالت فلا يدل عليها غير ما في أسمائها من بقايا لغوية تشير ذلك الامـر • ومن تلك الاسماء الجغرافية ما قد يشير الى ملوك ورؤساء وقادة ذهب أمرهم أو الى ممالك وشعوب نهضت وعلا شـأنها ثم دالت، وعفت آثارها ••• ان كثيرا من تلك

(١) وقعة صفين » ص ١٤٠ ، ١٤١ » •
(٢) تقويم البلدان » ص ٣٠٥ طبعة باريس » •
(٣) قال مصطفى جواد: كاللغة الآراميّة التيقدمنا ذكرها واختها البابلية

التسميات يصعب أو يتعذر اليوم تفسير معناه تفسيراً صحيحاً أو مقبولا ، ذلك أن البحث في مثل هذه الامور محفوف بالمزالق ، مكتنف بالصعوبات كاللجوء الى الحدس والافتراض والظن فليس من السهل أن يفسّر اسم ما لمجرد وجود الشبه بينه وبين لفظ لغوي[١] ، ولقد وهم كثير من الباحثين في تأصيل بعض هذه التسميات فانتهوا الى نتائج غريبة[١] ... ان بعض أسماء الامكنة واضح المعنى لايحتاج الباحث معه الى عناء كبير كقولنا واسط ومدينة السلام ، وسُرّ من رأى والعمارة ، وبعضها غامض ولاسيما اذا كان علماً مرتجلاً أو كان مشتقا من لغة غير العربية أو طرأ تبدل على صيغته الاصلية فأصبح هذا التبدل غطاءاً حجب صورته الاولى[٢] فجعلها مجهولة يتسع معها مجال التخمين بل الوهم فقوام هذا الامر يكون بتحقق اللفظ الاصلي الذي أخذت منه تلك التسمية أهو اسم مفرد أم مركب فاذا كان مفرداً فما معنى الجذر الاصلي ؟ وان كان مركباً فمن أي الكلمات ركب ؟ ... لا مراء في أن كثيراً من الاسماء الجغرافية في العراق عربي النجار ، نذكر من ذلك المتوكلية والحديثة والسماوة ، وبعضها آرامي والآراميون قوم سكنوا العراق وعُرفوا فيما بعد بالسريان الذين تركوا طابعهم اللغوي في تسمية المواضع التي سكنوها ، وكثير من الاسماء الآرامية في العراق يبدأ بلفظة (با)[٣] التي هي اختصار (بيت) وهو اختصار قديم ، فقد ذكر ياقوت الحموي وغيره من المؤرخين والبلدانيين الذين ألفوا كتبهم باللغة العربية أسماء عشرات مواضع من هذا القبيل ، ولعل ماورد في المصادر السريانية من تسميات أخرى يبلغ أضعاف ذلك . فمما لايزال قائماً من هذه الاسماء باعقوبا وباعشيقا وباحزاني وبامرني وباصخرا . وبعض الاسماء الآرامية

---

(١) قال مصطفى جواد : كما فعل ياقوت الحموي في تفسير «كربلاء» .

(٢) قال مصطفى مثل « مندلي : بندينجين . بدرة : بادرايا » .

(٣) قال مصطفى جواد : وتبدأ في قسم منها بالباء وحدها اختصارا . كبعقوبا لغة في باعقوبا وبتّا من قرى النهروان وبتمارا من قراه وبجمرايا وبجمزا أو بكمزا وبزوغا وبزيقيا وبسوسا وبشيلة وبشينا وبُصرا وبصيدا « أبو صيدة » وبقابوس وبقيقا وبلشكر وبنا وبنارق وبنار وبناورا وبورا وبوصرا وبيزع وهي القرية التي قتل فيها المتنبي على رواية .

يبتدىء بلفظة « بر » السريانية بمعنى (ابن) مثل برطلىّ وبردحلى و(برملاحة أي الكفل الحالية) وبراثا ودير برعيثا • وهناك أسماء أخرى آرامية لا تبدأ بهذه الصيغة ولا بتلك كقولنا ـ يعني كقولهم ـ أرادن : أرض عدن • تلكيف : تل الصخر • عين أشاشا : عين الحمى • خوسر : من (خا) و (أسر) أي أحد عشر لان هذا النهير ينشأ من أحد عشر منبعاً صغيراً ، وقد يمكننا القول بسريانية الاسماء المنتهية بالفتحة المطلقة كقولنا ـ أي كقولهم ـ طهيثا وطوبزاوا وعبرتا[1] .. وهناك أسماء أمكنة أخرى ورد في تضاعيفها اسم إلـه قديم هو (إيل) ومعناه الاله ومن تلك الاسماء (بابل) وأصلها (باب إيلي) وإربل وأصلها (أربا إيلو) على ماسيأتي ذكره ، وألقوش وأصلها (إيل قوشتي) أي الله قوي ••• ومن أسماء المواضع مابدأ بلفظة (عين) وهي كثيرة نذكر منها على سبيل المثـال : عين التمر ، عين زالة ، عين سفني ، العين الصفراء • وفي بعض الاسماء تـرد لفظة عين بالصيغة الآرامية (عينا) ومشتقاتها كقولنا « باعيناثا » و (رشـعينا)[2] ومن تسميات المواضع مادلت على وصف بقعة من البقاع ••• تلسقف من الآرامية (تلاسقيبا) أي التل المنتصب ••• ديالى وهي من الآرامية (ديلتا) بمعنى النزول والانحدار[3] ••• ومن التسميات الدالة على اللون جبل حمرين ، عرف بذلك لحمرة تربته ولهذا الجبل اسم آخر ورد في بعض المراجع العبرية القديمة وهو (ساتيدما)[4] وسـاتيدما ورد أيضا (شاتيدما) : لفظ آرامي معناه شارب الدم • وكان في ذلك تلميح الى احمرار لونه وهذا لايخرج عن تسمية العربية التي ألمعنا إليها ••• زاويتا : آرامية معناها الزاوية • وهناك مواضع كثيرة سـميت بأسماء

---

(١) قلنا : وكربلا •

(٢) قال مصطفى جواد مؤلف هذا الرد : اراد « رأس عين » عند العرب وعند العامة « رأس العين » وهي عين الوردة •

(٣) قال مصطفى جواد : ديالا اسم النهر الذي ينحدر من ماء تامرا بعد مصنعة النهروان منحدراً الى دجلة ثم منصبا فيها •

(٤) قلت : يراجع معجم البلدان ، وفي الصحاح « وساتيدما اسم جبل، كأنهما اسمان جعلا واحداً ، قيل سـمي بذلك لأنه ليس من يوم الا ويسـفك عليه دم » •

أنجار ونباتات ... فمن الالفاظ الآرامية (باخوخا) : موضع الخوخ ومثلهـا (بامشمش) و (باقوفا) : موضع القضبان والاخشـاب (عقرقوف) : خربة القضبان والاخشاب . (قطفتا) بمعنى القطافة سميت بذلك لوفرة البساتين والثمار التي كانت بها[١] ... بعض الاسماء القديمة في العراق (إربل) مدينة عتيقة ترقى الى أقدم العهود الآشورية واسمها آشوري الاصل ، مشتق من (إربا - إيلو) ومعناه أربعة آلهة ، وكانت موطناً لعبادة الالهة عشتار ، وقد ذكرها البلدانيون والمؤرخـون العرب باسم (إربل) ويسميها الناس اليوم أربيل ... (عانة) بلدة على الفرات، ورد اسمها في الكتابات المسمارية منذ المئة[٢] التاسعة قبل الميلاد بصورة (أنات) وعرفت في المراجع الاغريقية بصورة (أناثا) وفي الكتابات التدمرية بصورة (عانة) وسماها الآراميون (عانات) وذكرتها المصادر العربيـة باسـم (عانة عانات) ... (بدرة) بلدة في لواء الكوت ، كان اسمها في العصور السومرية والبابلية (دير) التي تعني باللغة الأكدية الحصن أو البلدة أو المكان المحصن . واسم (بدرة) متكون من (ب) المخففة من اللفظة الآرامية (بيث) ومن الاسم القديم للمدينة (دير) كما هي الحال في كثير من أسماء المدن التي سكنها الآراميون فأدخلوا كلمة (بيث) على أسمائها القديمة ، وأقدم أخبار هذه البلدة يرقى الى أواسط الألف الثالث قبل الميلاد ، وورد اسم هذه البلدة في المراجع العربية بصورة (بادرايا) التي تحوّلت بمضي الزمان الى بدرة ... وقبل أن نختم بحثنا هذا لا نرى بُدّاً من كلمة نقولها بشأن « أل » التعريف ودخولها على بعض أسماء الأمكنة العربية الأصل في العراق ، وامتناع دخولها على بعضها الآخر الأعجميّ الأصل أو جواز دخولها وامتناعها معاً في القلّة النـادرة منها ، فنقول على سبيل المثال : العراق، الفرات، الكوفة ، البصرة ، النجف ، الموصل . وهذه الأسماء جميعاً لا ترد إلا

---

(١) قال مصطفى جواد : يؤيد قوله ما ورد في كتاب الوصية «ص١١» من خروج أهل قطفتا يشكون الى الامام عليّ - ع - ثقل الوضائع في الخراج وأنها مخالفة لسائر وضائع السواد بالعراق فقال لهم الامام - عليه السلام - ما معناه : ربّ جحش صغير خير من حمـار كبـير ، أنتم تبيعون ثماركم بضـعف ما يبيعها غيركم من أهل السواد .

(٢) هكذا وردت . وهي الصورة الشائعة اليوم عند أهل التيسير .

معرّفة بأل ، كما نقول : بغداد ، سامراء ، أربيل ، كركوك ، واسط ، كربلاء ، دجلة . وهذه مما لا تدخلهـا أل التعريف ...[1] . فقول مؤلف المناقشات « فكربلاء اسم عربي وليس أعجمياً[2] » . يدل على قصوره .

قلنا : ولكن واسطاً إذا استعملت اسم جنس أو صفة جاز تعريفها بالألف واللام فنقول « الواسط هو الباب ومقدم الكوز . ووسَطَ القومَ فهو رجل واسط لهم أي جالس وسطهم » . أما الأسماء الأعجمية المذكورة معه : بغداد وسامراء وأربيل وكركوك وكربلاء ودجلة فلا تدخلها الألف واللام وهذا هو الفرق بين الأسماء الأعجمية والأسماء العربية ، ومن أدخل « أل » التعريف على دجلة فقد أخطأ ، ولا يفعل ذلك إلا الأعاجم .

توقيف اللغة واصطلاحها

وبحث مؤلف المناقشات في البحث الثالث من كتابه في اللغة في « توقيف اللغة والاجتهاد فيها وقياسها » وابتدأ بذكر رأي ابن فارس لأنه يوافق هواه ، ويؤيّد منتحاه ، وبعد أن اكتفى برأي ابن فارس قال : « وبعد أن ثبتت توقيفية اللغة في وضع مفرداتها وأقيستها ثبت أنّ كربلاء ممدودة إذ لو كانت مقصورة لذكرها علماء اللغة في كتبهم المعتبرة التي يطمأن الى ضبط مؤلفيها[3] ، وتتبعهم وأخذ اللفظ والمعنى من معدنه الأصيل ، وهؤلاء الأفذاذ قلّة وما تبقّى من اللغويين فهم

---

(١) البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ص ٣٠١ ـ ٣١٣ .

(٢) المناقشات «ص ٥٣» ، وقد فصلنا الردّ في موضعه .

(٣) ذكرنا آنفاً أن السبب في مدّها الحاق بعضهم اياها بالاسماء العربية وأنّ جميع اقوال المدّ ترجع الى قول واحد من حيث تواريخها ، وكان صاحب القول لا يعرف اللغة الآرامية فلا حق له في الكلام على اشتقاقها إلا إذا أراد أن يضحك الناس .

ناقلون لما سمعوه أو قرأوه على سلفهم وأساتذتهم ، لا يجوز لهم تعمّد المخالفة[١]» .

قلنا : بعد أن ثبت أن « كربلا » اسم أعجمي آراميّ في أصله وتاريخه نعود الى اختياره مذهب التوقيف في اللغة الذى يؤيد رأيه ومنه قول ابن فارس فنحن ننقل رأي ابن فارس وآراء غيره فلم يكن ابن فارس قد تلقى علمه وحياً من الله تعالى والرجل لم يستبد برأيه كما استبد مؤلف المناقشات مع انه مقتد به بل ذكر آراءاً مخالفة لرأيه قال : « أقول : إن لغة العرب توقيف » ودليل ذلك قوله : جلّ ثناؤه : وعلم آدم الأسماء كلها . فكان ابن عباس يقول : علّمه الأسماء كلها وهي هذه التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها . وروى خُصيف عن مجاهد قال : علّمه اسم كل شيء ، وقال غيرهما : إنما علّمه أسماء الملائكة . وقال آخرون : علّمه أسماء ذريته أجمعين . والذي نذهب اليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس[٢] » فالعلماء القُدامى غير متفقين على حقيقة هذا التعليم فالقائل بأن الله تعالى علّم آدم أسماء الملائكة أو أسماء ذريته أجمعين يخرج اللغة من دائرة التوقيف والالهام ، ثم إننا نعقب على قول ابن فارس قائلين : إن كان يعتقد أن الله تعالى علّم آدم الأسماء كلها فهو لم يعلّمه « الأفعال » و « الحروف » ولا تكون اللغة بغير أفعال ولا حروف ، فقوله بعد ذلك : « فان تعمل اليوم لذلك متعمل وجد من نقاد العلم من ينفيه ويرده » مردود بما ذكره هو نفسه فضلاً عما ذكره غيره وذلك في مبحث «القول على لغة العرب هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض » قال : « أجمع أهل اللغة إلا من شذّ عنهم أن للغة العرب قياساً وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وأن اسم الجنّ مشتقّ من الاجتنان[٣] وأن الجيم والنون تدلان أبداً على الستر ، تقول العرب للدرع جنّة

---

(١) المناقشات « ص ٥١ ، ٥٢ » .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها «ص ٥ طبعة مطبعة المؤيـد » .

(٣) قال مصفي [مصطفى] جواد : هذا عدم علم بالاشتقاق فكيف يشتق الجنّ وهو اسم مادي حسيّ ثلاثي من « الاجتنان » الذى هو لفظ مجرّد غير حسيّ وخماسيّ؟ فالصواب أن الاجتنان مشتق من الجنّ . ولقائل أن يقول له : كيف علمت أن التستر أقدم وجوداً من الاجتنان حتى فسّرته به ؟

وأجنّة الليل وهذا جنين أي هو في بطن أمّه أو مقبور وأن الانس من الظهور، يقولون آنست الشيء: أبصرته . وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علمه وجهله من جهله . قلنا: وهذا أيضاً مبني على ما تقدم من قولنا في التوقيف فان الذي وقفنا على أن الاجتنان التستر هو الذي وقفنا على أن الجن مشتق، وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه نحن الآن[1] » .

قلنا: هذا كلام متناقض، وقبل أن نبرهن على تناقضه نسائله ونقول له: من وقفك على أن الجن مشتق من الاجتنان أكان وحيا من الله إليك أو الى غيرك فما في القرآن شيء منه أم سنة من سنن الرسول – ص – ؟ إنه لا ذاك ولا هذه، بل قاله إنسان لا يعرف حتى أصول الاشتقاق، وإن كانت بين اللفظين قرابة معنوية أكيدة، أما إثبات التناقض عنده، فهو أن الذي يعترف أن العرب تشتق بعض الكلام من بعض لا يجوز له أن يمنع ذلك الاشتقاق إذا سار على طرائقهم وسلك أساليبهم، وكيف لا يجوز لنا أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه وباب الاشتقاق مفتوح ؟ وهل يعتقد ابن فارس أن العرب قالت جميع ما استعمله هو نفسه من التعابير والكلمات في كتابه « الصاحبي » وكتبه الأخرى ؟ إن اعتقد ذلك فقد وهم رحمه الله تعالى، وليت شعري من قال من فصحاء العرب: « وإنما قلنا هذا لأن جائزاً اتفاق سطر واحد بوزن يشبه الشعر عن غير قصد[2] » بادخال « أنّ » على خبرها « جائزاً » بدلاً من إدخالها على اسمها « اتفاق » وإحلال خبرها محلّ اسمها ؟ مع أن هذا مجال الشعر لا مجال النثر اللهم إلا إذا كان الخبر اسم تفضيل كما جاء في المثل القديم: إن خيراً من الخير فاعله وإن شراً من الشر فاعله . ومن قال « باب القول على لغة العرب[3] » باستعمال « على » مع القول، لهذا المعنى ؟ مع أنّ « قال عليه والقول عليه » معناها « افترى عليه وافتراء عليه »، أو ذكره بشرّ

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة « ص ٣٣ » .

(٢) الصاحبي « ص ٢٢٩ » .

(٣) الصاحبي « ص ٥ » .

قال عثمان بن عفان ـ رضي ـ : « دخلت على خالتي بنت عبدالمطلب أعودها وعندها رسول الله ـ ص ـ فقلت : يا أبا القاسم (ما أعجب ما يقال عليك) مع مكانك منا ! فقال : يا عثمان : لا إلـه إلا الله ، الله يعلم أني قد اقشعررت[1] ... » . أي ما أعجب ما تذكر به من سيء القول . وقال مخيس بن أرطاة الأعرجي لرجل من بني حنيفة يقال له يحيى وكان يصير الى إمرأة في قرية من قرى اليمامة يقال لها بقعاء :

وما بي أن أكون أعيب يحيى　　ويحيى طاهر الأخلاق برّ

ولكن قد أتاني أنّ يحيى　　(يقال عليه) في بقعاء شر[2]

وأخطأ الخطأ نفسه أبو الفتح ابن جنّي وكان معاصراً لابن فارس قال : « فأما القول على لفظهما[3] » . والصواب « وأما الكلام على لفظهما » . و « باب الكلام على لغة العرب » . وأكثر ابن جني في الخصائص من هذه العبارة .

وفصل ابن جني الكلام على أصل اللغة تفصيلاً حسناً وقال فيما قال : « هذا موضع محوج إلى فضل تأمل غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي ولا توقيف[4] » . وهذا هو الرأي العلمي الصحيح في الدراسات اللغوية الحديثة ، فقد تقدم علم اللغة تقدماً بديعاً سريعاً وألفت فيه كتب كثيرة علمية مؤيدة بالواقع والتجارب والتطبيقات ، فالانسان ذو حضارة متجددة ولابد للحضارة من لغة متطورة نامية .

واعترض ابن جنّي لقول من قال بأن الله تعالى لم يذكر الأفعال والحروف بأن الأسماء هي أقوى من الأفعال والحروف فاجتزأ الله بذكرها ، اعترض على عادته في التلعب بالكلام ، كأن القرآن الكريم في آيه المحكمات محتاج إلى احتجاج النحويين الذين زُنّوا بضعف الحجج لكثرة الضعيف منها في جدالهم ، واعترض

---

(١) انساب الاشراف « ج١ ص٢ طبعة الجامعة العربية » .

(٢) الكامل في الأدب « ١ : ٣٣ » ومعجم البلدان في « بقعاء » وفيه « طاهر الأثواب » بدلاً من « طاهر الأخلاق » . وأمالي الشريف المرتضى « ٢ : ٢٦ » . طبعة مطبعة السعادة .

(٣) سرّ الصناعة « ١ : ١١ طبعة مصطفى البابي » .

(٤) الخصائص « ١ : ٤٠ » والمزهر « ١ : ٧ ، ٨ » .

الشيخ محمد علي النجار على ابن جني بأن مصطلح النحاة في تسمية الاسم حادث فالسؤال ساقط[١] ، مع أن النحاة لم تختلف أقوالهم في مرادهم بالاسم عما أراده الله تعالى به في القرآن العزيز ، فهو فيه مصرح بلفظه ومعناه . وقد اقتبس اعتراضه من المزهر ولم يشر الى ذلك .

ثم قال ابن جني : « ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحياً وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لابد فيه من المواضعة . قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجوا إلى الابانة عن الاشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظة[٢] إذا ذكر عرف به ما سماه ، ليمتاز من غيره وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله ، بل قد يحتاج في كثير من الأحوال الى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه كالمعاني وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد وكيف يكون ذلك لو جاز ؟ وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والبعد مجراه ، فكأنهم جاؤوا الى واحد من بني آدم فأومؤوا إليه وقالوا إنسان إنسان إنسان[٣] . فأي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا الى ذلك فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم أو نحو ذلك ، فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معنيّا وهلم جراً فيما سوى هذا من الأسماء أو الأفعال والحروف[٤] » .

ثم قال ابن جني : « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما

(١) المرجع المذكور « ص ٤٢ » .

(٢) قال مصطفى جواد : كما فعلت المجامع اللغوية في العالمين وكما هي فاعلته .

(٣) اختيار ابن جني هذا المثال يجوز أن يكون الموموئون من غير البشر لأن الانسان هو البشر وذلك مستبعد .

(٤) الخصائص « ١ : ٤٤ » . وقد ذكرنا في الكلام على المصدر أن اللغة تطورت من الاشارة الى العبارة .

بعد . وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل . واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي مختلفة جهات التغول على فكري وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والارهاف والرقة ، ما يملك علي جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر ، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا ـ رح ـ ومنه ما حذوته على أمثلتهم فعرفت بتتابعه وانقياده ، وبعد مراميه وآماده ، صحة ما وفقوا لتقديمه منه ولطف ما أسعدوا به وفرق لهم عنه ، وانضاف الى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله ـ جل وعز ـ فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه وأنها وحي ، ثم أقول في ضد هذا كما وقع لأصحابنا ولنا وتنبهوا وتنبهنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة : كذلك لا تنكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا ، وإن بعد مداه عنا ، من كان ألطف منا أذهاناً ،وأسرع خواطر وأجرأ جناناً ، فأقف بين تلك الحالتين حسيرا ، وأكاثرهما فأنكفيء مكثوراً ، إن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف باحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها قلنا به وبالله التوفيق[1] » . فابن جني كان متردداً مميلا .

وقال السيوطي بعد نقله ذلك : وقال الامام فخر الدين الرازي في المحصول وتبعه تاج الدين الأرموي في الحاصل وسراج الدين الأرموي في التحصيل ما ملخصه : النظر الثاني في الواضع ، الألفاظ إما أن تدل على المعاني بذواتها أو بوضع الله إياها أو بوضع الناس أو بكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس[2] » . وبسط السيوطي النقل من كتب أخرى كالوصول الى الأصول لأبي الفتح بن برهان ومختصر ابن الحاجب وشرح منهاج البيضاوي لتاج الدين السبكي وشرح العنوان لتقي الدين ابن دقيق العيد ورفع الحاجب لابن السبكي والبحر للزركشي ، وفي نقله فوائد ، إلا أنها يغلب عليها الجدل الموائم لذوي الأنفاس الطويلة ، وذوي الفوائد القليلة .

---

(١) الخصائص « ١ : ٤٧ » .

(٢) المزهر « ١ : ١٠ » .

الآرامية لغة أعجمية

وكنت ذكرت لمؤلف المناقشات في بعض كتبي أن « كربلاء أعجمية آرامية »، فردّ هذا القول في مناقشاته وضمّنه بحثا عنوانه « هل الآرامية أعجمية؟» وقال: «لم أرَ في قول الأستاذ بأساً ولا غرابة ولكني تذكرت قول الله تعالى : ألم ترَ كيف فعل ربك بعاد إرم ذات العماد • فقلت : في نفسي لابد هنا من مناسبة بين إرم وعاد، فراجعت بعض كتب التفسير واللغة والتاريخ للتعرُّف على[1] معنى مادة إرم، وإلى القارىء[2] بعض النصوص حول المادة المذكورة » • ونقل من تفسير الفخر الرازي أنّ « عاداً » اسم للقبيلة وأن « إرم » هو جدّ عاد أو اسم بلدتهم أو أعلام قوم عاد • ونقل من لسان العرب أن الازم هي الحجارة وأن الآرام الأعلام أو أعلام عاد أو قبور عاد ، ونقل غير ذلك وفاته معجم البلدان لياقوت الحموي وفيه فوائد أخرى ، وكان عليه أن يبدأ بالاقدمية التاريخية فتعدد القول لا يفيد دائماً تعدّد الرأي ، لأن المفسّرين واللغويين ينقل بعضهم من كتب بعض في الأعم الأغلب فربما تجد رأياً واحداً في خمسين كتاباً وأصله رأي عالم واحد ، وقد خلص الشيخ رؤوف بعد هذا النقل الى قوله : « وأخيراً إذا كانت نسبة آرامية إلى إرم موضوع البحث فقد اتفقت كلمة المفسرين على ما ذكرنا من المعاني السابقة وهي تثبت رجوعها إلى عاد أو ما يتعلق بهم فان كانُوا أعاجم فهي لغة أعجميّة وإن كانُوا عرباً كما هو المتفق عليه فهي عربية[3] » ، ثم ذكر عروبة عاد وهذه من البديهيات التاريخيّة ، ثم نقل قول الأستاذ الأديب أحمد حسن الزيات : «والعلماء يردون اللغات السامية إلى الآرامية والكنعانيّة والعربية ••• والراجح في الرأي أنّ العربيّة أقرب المصادر الثلاثة إلى اللغة الأولى لأنها بانعزالها عن العالم سلمت

---

(١) هذا خطأ والصواب « التعرف معنى إرم » يقال « تعرّف الشيء والأشياء » بتعدية الفعل بنفسه •

(٢) وهذا غلط ، لأن « إلى القاريء » على حسبان ورود مثله اسم فعل أمر على حسب اصطلاحهم ، لهذا المعنى فالغائب لا يؤمر به لأنه يجري مجرى فعله المؤول به ، فالصواب « وإليك أيها القاريء » •

(٣) المناقشات « ص ٥٧ » •

بما أصاب غيرها من التطور والتغيير تبعاً لأحوال العمران[1] » • ثم قال في آخر مقاله : « وعليه إذا شك في كلمة ما من اللغات السامية أعربية هي أم لا يحكم بعربيتها حتى يرد النص القاضي بتعيين نوعها لما سمعناه من سيطرة العربية على السامية وشيوعها[2] » •

فنقول في رد هذا الرأي : إن الذي أجمع عليه العلماء أن اللغات الأعجمية يراد بها غير العربية • قال تعالى : « ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا : لولا فصلت آياته ، أأعجمي وعربي • قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء[3] » • وقال عز من قائل : « ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر ، لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين[4] » • فقد قابل العربي بالأعجمي لاثبات المباينة والمغايرة •

وقد نشأ في العصور الأخيرة « علم اللغات السامية » وألف الافرنج فيه كتباً علمية ، بعد أن تعلموا تلك اللغات ودرسوا ما أمكنهم من أطوارها ثم ألف الشرقيون فيها ومنهم إسرائيل ولفنسون مدرس اللغات السامية بالجامعة المصرية فقد ألف كتاب « تاريخ اللغات السامية » المشهور ، وقد شجّر في الصفحة الحادية عشرة من كتابه لهذه اللغات وذكر منها اللغة الكنعانية القديمة التي ظهر كيانها في الألف الرابع قبل الميلاد ، واللغة البابلية الآشورية الظاهرة الكيان في الألف الثالث قبل الميلاد واللغة الآرامية التي قام كيانها في سنة الألف قبل الميلاد ، وقال في ذكر القرابة بين اللغات السامية وأصلها : « يمكن أن يقال إن القرابة التي يبحث عنها بين إحدى اللغات السامية واللغة الأصلية هي قرابة نسبية فقط ونحن إذا نظرنا إلى المعضلة من هذه الناحية يمكننا أن نقول إن اللغة العربية تشتمل على عناصر لغوية قديمة جداً بسبب وجودها في مناطق منعزلة عن العالم بعيدة عما يتوارد عليه

---

(١) المرجع « ص ٥٨ » •

(٢) هو « ص ٥٩ ، ٦٠ » •

(٣) سورة فصلت « ٤٤ » •

(٤) النحل « ١٠٣ » •

من تقلبات وتغيرات يكثر حدوثها وتختلف نتائجها اختلافاً مستمراً في البلدان العمرانية • على أن ما احتفظت به العربية من القديم ليس بريئاً من التغير بل فيه شيء كثير يدل على أنه تقلب في أطوار مختلفة في حين أن غيرها من اللغات السامية قد احتفظ بصيغ وصور قديمة جداً كما في العبرية والآرامية • وهناك طائفة من الباحثين يقولون إن الآشورية البابلية هي بالنسبة للسامية الأصلية بمثابة السنسكريتية بالنسبة للآرية الأصلية[١] » •

وتكلم على الآراميين ولغتهم الآرامية ، وقال : « نحن نعلم أن الآراميين إنما نزحوا من الجزيرة العربية إلى سورية[٢] ••• وقال قبل ذلك : « لقد حدثت الهجرة الآرامية حوالي القرن الخامس عشر قبل الميلاد ، أي بعد مرور ألف وخمسمائة عام على استقرار الكنعانيين في أرض العمران ، وكما أن أسباب هجرة الأرهاط الآشورية والبابلية والكنعانية من بلاد الجزيرة العربية لا تزال مجهولة إلى الآن كذلك لا نعلم شيئاً من تلك الأسباب التي حملت القبائل الآرامية المتوحشة على الخروج من بلادهم المقفرة[٣] ••• ومن العسير جداً أن نعيّن البقعة التي كانوا يسكنونها في تلك الجزيرة ، على أنه من المعلوم أن القبائل البدوية في أرض الجزيرة كانت لا تستقر في مكان واحد بل كانت تنتقل من منطقة إلى أخرى لأسباب اقتصادية وحربية ، ولقد ثبت لنا من كتابات مسمارية ترجع إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد أن جماهير من بطون سوتي الآرامية استقرّت في نواحي دمشق وأن قبائل أحلامية من العنصر الآرامي استوطنت مناطق جنوب الفرات بالقرب من الخليج الفارسي ، وقد عانى ملوك بابل وآشور الأمرين في سبيل طرد القبائل الآرامية من بلدان العمران ولكنهم لم يفلحوا لأن أقدام هذه القبائل كانت قد توطدت في هذه

---

(١) تاريخ اللغات السامية « ص ٧ » •

(٢) أراد بلاد الشام ، قال ياقوت الحموي : « سورية موضع بالشام بين خناصرة وسلمية » قال الزمخشري في شرح الحديث « إن الله بارك للمجاهدين في صليان أرض الروم كما بارك لهم في شعير سورية » : « سورية هي الشام والكلمة رومية » •

(٣) قال مصطفى جواد : إقفار البلاد من أسباب الهجرة دائماً •

البلاد بسبب انتشارهم شيئاً فشيئاً على أطراف سورية والعراق حتى صارت سلامة تلك البلدان مهددة بهم[1] » .

« وقد ساعد الآراميين على توطيد أقدامهم في تلك البلاد ظهور الحثيين حوالي القرن الثاني عشر قبل الميلاد في مناطق آسيا الصغرى وإغارتهم على سورية والعراق إغارة بلغ من خطرها أن هددت الحضارة السامية بالمحو والزوال .. ولكن الآراميين كانوا في تلك الأثناء قد توغلوا في البلاد حتى عبروا الفرات وانتشروا في أنحاء المعمورة ... وفي عهد الملك داود حوالي سنة ألف قبل الميلاد نجد دويلات آرامية منتشرة في أرض سورية إلى حدود بلاد بني اسرائيل ، وكان من أشهرها «مملكة آرام دمشق في منطقة دمشق وآرام صوبا في أرض حوران وآرام بيت رحوب على ضفاف اليرموك وآرام معخا في منطقة جبل الحرمون . وكان الآراميون كالكنعانيين لا يميلون الى تكوين دولة واحدة قوية بل كان النزاع بينهم مستمراً ، وهذه ظاهرة أخلاقية بارزة في أغلب الأمم السامية القديمة ... وكذلك أسس الآراميون دويلات في سورية الشمالية كان أهمها في منطقة شمأل وجرجوم . وفي عهد شلمن أسر ٨٥٩ - ٨٢٥ ق . م أخذ الآشوريون يحاربون دول آرام في سورية واستمرت هذه الحرب الى عهد تغلات بلاسر الذي قوض أركان الدول الآرامية في سورية سنة ٧٣٨ ق.م وانتهى عهد الحكم الآرامي في جميع مناطق سورية سنة ٧١٠ ق.م بعد سقوط دولة شمأل بمعاول الجيوش الآشورية[2] » .

« قسم المستشرقون اللغة الآرامية إلى كتلتين تشتمل أولاهما على لهجات بلاد العراق الجنوبية والشمالية وتعرف بالآرامية الشرقية وتشتمل ثانيتهما على اللهجات الآرامية في سورية وفلسطين وطورسينا وتعرف بالآرامية الغربية . والفرق بين الكتلتين يرجع الى كيفية النطق والى نوع الدخيل من الألفاظ الأعجمية كما أن هناك فرقاً بين الكتلتين «من حيث العقلية واتجاه الأفكار والغرائز وما الى ذلك مما يرجع الى تأثير البيئة والطبيعة التي تؤثر في الجماعات أكثر مما تؤثر في اللغات ... وبالرغم

(١) تاريخ اللغات السامية « ص ١١٥ » .

(٢) المرجع المذكور « ص ١١٦ ، ١١٧ » .

من وفرة تلك الآثار لم يستطع المستشرقون الى الآن أن يضعوا كتاباً في قواعد اللهجة الآرامية القديمة وكيفية النطق بألفاظها وتصريف أسمائها وأفعالها ، لأن المجموع من تلك الآثار ليس فيه المادة الكافية لوضع نظرية وافية بنطق تلك القبائل، كذلك لا تكفي تلك الآثار لتكوين فكرة صحيحة عن تاريخ تلك القبائل وحوادثها مع من جاورها من الأمم القديمة[1] » .

هذا موجز تاريخ الآراميين ولغتهم نشر سنة ١٣٤٨ هـ = ١٩٢٩ مقتبساً من كتب المستشرقين ، وقد ظهر بعد ذلك ذروة من تاريخ دويلة آرامية في مدينة الحضر الدائرة القائمة أطلالها على وادي الثرثار النازل من الفرات الى دجلة ، تلك الأطلال التي تقرّب لنا صورة ما أنشأه الآراميون من العماد في الأرضين التي سكنوها كبلاد الشام ونواحي الثرثار من الجزيرة ، وذلك الذرو مسجل في كتابات آرامية كشفت عنها مديرية الآثار العتيقة بالعراق ودرسها وترجمها الأستاذ الآثاري البارع فؤاد سفر ونشر دراسته وصور الكتابات في مجلة المديرية المذكورة « سومر » ، وكانت لها فائدة عظيمة في تاريخ اللغة الآرامية .

ونحن لم ننكر أن اللغة الآرامية من اللغات الساميّة ولم ننكر عروبة عاد لأن العلماء ذكروا أنهم من العرب البائدة وإنما ننكر أن يكونوا من الآراميين[2] لأن الآراميين لم يكونوا عرباً بل كانوا أمّة سامية مستقلة وقد سماهم العرب « الأرمانيين » قال الطبري في حديثه عن العرب : « فتطلعت أنفس من كان بالبحرين من العرب الى ريف العراق وطمعوا في غلبة الأعاجم على ما يلي بلاد العرب أو مشاركتهم فيه واهتبلوا ما وقع بين ملوك الطوائف من الاختلاف فأجمع رؤساؤهم بالمسير الى العراق ووطن جماعة ممن كان معهم على ذلك فكان أول من طلع منهم الحيقار بن الحيق في جماعة قومه وأخلاط من الناس فوجدوا (الأرمانيين) وهم الذين بأرض بابل وما يليها إلى ناحية الموصل يقاتلون الأردوانيين وهم ملوك الطوائف وهم فيما بين نفّر وهي قرية من سواد العراق إلى الأبلة وأطراف البادية

---

(١) المرجع المذكور « ص ١١٧ ، ١١٨ » .

(٢) لمؤلف المناقشات بحث عنوانه : عروبة عاد وأصل العرب « ص ٥٧ ، رجح به كون الآرامية عادية نسبة الى عاد وذلك وهم مبين .

فلم تدن لهم فدفعوهم عن بلادهم وكان يقال لعاد إرم فلما هلكت قيل لثمود (إرم) ثم سمّوا الأرمانيين وهم بقايا (إرم) وهم نبط السَّواد، ويقال لدمشق إرم، فأرنفعوا عن سواد العراق فصاروا أشلاءاً بعد في عرب الأنبار وعرب الحيرة[1]، فهم أشلاء قنص بن معد وإليهم ينسب عمرو بن عديّ بن نصر بن ربيعة بن عمرو ابن الحارث بن سعود بن مالك بن عمم بن نمارة بن لخم وهذا قول مضر وحماد الراوية (وهو باطل)، ولم يأت في قنص بن معد شيء أثبت من قول جبير بن مطعم أنّ النعمان كان من ولده[2] » . ثم قال الطبري : « وحدثت عن هشام بن محمد قال : قدم أردشير في أهل فارس يُريد الغلبة على الملك بالعراق فوافق بابا ملكاً على الأرمانيين ووافق أردوان ملكاً على الأردوانيين . قال هشام : الأرمانيون أنباط السَّواد والأردوانيون أنباط الشام قال : وكل منهما يقاتل صاحبه على الملك فاجتمعا على قتال أردشير فقاتلاه متساندين يقاتله هذا يوماً وهذا يوماً فاذا كان يوم بابا لم يقم له أردشير وإذا كان يوم أردوان لم يقم لأردشير، فلما رأى ذلك أردشير صالح بابا على أن يكف عنه ويدعه وأردوان ويخلي أردشير بين بابا وبلاده وما فيها . وتفرغ أردشير لحرب أردوان فلم يلبث أن قتله واستولى على ما كان له وسمع له وأطاع بابا فضبط أردشير ملك العراق ودانت له ملوكها[3] » . وقد اختصر هذا الذي نقلنا عز الدين ابن الأثير في الكامل[4]، فكلامه وكلام الطبري مصدر واحد في الحقيقة، وفيما نقلناه، مع فائدته اضطراب ظاهر، وغلط واضح، فقد ذكر الله تعالى عاداً في كتابه مراراً وذكر ثمودَ مراراً، وأبان أنهما قبيلتان مختلفتان، قال تعالى : « وان يكذبوك فقد كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وثمود » . وثبت علمياً أنّ الآراميين أي الأرمانيين لا أولئك ولا هؤلاء .

---

(١) قال مصطفى جواد : يؤيد اختلاطهم بعرب الحيرة قول عبدالمسيح بن بقيلة لخالد بن الوليد : نحن عرب استنبطنا ونبط استعربنا » .

(٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري « ٢ : ٢٧ ، ٢٨ طبعة المطبعة الحسينية » .

(٣) المرجع المذكور « ص ٥٩ » .

(٤) ج ٤ ص ١٣٣ .

(٥) سورة الحج « ٤٢ » .

أما قول مؤلف المناقشات إذا شك في كلمة ما من اللغات السامية – ويعني كربلا – وغيرها أعربية هي أم لا ؟ يحكم بعربيتها حتى يرد النص القاضي بتعيين نوعها لما سمعنا من سيطرة العربية على السامية وشيوعها ففيه نظر ، لأن من اللغات ما لم يتم تسجيله كالآرامية ، ولأن الرأي الذي ذكره من سيطرة العربية غير مجمع عليه ، وقد نقلنا ما يضاده ، وكربلا قد ثبت تاريخياً وجغرافياً ولغوياً أنها غير عربية وأنها آرامية ، أما التشابه الظاهر بين أصل مادتها ومادة عربيّة فلا ينفي كونها آرامية ، لأن العربية والآراميّة تشتركان في كثير من الأصول اللغوية لأنهما ساميتان ، ولكن الآرامية إذا ذكرت قيل إنّها أعجميّة بالنسبة الى العربيّة لأنها غير عربيّة ، وهذا شيء خرج عن دائرة الجدال والقول بضده محال .

أشعر مخضرمي أم مخضرم ؟

وقال مؤلف المناقشات في بعض رسائله إليّ يذكر كلمة من الكلمات : «وردت كذلك في الشعر الجاهلي والمخضرم» فقلت له «تريدون المخضرميّ» . فأنف من ذلك واستكبر وأورد بعض قولي قائلاً : «قوله كذا وكذا منكراً بهذا استعمالي كلمة مخضرم بدون ياء النسبة في وصف الشعر[1]» . ونقل بعد ذلك قول ابن فارس في المقاييس : «رجل مخضرم الحسب وهو الدعي ولحم مخضرم لا يدرى أمن ذكَر هو أم من أنثى» وقوله في الصاحبي : «المخضرمون من الشعراء من قال الشعر في الجاهلية ثم أدرك الاسلام فمنهم حسّان ولبيد» ونقل غير ذلك في ذكر المخضرمين ، وأمر مؤلف المناقشات – بصّره الله تعالى في هذا – غريب ، فمن يجادل هذا الجدال الطويل المملّ كيف يخفى عليه أنه أراد الشعر لا أصحابه ، فاذا أريد وصف ذلك الشعر نُسب الى أصحابه ، وللنسبة أداة معلومة هي الياء المشدّدة في الغالب ، فكما قال «الشعر الجاهلي» ينبغي له أن يقول «المخضرمي» إذا أراد نسبة شعرهم اليهم ، فهل يجوز أن نقول «الشعر الجاهل» ونحن نريد

(١) المناقشات «ص ٦٢ ، ٦٣» .

« الشعر الجاهلي » ؟! أما « المخضرم » صفة للشاعر أو للأشياء فلا ينكرها أحد ، ولكن الموضع يستدعي النسبة ، فما معنى قوله « منكراً بهذا استعمالي كلمة مخضرم » ؟ أنا ما أنكرت ذلك عليه إلا لأنه أراد وصف شيء منسوب إلى المخضرمين ، وما مدخل « اللحم المخضرم والحسب المخضرم » في شعر المخضرمين ؟ والمخضرم الوارد في صفة طائفة من الشعراء هو نعت لهم هم أنفسهم لا لشعرهم ، فيجب إدخال ياء النسبة على وصفهم عند نسبة شيء إليهم ، أو إضافته اليهم فيقال « وردت كذلك في الشعر الجاهلي والشعر المخضرمي » و « ووردت كذلك في شعر الجاهليين وشعر المخضرمين » . وهذا واضح حاق الوضوح وحقه .

أأحد الوجوه أم احداها ؟

وقال في كتاب له بعث به إلي : « إحدى تلك الوجوه » فقلت له : « في عبارتكم غلطتان إحداهما تأنيث الوجه ، والاخرى استعمالكم جمع الكثرة مكان جمع القلة » فهو لم يذكر إلا التغليب والتنزيل والتشبيه وهي ثلاثة أوجه ، فأبى واستكبر أيضاً وقال : « وهذا من العجب إذ يقول الأستاذ بغلط استعمال الوجوه مؤنثة مع علمه أنّ جموع التكسير كلها يجوز فيها التأنيث والتذكير على حدّ سواء ، وقد قال الله تعالى : قالت الملائكة يا مريم ، وقال تعالى : فسجد الملائكة أجمعون ، فجاء الفعل مؤنثاً ومذكراً مع جمع التكسير أعني كلمة الملائكة وذكر علماء العربية أنّ(1) من جاء به مذكراً فقد قصد الجمع ومن جاء به مؤنثاً فقد قصد الجماعة، قال المبرّد في الكامل : واعلم أنّ كل جمع مؤنث لأنك تريد جماعة ولا تذكّر من ذلك إلا ما كان فعله يجري بالواو والنون في الجمع ، وذلك كل ما يعقل ، تقول مسلم ومسلمون كما تقول يسلمون ، وتقول للجمال : هي تسير وهن يسرن كما تقول للمؤنث لأن أفعالها على ذلك . وهذا نص صريح على

(1) الصواب « أنه من جاء » بادخال ضمير الشأن لأن « أن » للتوكيد فلا تدخل على الشرط فالشرط لا يؤكد .

جواز تأنيث وتذكير جمع التكسير بجميع أساليب التعبير وفي كتب العربية نصوص أخرى مماثلة[1] نتركها حذر الاطالة[2] » •

ومن يقرأ كتابه المناقشات وطول نفسه في الجدل وكثرة ما طالعه من كتب العربيّة وهو فضل له لا ينكر ، فانه لا يصدق بأن هذا الكلام في ردّه هو من كلامه هو نفسه ، ولكن حبّه للغلبة ورَغْله فيه ، فنحن ما أنكرنا جواز تأنيث « الفعل ، وتذكيره قبل جمع التكسير ، ولا أنكرنا وصف جمع التكسير بالتأنيث كقولك « الوجوه العجيبة » ولا أنّ كل جمع تكسير لغير العاقل يقال فيه تفعل ويفعلْنَ ، كما ذكر المبرد ، وإنّما أنكرنا تأنيثه الوجه في قوله « إحدى الوجوه » أفلم يعلم أنه أراد « وجهاً واحداً » من ثلاثة أوجه وأنه يقال « الوجه الواحد » لا الوجه الواحدة ، و « الوجه الحادي عشر » لا « الوجه الحادية عشرة » ؟ وأن العدد « إحدى » و « أحداً » يتبع معدوده في التذكير والتأنيث وأن ذلك من البديهات ؟ ومعرفة ذلك تعتمد على الافراد كما تعتمد عليه الأعداد ، وأنه يقال « ثلاثة أوجه » بتأنيث ثلاثة لأن الوجه مذكر ولو كان مؤنثاً لقيل « ثلاث أوجه » ؟ وأن التذكير يغلب أحياناً حتى مع ذكر العاقلات كقوله تعالى : « يا نساء النبي لستنّ كأحد من النساء » فكيف بالمذكر الصريح المجمع عليه ؟ وأعجب من ذلك أنه قال : « وأما تأنيث الوجه فلم يرد في كلامي بل تأنيث الوجوه » • فهذا عناد سجّله هو نفسه على نفسه ، فيا أيها الناس هل قوله « إحدى الوجوه » تأنيث للوجوه ؟ أفليس هو تأنيث مفرد الوجوه ؟ وما معنى « إحدى » أفيعني جمعاً أم مفرداً ؟ وهل الجملة فعلية وردت فيها الوجوه مجردة من « أحد » ؟ اللهم هذا مما لا نستطيع الصبر عليه لأنه يشككنا في صحّة نسبة « المناقشات » إليه وهو يجادل بهذا الاسلوب المقلوب والمراء المشبوب • وقد كان ارتكب هذا الخطأ في الصفحة الثالثة والعشرين من كتابه بقوله : « إحدى تلك العلوم » والصواب « أحد تلك العلوم » لأن العلم مذكر •

---

(١) الصواب « مماثلة لما ذكرنا » لان ذكر « المماثل » بفتح الثاء واجب مع ذكر « المماثل » بكسرها ، ولا تحصل فائدة بحذفه •

(٢) المناقشات « ص ٧١ » •

أعدم الشيء أم عدم وجوده ؟

وقال في كتاب أرسل به إليّ : « لعدم وجود السداسيّ ولعدم وجوده في كتب اللغة[1] » فقلت له : « فالوجود لا يعدم بل يعدم الموجود » . وهذا يعني أن الصواب « لعدم السداسيّ » ولعدمه في كتب اللغة » فقال راداً ذلك عليّ : « أجل الوجود الكليّ وهو المفهوم العام لماهية الوجود لا يوصف بالعدم أمّا الوجود الجزئي الاضافيّ فلا مانع من وصفه بالعدم كوجود زيد وعمرو وسائر الموجودات والمفاهيم الجزئية ، فقولنا لعدم وجوده مقبول ، كما لا نعرف له مخالفاً في علوم المنطق والكلام والفلسفة وعليه فاعتراض الأستاذ غير وارد[2] » . ونحن قد قدمنا في بعض الحواشي أن جدالنا لا يختصّ بمباحث الفلسفة وعلومها ، وإنما هو خاص بتعبير ورد في إنشائه ، وحكمنا في ذلك أقوال الأدباء ، وإن كان استعمال « عدم » هذا الاستعمال مولّداً لم تعرفه العرب الفصحاء ، قال المؤرخ عز الدين ابن الأثير في هلاك بعض الأمراء سنة ٤٩٥ : « ومات على أربعة فراسخ من خوي ولُفّ في زلية لعدم ما يكفن فيه[3] » . وجاء في تاريخ الثعلبي « فانه قد شق عليّ عدم النوم[4] » . وفي فضل من المصباح المنير « وعدم ملكه للدينار أولى بالانتفاء » . وقال المبرد : « فلو أصلها في الكلام أن تدل على عدم وقوع الشيء لعدم وقوع غيره[5] » . وقال ابن جبير الرحالة : «فكانت مدة المقام بعيذاب ... ثلاثة وعشرين يوماً محتسبة عند الله ـ عز وجل ـ لشظف العيش وسوء الحال واختلال الصحة لعدم الأغذية الموافقة ، وحسبك من بلد كل شيء فيه مجلوب حتى الماء[6] » . وقال أبو الفرج ابن الجوزي : « وكان الذخيرة قد بقي من أولاد القائم ولم يبق

---

(١) المناقشات « ص ٦٤ » .
(٢) المناقشات « ص ٧٢ » .
(٣) الكامل « ١٠ : ١١٩ » .
(٤) عرائس المجالس « ص ١٨٥ » .
(٥) الكامل في الأدب « ١ : ١٩٤ » .
(٦) رحلة ابن جبير « ص ٧٢ » طبعة ليدن .

له ذكر سواه فاستشعر الناس انتفاض الدولة وانفصام الأمر (لعـدم ولد) المبين القادري[1] » • وقال المبارك ابن الأثير : « ومنه حديث الاستسقاء : اللهم ضاحت بلادنا واغبرت أرضنا • أي برزت للشمس وظهرت (لعدم النبات) فيها[2] » •

فهذه استعمالات الأدباء والعلماء لعدم ولذلك أنكرنا « عدم الوجود » وعللنا بأن الوجود لا يعدم وأن الموجود هو الداخل في دائرة العدم ، فتضاف كلمة العدم إليه ، كما مرّ في تعبير القوم المولّد • ثم إننا لو طبقنا ما احتج به من أقوال الفلاسفة لم يسلم من الخطأ أيضاً لأن قوله « لعدم وجوده في كتب اللغة » لا يدل على عدم الماهيّة ، وهي لا توصف بالعدم كما قال ، فالمراء يؤدي الى الهُراء •

الاستفهام العِتابي

وتكلمت في بعض كتبي على نزع الخافض وروايتي شيوعه عند الفصحاء لأن العرب تكره كثرة استعمال الحروف في تركيب كلامها ، ومن ذلك نشأ نصب الفعل لاسمين مفعول بهما وكثر في العربيّة ، وقلت فيما قلته له « واسمحُوا لي أن أبدي بعض الملاحظات : فبم نصبت المصدر المؤول من أن والفعل أبدي » ؟ وهذا استفهام عتابي معناه كيف أبحت نفسك ما حرّمته على غيرك » وهو استفهام تبكيتي في القرآن ، كقوله تعالى : « فكيف إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه[3] » أو تنبيهي كقوله تعالى : « فكيف إذا جئنا من كل أمّة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا[4] » • وظن مؤلف المناقشات أن استفهامنا حقيقي فقال : « والعجب كيف خفي على الأستاذ الكبير[5] أنّ هذا النصب قياسيّ في مثل هذا الموضع كما أسلفنا » وكيف جاز له

---

(١) المنتظم ، ج ٨ ص ٢٩٢ ، •
(٢) النهاية في « ضحى » •
(٣) آل عمران « ٢٥ » •
(٤) النساء « ٤١ » •
(٥) تأمل ما في صفة « الكبير » من التهكم لأنه في موضع التجهيل •

أن يقيس هذا النصب القياسيّ بجملتنا موضوع النقاش التي لم تكن مما يصح النصب فيه قياساً ولا سماعاً[1] » .

ونحن قد فصلنا القول في هذه المسألة فيما قدمنا من الردّ ، ولكي نطاوله في النفس ننقل له ما ورد في شرح الكافية للرضي الأسترابادي خاصاً بها ، قال الشارح : « ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع أنْ وأنّ وذلك فيهما إنما بشرط تعين الجار . فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجرّ عند الخليل والكسائي ، والأول أولى لضعف حرف الجرّ عن أن يعمل مضمرا ، ولهذا حكم بشذوذ : اللهِ لأفعلنّ ، ونحو قول رؤبة : خيرٍ . لمن قال له : كيف أصبحت؟ وقوله : أشارت كليبٍ بالأكف الأصابع . وإنما صار حذف الجارّ مع أنْ وأنّ كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتهما . والأخفش الأصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما قياساً إذا تعين الجارّ ، كما في خرجت الدار . ولم يثبت ، بل قد جاء في غيرهما إما شذوذاً كقوله : تمرّون الديار ولم تعوجُوا . وقوله تعالى : لأقعدنّ لهم صراطك المستقيم . ولا تعزمُوا عقدة النكاح . وأن تسترضعُوا أولادكم . والأولى في مثله أن يقال : ضمنّ اللازم معنى المتعدّي أي تجوزون الديار ، ولألزمنّ صراطك ، ولا تنوُوا عقدة النكاح . وترضعُوا أولادكم ، حتى لا يحمل على الشذوذ ، كما يضمن الفعل معنى غيره فيتعدّى تعدية ما ضمنّ معناه ، قال تعالى: يخالفون عن أمره أي يعدلون عن أمره ويتجاوزون عنه . وإمّا لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد (دخلت) من الظروف المختصّة ، وكقوله تعالى : يبغونكم الفتنة أي يبغون لكم . وكسبتك الخير أي كسبت لك ، ووزنتك المال أي وزنت لك . وكلتك الطعام أي كلت لك . ولا يألونكم خبالاً أي لا يألون لكم . وزدتك ديناراً . أي زدت لك . ونقصتك درهما أي نقصت لك[2] ، ويجوز أن يضمّن (زدت) معنى أعطيت . وَ (نقصت) معنى حرمت ، وكذا يحذف من المفعول

---

(١) المناقشات « ٧١ ، ٧٢ » .

(٢) هذا وهم من الرضيّ ـ رح ـ فلا يقال « نقصت لك » بل نقصت منك .

الثاني نحو : أمرتك الخير ، واستغفرت الله ذنبا[1] • منا الذي اختير الرجال سماحةً ، كل ذلك مع تعيّن الجار[2] » •

فحذف الجار عندهم مشروط بتعينه ، قبل « أنْ وأنّ » وقبل غيرهما ، فهو قياس مشروط فيه ، والأخفش الأصغر أجاز حذف حرف الجرّ مع غيرهما مشترطا تعيّن الجار أيضا ، وهذا الشرط بديهيّ لأن عامّة هذه الأفعال تستصحب حرف جرّ واحداً وقليلاً منها تستصحب اثنين ، على حسب المعنى الذي يراد به ، ما عدا الحروف العامة[3] ، ولا تزيد على حرفين وإدخال الرضي في أمثلته قوله تعالى «لأقعدَنّ لهم صراطك المستقيم » غير صحيح ، لأنه مفعول فيه مما نصبُه على الاتساع لا مفعول به وهو مألوف في القرآن الكريم ، قال تعالى حاكياً عن إخوة يوسف – ع – : « اقتلُوا يوسف أو اطرحوه أرضاً يخل لكم وجه أبيكم[4] » • أي اطرحوه في أرض من الأرضين ، وقال تعالى : « واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقيا[5] » أي انتبذت إلى مكان شرقي •

وإذ كان التضمين جائزاً انفتح للفصحاء باب حذف الجار مع الفعل اللازم انفتاحاً تاماً ، وقد ذكرنا سابقاً أن مجمع اللغة العربية بمصر أجاز التضمين للفصحاء البلغاء ، وذلك من أسباب تقدم اللغة العربيّة التي لم تزل في أكثر أحوالها جامدة في قواعدها ورسم خطها وتحجُّر القصيري النظر للواسع منها والفَسح من حريتها ••

وقد ختم مؤلف المناقشات كتابه بقوله : « النقاش العلمي النزيه الخالي عن البذاءة المجرد عن الأغراض الدنيوية الزائلة خير وسيلة لتنمية المواهب وكشف

---

(١) وهذا وهم آخر فالفعل « غفر » يتعدى بنفسه الى مفعول به واحد فاذا نقل إلى وزن « استفعل » بأصل معناه تعدّى الى اسمين مفعول بهما بنفسه •

(٢) شرح الكافية « ٢ : ٣٠٣ ، ٣٠٤ طبع الاستانة » •

(٣) الحروف العامة هي التي تقوم بمعان عامة مع أكثر الأفعال مثل « على » فهي للأذى والاستيلاء والاستعلاء ومثل اللام فهي للمنفعة ومضادة على • فالأول مثل « وجب عليك » والثاني مثل « وجب لك » وكذلك حق عليك وحق لك •

(٤) سورة يوسف « ٩ » (٥) سورة مريم « ١٦ » •

الحقائق[١] » • وهذا قول حق فيه جمال وجلال ، ولكنه نسي تعريضه الذي لا يقل عن التصريح كقوله في الصفحة ٢٢ : « لكن الطرق الملتوية والشاذة لها من يستعملها ويسلك سبلها من القدامى والمعاصرين فابن مضاء القرطبي مثلاً وغيره ممن شذّوا بأقوالهم وخرجوا على[٢] إجماع أهل لغتهم لا لدليل[٣] سوى اللجوء الى الظنّ والتأويل التعسفيّ البعيد عن واقع اللغة وقواعدها والخروج تعمداً على آراء كبار مؤسسي علومها لسبب نجهله ويعلمه الله وحده » •

فهذا قدح مبين فيمن ذكره وهو ابن مضاء ومن لم يذكره وهو أنا لأن كلامه كله في الاعتراض عليّ ولم يبق له إلا التصريح باسمي ، ولكن تعريضه كما قلت سالفاً لا يقل عن التصريح • وقال في الصفحة ٧٥: «فمن تجاوز تلك الحدود أو خالف تلك الشروط فهو الغافل أو الجاهل أو المغرض » • وقال في الصفحة ٢٣ : «وإن[٤] من يجهل كل تلك القرائن ولا يستطيع تمييز المقصود فذلك هو الجاهل الساذج » • أفهذا هو الأدب الحسن الكثير » الذي أشير اليه في بعض التقاريض ؟

ثم قال في الصفحة ٧٨ : « عسى أن أكون ممن خدمها وذاد عن حماها في عصر هي أحوج ما تكون فيه إلى الأنصار والمدافعين » ، ولا ريب في أنّ ممن ذاده عن حماها مصطفى جواد كاتب هذا الردّ فقد ألف الكتاب في مناقضته ومناهضته ، والحمد لله تعالى على كل حال ، وأشكر له ــ عز وجلّ ــ توفيقه إياي لردّ هذه التمويهات اللغوية والنحوية قبل أن تغمض عيناي غمضة الردى والله حسبنا وهو نعم المولى ونعم النصير •

---

(١) أراد « الكشف عن الحقائق » • لأن كشف الحقائق معناه حسرها وإزالتها•

(٢) ذكرنا سابقاً أن الصواب « عن إجماع » وبيّنا السبب هناك •

(٣) كذا قال بذكر المعطوف قبل ذكر المعطوف عليه وهو مخالف لفصيح اللغة •

(٤) الصواب « ومن يجهل » لأن « إن » لا تدخل على اسم الشرط ، كما بيناه قبيل هذا •

أوهام اللغوية والنحوية

ذكرنا في عدة حواش من هذا الكتاب أوهاماً لمؤلف المناقشات لغوية ونحوية، يقف القارىء الكريم عليها إذا تصفحه من أول الرد الى آخره، وقد بقيت له أوهام اخرى منها مكرّر ومنها ما لم ننبه عليه وهاهي ذي :

حفظ عليه الشيء لا له

قال في الصفحة الثانية من كتابه : « حقوق الطبع محفوظة للمؤلف »، والفصيح بل الصواب « محفوظة على المؤلف » . يقال « حفظ فلان عليه الشيء حفظاً فالشيء محفوظ عليه/ أي على فلان ». قال الامام علي بن أبي طالب ـ ع ـ « فان نسيت مقالتي حفظها عليك غيرك فان الكلام كالشاردة يثقفها هذا ويخطئها هذا[1] »، هذا هو كلام الفصحاء، وكان الامام زين العابدين علي بن الحسين ـ ع ـ يقول في دعائه : « اللهم احفظ عليّ سمعي وبصري الى انتهاء أجلي[2] » . ولما انصرف رسول الله ـ ص ـ الى خيبر فكان ببعض الطريق قال من آخر الليل : « من رجل يحفظ علينا الفجر لعلّنا ننام . قال بلال : أنا يا رسول الله أحفظه عليك[3] »، وقال محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور يعني أباه : « وكان يحفظ عليكم ما لا تحفظون على أنفسكم[4] » . وقال عمرو بن بانة لمحمد بن جعفر بن موسى الهادي ـ على ما روى الاصبهاني في الأغاني ـ « أنا أتحمل هذه الرسالة وكرامة على ما فيها حفظاً لروحك عليك فاني لا آمن أن يتمادى بك هذا الأمر[5] » . وقال أبو الحسن علي بن محمد الصغاني في كتاب الفرائد والقلائد : « ومما يديم لك نصحهم

---

(١) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ٣٧١ طبعة البابي الاولى » .

(٢) المرجع المذكور « مج ٣ ص ٢٩ » . للسهيلي

(٣) سيرة ابن هشام مع الروض الأنف للسهيل « ٢ : ٢٤١ » وتاريخ الطبري « ٣ : ٩٦ بالمطبعة الحسينية » .

(٤) تاريخ اليعقوبي « ٣ : ١٢٧ طبعة النجف الأشرف » .

(٥) لباب الآداب لأسامة بن منقذ « ص ١٤١ » والاغاني « ١٨ : ١٠ » .

ووفاءهم ويحفظ عليك ودهم وولاءهم قلّة الطمع فيهم وحسن المقابلة لمساعيهم[١]. يعني العمّال ، وقال الحجاج بن علاط السلمي للعباس بن عبدالمطلب : « احفظ عليّ حديثي يا أبا الفضل فاني أخشى الطلب ثلاثاً[٢] » • وجاء في رقعة لأبي الفتح بن العميد « فإن لم تحفظ علينا النظام باهداء المدام عدنا كبنات نعش والسلام[٣] » • وقال المقدسي محمد بن معشر : « الشريعة طب المرضى والفلسفة طب الأصحاء ، والأنبياء يطبون للمرضى حتى لا يتزايد مرضهم وحتى يزول المرض بالعافية فقط ، فأما الفلاسفة فانهم (يحفظون الصحة على أصحابها) حتى لا يعتريهم مرض أصلاً[٤] » • وقال أبو حيان التوحيدي نفسه : « ولما لم يرد من الانسان أن يكون حماراً حُفظ عليه ما هو به إنسان ودُرّج إلى كمال الملَك الذي هو به شبيه[٥] » وقال أبو القاسم يوسف بن القاسم الكاتب الأديب الشاعر :

وكم ملك قد خصّني بكرامة حفظت عليه أمره وهو ضائع[٦]

ولا نود أن نطيل بذكر الشواهد أكثر مما فعلنا ، وإنما نذكر أنّ لقولهم « حفظ له كذا » معنى آخر كقولك : « أحسنت الى فلان فحفظ لي ذلك » أي ذكر الاحسان ورعى ذكراه ، فهو كالكِفاء والجزاء •

لا يقال « لذا فقد » ولا لذا فانّ

وقال في التمهيد لكتابه ـ ص ١١ ـ : « فقد كنت ولوعاً منذ الصغر بحب لغة القرآن وما خصّت به من علوم لذا فقد كنت أتتبع الآثار القيمة من أسفار علومها » • وفي قوله « لذا فقد كنت » غلط مبين هو جمعه بين فاء التعليل ولام التعليل وهما

---

(١) اللباب « ص ٧٠ » •
(٢) الطبري « ٣ : ٩٧ » •
(٣) معجم الأدباء لياقوت الحموي « ٥ : ٣٥١ » •
(٤) الامتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي « ٢ : ١١ الطبعة الأولى » •
(٥) المرجع المذكور « ٢ : ١٨٦ » •
(٦) الأوراق للصولي « ١ : ١٨٥ » •

بمعنى واحد فلا يجتمعان في كلام صحيح ، والصواب إمّا « لذا كنت أتتبع ، وإما « فقد كنت أتتبع » . ولنأت له بمثال من لام التعليل جاء في شواهد شرح الكافية للرضي الأسترابادي :

أبا عمرو لا تبعد فكل ابن حرّة ... سيدعوه داعي موته فيجيبُ

قال عبدالقادر بن عمر البغدادي : وقوله : فكل ابن حرّة ، الفاء للتعليل ، يقول : لا أنسى الله ذكرك بالثناء الجميل في الدنيا فان الانسان لابد له من الموت[1] ، فهذا مثال فاء التعليل . ومثال لام التعليل قوله تعالى : لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف " وتفصيل الكلام عليهما في المغني لابن هشام الأنصاري . وقد تحذف هذه اللام قبل أنْ قال عبدالحميد بن أبي الحديد في شرح قول الامام : علي عليه السلام : « فان الله سبحانه قد اصطنع عندنا وعندكم أن نشكره بجهدنا » ما هذا نصه « قوله عليه السلام : قد اصطنع عندنا وعندكم أن نشكره . أي لأن نشكره بلام التعليل ، وحذفها ، أي أحسن إلينا لنشكره ، وحذفها أكثر نحو قوله تعالى : لبئسما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم[2] » . وكرّر الشيخ هذا الخطأ في الصفحة ٦٨ قال : « لذا فان الفعل المتضمن لمعنى جديد ... » .

وفي ص٢٩ « لذا فان اعتبار دلو ... مخالف » وجعل الغلط غلطين لأنّ « إنّ » تفصل ما بعدها عما قبلها فبقي الجار والمجرور « لذا » بلا متعلق ولا مرجع فالصواب أن يقول الشيخ رؤوف بدلا من قوله المذكور المغلوط فيه : « لذا كنت أتتبع الأثار القيمة » و « لذا يبقى الفعل المتضمن ... » و « لذا كان اعتداد دلو مخالفاً » ، قال الجاحظ : « وكان أول من عمل المحامل – عنى الحجاج – ولذا قال بعض رجاز الأكرياء :

أول خلق عمل المحاملا ... أخزاه ربّي عاجلاً وآجلا[3] » .

---

(١) خزانة الأدب « ٢ : ١٣٢ طبعة دار العصور بالقاهرة » .
(٢) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ١١٦ طبعة البابي الأولى » .
(٣) الحيوان « ١ : ٨٢ طبعة عبدالسلام بالقاهرة » .

قال : « ولذا قال بعض رجز الأكرياء » ولم يقل : « ولذا فقد قال » ولا « لذا قد قال » باعتداد القول الأخير جائزاً وإن لم يقله الشيخ رؤوف ، ونحن نجيز القول ما لم يخالف أساليب الفصحاء ، ونجيز من القواعد ما يثبته القياس وإن لم يذكره العلماء ، قال الأمير شكيب أرسلان في استجازته استعمال « بدون » - وسيأتي الكلام عليه : « أخذ عليَّ أحد الاخوان إدخالي البـاء على (دون) وقال : إن الأصح فيها أن تأتي مجردة من الباء أو بادخل (من) فيقال : من دون . وأجبته بأنَّ هذا قد قيل واشتهر ولكنه فيه نظر فان (دون) تأتي اسما وتأتي ظرفا وما على الاسم أن يجر بالباء ، وقد أجاز ذلك الأخفش ومكانه في النحو مكانه ، وأنت ترى أن السيد رشيداً كان يقولها ؟ ومن نحاة هذا العصر الراسخين الشاب العلامة السيد مصطفى جواد العراقي يجيز أيضاً هذا الاستعمال ويستحسنه[1] » . قلت : سيأتي في هذا الردّ أن الأخفش أجازه ، على حسب نقل لسان العرب ، وأنه جاء كذلك في كلام أمير المؤمنين علي - ع - وأني أجيزه ، ولكن الجواز مستند إلى شرط هو وروده بمعنى « بأقلّ من كـذا » لا بمعنى « بغير » أو « بلا » كما جاء في كلام السيد رشيد رضا ، وهذا نصه « عنيت بحفظ القرآن وحدي أي بدون أستاذ أعيد عليه ما حفظت[2] » .

والفرق كبير بين قولك « بلا كذا وكذا » و « بأقل من كـذا وكذا » . واستدل الأمير شكيب بعد ذلك بقولي على جواز جمع مفعول على مفاعيل للعاقل ولغيره[3] ، وذلك لكثرة وروده في اللغة العربية ، ولأن جمع التكسير يجمع بينهما ، فيستقل العـاقل بمفعولين للمذكر ، ويشترك في « مفعولات » العـاقل المؤنث ، وغير العاقل مذكره ومؤنثه .

---

(١) كتاب « السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة ، ص ٣٤ طبعة مطبعة ابن زيدون بدمشق سنة ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٩ م » .

(٢) المرجع المذكور .

(٣) المذكور « ص ١١٩ ، ١٢٠ » .

رغب أن أكتب

قال في الصفحة الثانية عشرة : » وقد رغب بعض الاخوان أن أكتب الى الدكتور مصطفى جواد ، سلمه الله[٣] تعالى – لاستطلع رأيه الكريم في إعراب هذه الجملة » • ومؤلف المناقشات يظهر الالتزام بما قاله النحويون دائماً ، فلننظر ماذا قالوا في مثل عبارته « رغب أن أكتب » ؟ قال ابن عقيل في حذف حرف الجر مع الفعل اللازم :

« ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجرّ مع غير أنْ وأنّ بل يقتصر فيه على السماع • وذهب الأخفش الصغير الى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط تعين الحرف ومكان الحذف نحو : بريت القلم بالسكين • فيجوز عنده حذف الباء فتقول : بريت القلم السكين فان لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو : رغبت في زيد • فلا يجوز حذف « في » إذ لا يدري حينئذ هل التقدير : رغبت عن زيد ، أو رغبت في زيد » •

فالشيخ رؤوف جمال الدين قال : « رغب بعض الاخوان أن أكتب » بحذف حرف الجرّ وهو غير متعيّن لاحتمال كونه « في » أو « عن » وقد أخترنا قول ابن عقيل في تخطئة الشيخ لأنه كان نحوياً كبيراً كما ذكر هو نفسه في الصفحة ٢٩ وهو يعتمد عليه ، فالصواب « رغب بعض الاخوان في أن أكتب » •

أناقشه أم ناقش معه ؟

وقال في الصفحة ١٣ : « حيث ان نقاشي المتواضع معه سبب لاخراج

---

(١) سلّمه الله يحتمل وجهين فأيّهما أراد ؟

الكتاب » . و «نقاشي» مصدر الفعل ناقش الرباعي وهو مضاف الى فاعله ،ويعمل هنا عمل فعله وفعله يتعدّى بنفسه الى المفعول به يقال : ناقشه مناقشة ونقاشاً ، ويجوز إدخال لام التقوية على مفعوله لضعفه في أصل عمله ، فالصواب « في نقاشي إياه المتواضع » أو « في نقاشي له المتواضع » ، ولا يجوز استعمال « معه » ولعل الأعاجم يستعملونه لأنهم لا يرجعون الى فصاحة تامة فان العجمة عبء ثقيل فادح ، وتظهر على لسان الأعجمي أو في كلامه وهو مبسوط العذر إن كان ساكناً في بلاده أو في مجتمع أعجمي .

ما معنى عاديّ ؟

وقال في الصفحة السابعة عشرة: «ولا غرابة في ذلك فاننا نسمع بأناس عاديين يحسنون مجموعة كبيرة من اللغات » ، أراد بالعاديين المنسوبين الى « العادة » والواحد منهم « عاديّ » ولم تعرف الفصحاء هذه النسبة بهذا المعنى لأنهم خصوصا بالمنسوب الى « عاد » إحدى قبائل العرب الكبيرة المذكورة في القرآن كثيراً ، والنسبة وضعت للحسّي المدي كالأقوام والقبائل قبل أن توضع للمعنوي كالعادة وقالوا : شيء عاديّ ، أرادوا به القديم لأن عاداً كانت قديمة ، قال الجوهري في الصحاح : « وعاد قبيلة وهم قوم هود – ع – وشيء عاديّ أي قديم كأنه منسوب الى عاد » ، قل رياح بن سنيح الزنجي :

إن الفرزدق صخرة عاديّة طالت فليس تنالها الأجبالا

أراد : « طالت الأجبال فليس تنالها[1] » . وقال المبرد : « والكناس حيث تكنس البقرة والظبية وهو أن تتخذ في الشجرة العادية كالبيت تأوي اليه[2] » .

---

(١) الكامل في الأدب « ٢ : ٢٢٦ » .

(٢) المذكور « ص ٢٢٨ » .

وجاء في ت ب ع من القاموس « وتبعة محركة : هضبة بجلذان من أرض الطائف فيها نقوب كانت تلتقط فيها السيوف العادية » أى العتيقة . والشيخ مغرم بفصيح كلام العرب وذوّاد عن حماها وكان حرياً أن يحميها أولا من هجماته هو نفسه . وقال قيس بن سعد بن عبدة « سراويل عادي نمته ثمود » .

لا بأس بالشيء

وقال في الصفحة الثامنة عشرة : « ولا بأس هنا من ذكر نص ما قاله ابن فارس » . وفصحاء العرب قالوا : لا بأسَ بالشيء وبالانسان . لأن المراد بيان الظرفية المكانية وهي في حيّز «في» وتنوب عنها الباء ولا وجه لقوله « لابأسَ منه ، لأن المراد نفي وجود البأس الذي هو الضرر ، جاء في تاريخ الطبري في حوادث سنة ٢٣١ « وكان البطريقان اللذان قدما بالأسرى لا بأس بهما في معشرتهما[١] » . وقال جرير أبو وهب يذكر معاوية بن يزيد بن معاوية : « وكان فتى لا بأس به ومات وله تسع عشرة سنة[٢] » . وجاء في الصفحة ١٢٥ من الذيل والتكملة لكتاب الصلة لابن عبدالملك « وكان كاتباً وافر الحظ من الأدب يقرض شعراً لا بأس به » . فاذا أريد إيمان الانسان من الخوف قيل : لا بأس عليك . قال عمر ـ رضي ـ لبدوي : « لا بأسَ عليك يا أخي[٣] » .

أبدون أم بغير وبلا ؟

وقال في الصفحة ٢٥ : « ومما لاحظناه في تحريرات الأستاذ الينا قوله مئة ، هكذا بدون زيادة الالف فيها » . أراد « بغير زيادة الألف فيها أو بلا زيادة الالف فيها » . وقد استعمل « بدون » استعمال من لم يروا للفصاحة وجهاً ، ولو علمُوا أن معنى « بدون » هو بأقلّ من كذا ، لتركوها لمعناها الذي

(١) تاريخ الأمم والملوك « ١١ : ٢٠ » .
(٢) أنساب الأشراف « ٢ : ٦٣ » طبعة الجامعة العبرية .
(٣) الفخري « ص ٨١ طبعة دار صادر » .

ركبت له ، وعلى ذلك يكون معنى قوله : « هكذا بأقل من زيادة الألف » وكونها أقلّ من الزيادة لا ينفي الزيادة ، فالعبارة فاسدة .

جاء في خطبة للامام علي ـع ـ يصف الرسول ـص ـ « وها أنذا اليوم مسمعكموها ، وما أسماعكم اليوم بدون أسماعكم بالأمس » (شرح ابن أبي الحديد ٢ : ١٣٤) أراد ـع ـ وما أسماعكم اليوم بأقل سماعاً منها بالأمس . وجاء في لسان العرب في الكلام على دون « وأدخل الأخفش عليه الباء فقال في كتابه في القوافي ـ وقد ذكر أعرابياً أنشده شعراً مكفأ ـ : فرددناه عليه وعلى نفر من أصحابه فيهم من ليس بدونه ، فأدخل عليه الباء كما ترى » . وقال الفراء : دون تكون بمعنى على ، وتكون بمعنى علّ وتكون بمعنى بعد وتكون بمعنى عند وتكون إغراءاً (وتكون بمعنى أقلّ من ذا وأنقص من ذا) . قلنا : ما الغرابة في إدخال الباء عليها ، وقد أدخلها عليه سيد الفصحاء كما ترى ؟ ! وجاء في أخبار قتل الامام أبي عبدالله الحسين ـع ـ قول يزيد الأول : « قد كنت أرضى من طاعتكم بدون قتل الحسين ، أما لو أني صاحبه لعفوت عنه(*) » ، أي بأقل من قتله ـع ـ . وهذه الباء الداخلة على « دون » مختلفة المعاني فهي تدخل تارة لتوكيد النفي وتارة أخرى للاستعانة وثالثة للمصاحبة ورابعة مناسبة للفعل ، والأصل في تأدية المعنى هو « دون » غير أن الباء تحدّد معناها فلا تأتي مع الباء بمعنى «بغير» و «بلا». وربما استعملها الأعاجم من النحويين وقلّدهم غيرهم من العرب والغلط يُعدي .

وجاء في أخبار سعيد بن المسيب أنه ذكر خطباء قريش فقال : « معاوية وابنه يزيد ومروان وابنه وسعيد بن العاص وابنه وما ابن الزبير بدونهم(١) » . وأنساه حقده الامام علياً ـ ع ـ ، فمعنى ذلك « وما ابن الزبير بأقل منهم » . وجاء في ق ص ر من الصحاح « ورضي فلان بمقصر مما كان يحاول ، بكسر الصاد أي بدون ما كان يطلب » .

(*) الارشاد للشيخ المفيد « ص ٢٢٧ طبعة اصبهان » .

(١) أنساب الأشراف « ٢ : ٣ » .

أي بأقل منه ، وجاء في أخبار معاوية أنه « قيـل له : لم لا تولي ابنك عبدالله أحد المصرين وليس بدون واحد من هذين[١] » . عنى القائل عبدالله بن خالد بن أسيد وسمرة بن جندب الفزاري الكذاب . ومعنى قولهم : وليس عبدالله ابنه بأقل منهما كفاية وشهامة . وجاء في أخبار الرشيد المختلقة قوله : « وان للعباسة أختي مني موقعاً ليس بدون ذلك[٢] » . وقالت الانصار يوم السقيفة : « فانا نقول إذن منا أمير ومنكم أمير ولن نرضى بدون هذا الأمر أبداً[٣] » ، أي لن نرضى بأقل من هذا ، وقال حاجب النعمان بن المنذر للنابغة الذبياني : « ماتفي عنايتي بدون شكرك فكيف أرغب فيما وصفت ودون ما طلبت رهبة التعدي[٤] » ، أي ما تفي عنايتي بأقل من شكرك ، لأن شكر مثل النابغة كان عظيماً ، وقال أعرابي للاصمعي وقد أنشده الأصمعي شعراً : « يا أصمعي ما هذا بدون الأول ولا فوقه ، ألا أنشدتني كما قلت[٥] » . وقال ربيعة الرقي يهجو معن بن زائدة :

فهشـام من وائل في مكان أنت ترضى بدون ذاك المكان[٦]

وقال الراجز :

أعددته للخصم ذي التعدي كوحته منك بدون الجهد[٧]

أراد : غلبته بأقل من الجهد . وقال ابو الوفاء علي بن عقيل : « جرى بمجلس نور الهدى ذي الشرفين الزينبي مسألة (الأب إذا زوّج ابنته بدون مهر مثلها) فاستدل فيها حنبلي بأن النكاح ليس المال فيه أصلياً في القصد بل تابع[٨] » .

---

(١) الأخبار الطول « ص ٢٠٦ طبعة عبدالحميد أحمد بالقاهرة » .
(٢) مروج الذهب « ٢ : ٢٨٦ طبعة المطبعة البهية » .
(٣) تاريخ الأمم والملوك « ٣ : ٢٠٨ » .
(٤) المروج « ٢ : ٢٤ طبعة دار الرجاء » .
(٥) زهر الآداب « ج ٢ ص ١٠١ طبعة المطبعة الرحمانية » .
(٦) الأغاني « ١٦ : ٢٦٤ » طبعة دار الكتب المصرية » .
(٧) الصحاح ولسان العرب « كوح » .
(٨) كتاب الفنون ، نسخة دار الكتب الوطنية بباريس « ٧٨٧ و ٧ » .

أراد : إذا زوجها بأقل من مهر مثلها ، وكتب عمرو بن العاص الى ابن عباس ـ رضي ـ :

لسنا بأصبر من أهل العراق ولا أهل العراق بدون القوم في الباس[1]

وجاء في أخبار الامتناع من البيعة بولاية العهد ليزيد « قال ابن الزبير : على أن تعطوني عهد الله ألاّ أقول شيئاً إلاّ بايعتموني عليه ، فأخذ عهودهم رجلاً رجلاً ورضي من ابن عمر بدون ما رضي به من صاحبيه[2] » أي رضي منه بأقل مما رضي به منها ، فهذا هو كلام العرب من فصحائهم الى المتأخرين منهم ، وهذه شواهد « بدون » في الاثبات والنفي ، والشيخ رؤوف جمال الدين مغرم بكلام الفصحاء فلذلك كثرنا له من الشواهد ، فالفصيح بل الصواب أن يقول : « بغير زيادة الألف فيها أو بلا زيادة الألف فيها » . وقد كرر هذا الخطأ الذي استدرج اليه في الصفحة ٣٠ أيضا ، ولن يغنيه شيئاً أن يقول : استعمله فلان وفلان بازاء هذه الشواهد الرواسي كالجبال .

أيّما الصحيح ؟

انقسم الى كذا أم انقسم على كذا ؟

وجاء في الصفحة ٣٤ من المناقشات « الفعل ينقسم إلى قسمين متعد ولازم » وعلّق عليه مؤلفه ما هذا نصه « أنكر الأستاذ صحة هذا الاستعمال (ينقسم إلى) وقد أجمع النحويون في مؤلفاتهم على استعماله كما ترى وهل(*) كلهم مخطئون أم لا عبرة بأقوال معظمهم لأنهم من الأعاجم على حدّ تعبير الأستاذ ؟ » ـ يعنيني ـ

(١) المرجع المذكور « و ٢٥ » .

(٢) ذيل أمالي القالي المعروف بالنوادر « ص ١٧٦ طبعة دار الكتب المصرية » .

(*) وهذا خطأ آخر لأن « هل » لا تصحب « أم » إن كانت لأحد المسؤول عنهما لا للاضراب بمعنى بل ، وهذا موضع الهمزة فالصواب « أفكلهم مخطئون او مخطىء أم لا عبرة ... » .

قلنا : متى كانت أقوال النحويين شـــواهد على الكـلام الفصيح والمنطق الصحيح ؟ ومن ضمن لهم ذلك وهم لم يدعوا الفصاحة لأنفسهم ؟ ولماذا يتأذى ويتألم الشيخ رؤوف كلما ذكرت « الأعاجم » ؟ حتى لقد علق على قول العلامة محمد أمين زين الدين الذي هذا نصه : « الملحوظ أن كثيراً من هؤلاء الأيمة لم يكونوا عرباً بالسلالة » بما هذا نصه : لعل سماحته يعرض بأستاذنا القائل : ولا عبرة بأقوال الأعاجم من النحويين[1] » .

قال مصطفى جواد كاتب هذا الرد : وأين هذا الكثير الذي أشير إليه ؟ أفي سيرة الامام علي بن أبي طالب ـ ع ـ وأبي الأسود الدؤلي وعيسى بن عمر الثقفي والخليل بن أحمـد الفراهيدي والليث بن رافع بن نصر بن سـيار والأزهـري صاحب التهذيب وأبي العميثل الأعرابي صاحب المأثور وابن الأعرابي وابن دريد الأزدي والمبرد الأزدي وأبي الطاهر محمد بن يوسف التميمي صاحب المسلسل في غريب اللغة وابراهيم بن محمد الزيدي الكوفي والزيادي وابن مكرم الأنصاري صاحب لسان العرب وابن هشام الأنصاري وابن عقيل الهاشمي والشريف ابن الشجري والسيد محمد مرتضى الزبيدي صاحب تاج العـروس ، وشهاب الدين الخفاجي المصري والسيد شهاب الدين الآلوسي وابن فضال المجاشعي وابن سنان الخفاجي وغيرهم من صريحي العروبة ممن لا تحضرنا أسماؤهم ؟ فالأعاجم ألفوا في هذه اللغة وصنفوا وشرحوا ونقحوا ، وجمعوا وفسّروا ، ولكن الذين كانوا يتكلمون بلغاتهم الأعجمية أو عاشوا في مواطنها ضعفت أساليب التعبير بالعربية عندهم وهم معذورون في ذلك ولكننا لا نتخذ أساليبهم ولا عباراتهم مقاييس للبلاغة والفصاحة والأقوال الصحيحة .

فان كان النحويون مجمعين على استعمال « قسم إلى كذا » في تآليفهم ، فنحن نحاسبُهم بما ذكروا من معاني « إلى » قال ابن عقيل في شرح الألفية : « تدل على انتهاء الغاية إلى وحتى واللام ، والأصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجـر الآخر وغيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو إلى نصفه » ، وجاء في مختار الصحاح

(١) المناقشات « ص ٧ » .

إلى حرف خافض وهو منتهى لابتداء الغاية تقول : خرجت من الكوفة إلى مكة ، وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها لأن النهاية تشمل أول الحدّ وآخره وإنما تمنع مجاوزته ، وربما استعمل بمعنى عند قال الراعي : « فقد سارت اليّ الغوانيا » وقد تجيء بمعنى مع كقولهم : الذود إلى الذود إبل • وقال تعالى : ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم • وقال : من أنصاري الى الله • وقال : إذا خلوا إلى شياطينهم». وذكر ابن هشام لها في المغني ثمانية معان : بمعنى انتهاء الغاية والمعيّة والتبيين مثل: ربي السجن أحب إليّ • وموافقة في وأنكره قوم ، والابتداء وموافقة عند والتوكيد ومنها معان متكلفة أو من ضرائر الشعر ، وأية كانت معاني إلى فانها لم ترد بمعنى « على » التي يحتاج اليها الفعل « قسم » وقد تحذف معه تخفيفاً ، كما ذكرنا من ميل العرب والعربية إلى ذلك ، قال الجاحظ : « وبعض الناس يقسم الجنّ على قسمين فيقول : هم جن وحن ، ويجعل التي بالحاء أضعفها[(١)] » وقال ابن حزم الأندلسي في نسب الأنصار : « زيد : بطن ضخم ينقسم على بطون[(٢)] » • وقال الكاتب الأديب أبو علي حسن بن زيد بن إسماعيل الأنصاري في بعض كتبه : « وتلك حالي وحال حضرة مولاي فاني وإياها كنفس قسمت على جسمين[(٣)] » •

فمن استعمل من النحويين « قسم إلى كذا » بدلاً من « قسم على كذا » فهو محجوج بما ذكر هو نفسه من معاني « إلى » وبما استعمله الفصحاء كالجاحظ وغيره ، على النحو الذي نقلناه بعدما عقلناه ، ومن احتج بالقواعد والسماع لم يجز أن يقابل بمثل كلام الشيخ رؤوف جمال الدين : هل كل النحويين مخطئون ؟ أم لا عبرة بأقوال معظمهم لأنّهم الأعاجم على حد تعبيره ؟ فمن خطأ نفسه بقوله فقد أعان الحق والتهويل لا يغني عن الحق شيئاً ، والنحويون يغلطون كما يغلط غيرهم ويقلد بعضهم بعضاً •

---

(١) كتاب الحيوان « ٧ : ١٧٧ طبعة عبدالسلام محمد هارون » •

(٢) جمهرة النسب « ص ٣١٣ طبعة دار المعارف » •

(٣) خريدة القصر « القسم المصري ج٢ ص ٧٥ » •

المذكورة آنفاً

وقال في الصفحة ٤٣ « كما هو المفهوم من النصوص اللغوية الآنفة الذكر » ، وفي الصفحة ٤٥ : « لم يرد في النصوص الآنفة الذكر » . وهذه عبارة مخالفة لما ركبه الفصحاء من الكلام ، ولم يقلها فصيح قط ، فما معنى « آنفة الذكر » ؟ إنهم قالوا « فعل آنفاً والآتي آنفاً والفاعل كـذا آنفاً » ، وجاء في مختار الصحاح « وقال كذا آنفاً وسالفاً » . وهو أسلوب القرآن الكريم ، قال تعالى : « ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفاً »[١] ، فالصواب « المذكور آنفاً » ، و « المذكورة سالفاً » وهو أدل على المعنى إذا أريد زمن المضي المحق ، قال الراغب الأصبهاني : « واستأنفت الشيء : أخذت أنفه أي مبدأه ومنه قوله ــ عز وجل ــ : ماذا قال آنفاً أي مبتدأ[٢] » . وجاء في كليلة ودمنة « وعجّزت رأيي في سيرتي بما تكلمت به آنفاً[٣] » . وقال أشعب في ذكر زيد بن عمرو بن عثمان زوج سكينة بنت الحسين ــ ع ــ أنه قال له : « غنني ويحك غير هذا فان أصبت ما في نفسي فلك حلتي هذه وقد اشتريتُـها آنفاً بثلاثمائة دينار[٤] » ، فلم يقل فصيح من الفصحاء القدامى ولا المحدثين « الآنفة الذكر » .

على رغم وبرغم

وقال في الصفحة ٤٥ : « ولم نهتد إلى مصدر يؤيد هذا القول رغم الجهد الذي بذلناه » . قلت : ومن يطالع ردّي هذا وكتابي « المباحث اللغوية بالعراق » يعلم أني ذو جولات فكرية ولست جامداً مقلداً ، فمن يرد أن يقف على جميع ما أقول ، في المراجع يتعب نفسه ، وقوله « رغم الجهد » قول قد حذف منه حرف الجر ولم يجيء به سماع وهو مستهتر بالسماع ، ولا أجازه له القياس ، لأنه

---

(١) سورة محمد ــ ص ــ «١٦» .

(٢) مفردات القرآن ص ٢٨ طبعة مصطفى البابي » .

(٣) ص ٩٢ طبعة المرصفي .

(٤) الاغاني « ٣ : ٣٦٧ طبعة دار الكتب المصرية » .

أنكر مثل هذا القياس فالصواب « على رغم وعلى الرغم » وأقل منـه فصاحة « برغم » . جاء في مختار الصحاح « وتقول : فعل ذلك على الرغم من أنفـه ، وأنشد ابن عباس – رضي – :

اتونا يهرعون وهم أسـارى   نسوقهم على رغم الأنوف[1]

وجاء في المصباح المنير « وفعلته على رغم أنفـه . بالفتح والضم أي على كره منـه » .

وروى المبرد قول الشاعر :

ومـا هي إلا كالعروس تنقلت   على رغمها من هاشم في محارب[2]

وقال المبرد في بعض شروحه : « في هـذا قـولان أحدهما أنهم لا يطلبون اجترارها إليهم على رغم أوليائها من أجل مالهـا[4] » . وقال ابن مناذر يرثي عبدالمجيد بن عبدالوهاب الثقفي :

فبرغمي كنت المقـدم قبـلي   وبكُرهي دُليت في الملحود[5]

ولا ينصب « رغم » إلا إذا كان أحد ركني الجملة ومن المنصوبات المنصوص عليها في كتب النحو كخبر كان ، قال ابن مناذر :

كان عبدالمجيد سـم الأعـادي   ملء عين الصديق رغم الحسود[6]

فرغم في الشطر الثاني خبر ثالث للفعل الناقص « كان » .

أسف عليه لا له

وقال في الصفحة الخمسين : « وإننا نعتز بأستاذنا ولكننا نأسف لرده في هذا الموضع لتعارض النصوص معه » ، ولو أسف على استعماله « أسف له » لكان ذلك خيراً له ، فانه يقال « أسف على الانسان وعلى الشيء » لا « أسف لهما » . قال

---

(١) الاتقان في علوم القرآن « ١ : ١٢٧ الطبعة المذكورة سالفاً » .
(٣) الكامل في الأدب « ٣ : ٣٦ » .
(٤) المرجع المذكور « ٢ : ص ٢٣٩ » .
(٥) المذكور « ج٢ ص ٢٩٠ طبعة مصطفى محمد » .
(٦) المذكور « ص ٢٨٩ » .

عز وجل : « وتولى عنهم وقال يا أسفا على يوسف وابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم[١] » ، وفي مختار الصحاح «الأسف أشدّ الحزن وقد أسف على ما فاته وتأسف أي تلهف » . وقال الامام علي – ع – في وصية للامامين الحسن والحسين عليهما السلام لما ضربه ابن ملجم : « أوصيكما بتقوى الله وأن لا تبغيا الدنيا وإن بغتكما ولا تأسفا على شيء منها زوي عنكما[*] » . ومن كتاب له إلى عبدالله بن عباس – رضي – « وليكن سرورك بما قدمت وأسفك على ما خلفت[**] » ومن كتاب له إلى سهل بن حنيف الأنصاري « أما بعد فقد بلغني أن رجالاً ممن قبلك يتسللون إلى معاوية فلا تأسف على ما يفوتك من عددهم[***] » .

وجاء في جمهرة أشعار العرب ص ٣٥ :

أسفت على عسّى الهيد وشربه لقـــد حر امتنيه صروف المقـادر

وقال الشريف المرتضى : « إن الانسان اذا مات شاباً كان أكثر المحزن عليه والأسف على مفارقته[٢] .

وقال عفان بن شرحبيل التيمي :

أحببت أهل الشـــام من بين المـلا وبكيت من أسف عـلى عثمان[٣]

وإن جاز فيه توجيهان . وقال ابن عباس بعد سماعه أكثر الخطبة الشقشقية العلوية : « فوالله ما أسفت على كلام قط كأسفي على هذا الكلام أن لا يكون أمير المؤمنين – ع – بلغ منه حيث أراد[٤] » .

فهذا هو التعبير الفصيح والشيخ رؤوف جمال الدين ولوع بفصيح اللغة وإن لم يطلع على كثير منه . فليته درس أقوال الامام علي – ع – .

---

(١) سورة يوسف « ٨٤ » .
(*) شرح ابن أبي الحديد « مج ٤ ص ١١١ » .
(**) المرجع المذكور « ص ٢٢٢ » .
(***) المرجع المذكور «ص ٢٣٠» .
(٢) امالي المرتضى « ٢ : ١٧٠ ، ١٧١ » .
(٣) شرح ابن أبي الحديد « مج ١ ص ٢٠١ » .
(٤) المرجع المذكور « ص ٦٨ » .

التدليل والدلالة

وقال في الصفحة الاربعين : « وما تدليله على قوله بما ذكر في هذا الباب من امثلة إلا مثال صريح » ، والتدليل مصدر « دلّل يدلّل » مثل صلّى يصلّي ، والشيخ رؤوف معني بالسماع المدون في اللغة فلننظر هل سُمع هذا الفعل من الفصحاء وسجّل في كتب اللغة ؟ قال الجوهري في الصحاح : « وقد دلّه على الطريق يدله دلالة ودلالة ودلولة والفتح أعلى ، وأنشد أبو عمرو : إني امرؤ بالطرق ذو دلالات . والدليلى الدليـل » ، وقال ابن فارس في مقاييس اللغة : « الدال واللام أصلان أحدهما إبانة الشيء بامارة تتعلمها والآخر اضطراب في الشيء . فالأول قولهم : دللت فلاناً على الطريق . والدليل الأمارة في الشيء ، وهو بيّن الدلالة والدلالة » . وورد في المصباح المنير « دللت على الشيء وإليه[1] من باب قتل وأدللت بالألف لغة ، والمصدر دلولة والاسم الدلالة بكسر الدال وفتحها وهو ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه » . وجاء في لسن العرب « ودلّه على الشيء يدله دلاً ودلالة فاندل[2] : سدده إليه ودللته فاندل ، قال الشاعر :

مالك يا أحمق لا تنــدل . وكيف يندل امرؤ عثول ؟

وقد دلّه على الطريق يدله دلالة ودلالة ودلولة والفتح أعلى » وهذا القول الأخير هو قول صاحب الصحاح . وفي القاموس « دلّه عليه دلالة ويثلث ودلولة فاندل : سدّده إليه » ، ولم يرد في كلام الفصحاء الفعل الرباعي المضعف العين « دلّل » من الدلالة أي الهداية والتسديد ، وإنما ورد من الدلال كدلال المرأة على زوجها ، وبانتفاء « دلّل » بذلك المعنى ينتفي « تدليل » الشيخ رؤوف جمال الدين ولا نستطيع له خلاصاً من الخطأ لأنه قد حكم على نفسه بنقله في الصفحة ٦٨ من كتابه قول الرضي الاستراباذي : « وليست هـذه الزيادات قياساً مطرداً

---

(١) أحسب الفيومي قـد تفرد بتعديته بالي . وهو مقبول من حيث الواقع الحسي .

(٢) هذا يؤيد قول العامة العراقيين اليوم إلا أنهم لا يستعملونه لمطاوعة النحويين الخيالية بل للاهتداء من غير هاد .

فليس لك أن تقول مثلا في ظرف أظرف وفي نصر أنصر ... وكذا لا تقول نصّر بتضعيف الصاد ولادخل بتضعيف الخاء كذلك وكذلك في غير ذلك من الأبواب بل يحتاج كل باب الى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين » . وقد صح ضرب المثل « رب كلمة تقول لصاحبها : دعني .

أجاب عنه لا عليه

وقال في الصفحة الخمسين أيضاً : « وجابتنا على هذا القول أن الاجتهاد محرّم على الجميع فلوضع العاري عن المؤيد مردود والمؤيد هو النص من فصحاء العرب أما منظوم ومنثور المولدين ومن سار سيرهم فلا حجة بقولهم إلا أن يكونوا ناقلين » . قلنا : أما معنى هذه الفقرة فلا نزال نطبقه عليه ونجتاله إليه ، وأما قوله « جابتنا على هذا » باستعمال « على » مع الجابة فخطأ والصواب استعمال « عن » يقال : « أجاب عنه إجابة والجواب عنه والجابة عنه » . لأن المراد بالاجابة الكشف عن الشيء ولو احتاج الى خرق شيء آخر في أصل معناه ، فيقال « كشف عنه الغمّ » لا كشف عليه الغم ، جاء في مختار الصحاح « أجابه وأجاب عن سؤاله والمصدر الاجابة والاسم الجابة كالطاعة والطاقة » . وقال الفيومي في المصباح المنير : « ولا تكون الطاعة إلا عن أمر كما أن الجواب لا يكون إلا عن قول » . وجاء في لسان العرب « والاجابة رجع الكلام تقول : أجابه عن سؤاله وقد أجابه إجابة وإجاباً وجواباً[1] وجابة » .

وجاء في كتاب كليلة ودمنة « فسكت الأسد عن جواب الغراب عن هذا الخطاب[2] » ، وجاء في كلام عز الدين ابن أبي الحديد : « ثم قال عليه السلام وليكن كاتبك غير مقصر عن عرض مكتوبات عمالك عليك والاجابة عنها[3] » .

---

(١) قال مصطفى جواد : جمعه بين المصدر واسم المصدر عجيب منه يوهم الشادي .

(٢) ص ٢٢٤ طبعة المرصفي .

(٣) شرح ابن أبي الحديد « مج ٤ ص ١٣٨ » .

وفي كشف الظنون ذكر كتاب « الجواب الجليل عن حكم بلد الخليل » و «الجواب الحزم عن حديث التكبير حزم » و « الجواب الحاتم عن سؤال الخاتم » و « الجواب الشافي عن السؤال الخفي » و « الجواب المصيب عن اعتراض الخطيب » وقد تصحف « عن » إلى « على » في عبارات الجواب وفعله إلا أن الفصحاء يدركون ذلك لانه ضد المعنى المراد ، ولا تستعمل « على » مع هذه العبارات إلا للظرفية يقال : « أجاب المسؤول عن السؤال على ورقة واحدة » • وجاء في كلام ابن جبير الرحالة يصف واعظاً سأله الحاضرون على رقاع » ودفعت إليه عدة رقاع فيها فجمعها جملة في يده وجعل يجاوب على كل واحدة منها وينبذ بها[1] » أي يكتب الجواب على الرقعة •

أخذ عنه مباشرة

وجاء في الصفحة المذكورة سالفا قول مؤلف المناقشات : « لسماعه أهم الكتب على من أخذها عن مؤلفيها مباشرة » • والكلام واضح ، وقد شانه باضافة « مباشرة» إليه ، لأن أخذ الكتب عن مؤلفيها معناه سماعها منهم أو قراءتها عليهم أو سماع قارىء لها عليهم ، فما معنى المباشرة ؟ وهي في الأصل إدناء بشرة من بشرة أخرى حتى تلامسها ؟ قال الجوهري في الصحاح : « ومباشرة المرأة : ملامستها » واستعيرت المباشرة لغير الانسان إذا كان مفعولاً به لفظاً أو معنىً ، قال الجوهري: « ومُباشرة الأمور أن تليها بنفسك » • والمباشرة في عبارة الشيخ رؤوف توهم أنه « أخذ الكتب عن مؤلفيهما بادناء بشرته إلى بشرته • ولنقل : فاه إلى أفواههم » ، وبه يكون الأخذ سِراراً وسِواداً وليس ذلك بصحيح ، ولا تجده في كلام فصيح ، فالزيادة الفاسدة تفسد المليح إذا أضيفت إليه • والمشهور عندهم « أخذ الكتب عنهم سماعاً » • و « أخذها عنهم حضوراً » ، ثم قال هو نفسه في الصفحة ٨٤ : « على تتبع كلام العرب سماعاً من الفصحاء مباشرة « فكان ضغثاً على إبالة » • لأن السماع كاف في أداء المعنى المراد •

(١) رحلة ابن جبير « ص ٢١٩ طبعة ليدن » •

ما بقي وما تبقّي

وجاء في الصفحة الثانية والخمسين من كتابه قوله : « وما تبقي من اللغويين فهم ناقلون لما سمعوه أو قرأوه على سلفهم وأساتذتهم لا يجوز لهم تعمّد المخالفة » . أراد : « ومن بقي من اللغويين » فارتكب غلطين أحدهما استعماله « ما » للعقلاء مع عدم الاشتراك ، والآخر استعماله « تبقّى » المتعدّي ، ولا يستعمل للعقلاء بل يستعمل للأشياء ، أما وجه الخطأ في الأول فواضح لمن علم أساليب العرب في كلامها ، وأمّا الثاني فننقل فيه مما جاء في كتب اللغة ، قال الجوهري : « وبقيته بالتشديد وأبقيته وتبقيته كله بمعنى » . وجاء في أساس البلاغة « وتبقّاه بمعنى استبقاه » . وفي لسان العرب « وأبقاه وبقّاه وتبقاه واستبقاه ... وبقيته بالتشديد وأبقيته وتبقيته كله بمعنى » . وجاء في القاموس « وأبقاه وبقّاه وتبقّاه واستبقاه » .

ولو كان أولئك النحويون أحياءً لقالوا للشيخ رؤوف : بئسما جزيتنا به ، أخرجتنا من جنس البشر وادّعيت أنّك « تبقيتنا » فما معنى هذا التبقي ومتى حدث ؟ فيقول لهم : لم أعلم أنّ الفعل « تبقى » متعدّ بنفسه وأنّ له معنىً خاصاً به وإنّما أردت « مَن بقي » والله تعالى يقول : عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه . والشيخ رؤوف ينفر من عدم السماع المدون في اللغة ولولا ذلك لوجدنا له مخرجاً . قال أبو نواس : « وتبقّى لبابها المكنونا » .

الحاليّة الجيليّة لا تجوز

وقال في الصفحة ٦٧ : « وكل النحويين عرباً وغيرهم استعملوا هذا التعبير ولا يمكن تغليطهم جميعاً » . و « عرباً » في قول هذا حال هذا من النحويين ، والعرب جيل من الأجيال الكبيرة الشهيرة ، والحال من اسم الجيل لا تجوز لأنه الحال لمتبدل الأحوال ، فان عددت العرب حالاً هاهنا جاز أن يكونوا هم أنفسهم « غير عرب » في موضع آخر ووقت آخر ، كما تقول « جاء فلان راكباً فرساً » فانه يجوز أن يكون في موضع آخر ووقت آخر « جالساً أو نائماً أو ماشياً » .

يفيد صفة الحـال ، فالصواب « وكل النحويين عربهم وغيرهم » على البدلية ، وتقول : « احتفل أهل العراق عربهم وأكرادهم وتركمانهم » • ولا يجوز أن تقول « عرباً وأكراداً وتركماناً » لأن العرب لا يتبـدلون بغير العرب والأكراد لا يصيرون قوماً آخرين والتركمان لا ينقلبون عرباً ولا أكراداً ولا غيرهم ، وهذا واضح لكل ذي عقل سليم • فلو جاز أن يكون النحويون أنفسهم غير عرب في موضع آخر وزمن آخر لجاز قوله •

أعتذر من التقصير أو الذنب

وجاء في الصفحة ٧٢ من كتـابه قوله : « هـذا آخر ما أردنا ذكره ••• معتذرين اليه والى القراء عمـا زاغ عنه البصـر فزل القلم ونعتـذر عن التكرار » فاستعمل « عن » مكان « من » وإنمـا يقـال « اعتذر من التقصير والذنب » لا « اعتذر عنهما » جاء في مختار الصحاح «اعتذر من الذنب» وجاء في لسان العرب « واعتذر من ذنبه : تنصّل » ثم جاء فيه في الاعتذار بمعنى الدروس : « وأخذ الاعتذار من الذنب من هذا لأن من اعتذر شاب اعتذاره بكذب يعفي ذنبه » • وجاء في وصف عبدالملك بن مروان على لسان عمرو بن العاص « آخذ بثلاث تارك ثلاث : آخـذ بقلوب الرجال إذا حدث وبحسن الاستماع إذا حُدّث وبأيسـر الأمرين عليه إذا خولف ، تارك للمـراء ، تارك لمقـاربة اللئيم ، تارك لمـا يعتذر منه» • وجاء في كتاب للامام علي –ع– بعث به الى قثم بن العباس – رضي – :

« فأقم على ما في يديك قيام الحازم الطبيب ، والناصح اللبيب التابع لسلطانه المطيع لامامه وإياك ومـا يعتذر منـه[1] » • وممـا يحدو على العجب ان مؤلف المناقشات لم يعلم حتى الآن الفرق بين « اعتذر منه » «واعتذر عنه » وقد قـال في وصف كتابه متنفجاً : « بحوث لا يستغني عنها طالب الثقافة العربية سواء أكان ذا ثقافة خاصـة أم أستاذاً أم طالباً جامعيا» ، فليقرأ الأساتذة والطلاب الجامعيون نقضه ليعلمـُوا حقيقة هذا القول ، فان هؤلاء يريدون لغة نقية من الشوائب •

(١) الكامل « ١ : ٣٤ » •

(٢) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ٥٢ » •

وقال ابن أبي عتيق للثريا : « هذا عمر قد جشمني السفر من المدينة إليك فجئتك معترفاً بذنب لم يجنه معتذراً إليك من إساءته إليك[1] » . وغنى الدلال أبو زيد ناقد المدني مولى عائشة بنت سعيد بن العاص :

طربت وهاجك من تذكر ومن لست من حبه تعتذر[2]

وقال ابن عرادة السعدي في مدح سلم بن زياد ابن أبيه :

يقولون اعتذر من حب سلم إذن لا يقبل الله اعتذارى[3]

ومدح الراعي عبيد بن الحصين « سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص » قال المفضل الضبي : « قال لوكيله كم عندك ؟ قال : ثلاثة آلاف دينار . قال : ادفعها إليه واعتذر من قلتها[4] . وجاء في كليلة ودمنة — ص ٣٧٧ — » فدعا الأسد بابن آوى واعتذر إليه مما كان منه » . وقال عبدالله بن محمد ابن البواب خليفة الفضل بن الربيع في حجبة الهادي بن المهدي في أمر وقع له مع الأسود بن عمارة النوفلي:«قد نوت منه وأخبرته خبر الهادي واعتذرت من مراجعتي إياه[5]». وقال أبو علي الحسن بن حمدون : « وكتب يوسف بن ديوداد إلى الوزير أبي الحسن علي بن الفرات يعرفه الخبر ويعتذر إليه من تأخير المال الذي واقفه عليه[6] . وقال بشار بن برد :

قلت وإذ شاع ما اعتذارك مما ليس لي فيه عندهم عذر[7] ؟

---

(١) الأغاني « ١ : ٢٢٣ طبعة دار الكتب المصرية » وأمالي المرتضى « ٢ : ٢٢ » .

(٢) المذكور « ٤ : ٢٩٨ » .

(٣) أنساب الاشراف « ٢ : ٧٦ » .

(٤) المذكور « ١ : ١٣٢ » .

(٥) مجالس العلماء للزجاج « ص ٢١٥ » .

(٦) تاريخ الوزراء لابن الصابي « ص ٢٤٠ » .

(٧) الأغاني « ٣ : ١٨٣ » .

وقال ابن عبدوس الجهشياري : « حكي لنا أن موسى الهادي سخط على بعض كتابه ... فجعل يقرعه بذنوبه ويتهدده ويتوعده ، فقال له : يا أمير المؤمنين إن اعتذاري مما تقرر عني به رد عليك[1] ». وقال بعض الفضلاء في خبر له: « ويعلمت أعتذر إليه منه بعذر ... وكيف يكون اعتذار إنسان من كلام لم يتكلم به[2] ».

وقد تصحفت « من » إلى « عن » في المصباح المنير مع أن مصحح الطبعة الشيخ حمزة فتح الله الأديب الكبير المشهور ، وانما تستعمل « عن » مع اعتذر ومصدره لافادة معنى النيابة ، يقال « اعتذر زيد عن عمرو من الذنب الذى جناه أو من تقصيره ». وفي مستدرك المعجمات لدوزي « ألا اعتذرت لهم عني[3] ». لأنه لم يرد لقاءهم .

على وفق شروط

وقال في الصفحة ٧٥ من كتابه : « وما النحت والاشتقاق والترادف إلا معينة للمتكلم ... لكن ذلك لا يعني التحلل والتسيب بل ضمن حدود ووفق شروط فمن تجاوز تلك الحدود او خالف تلك الشروط فهو الغفل أو الجاهل أو المغرض ، فالنحت والتعريب والاشتقاق مشروطة بشروطها المعروفة ». وهذه الفقرة من أدبه الفائض أيضاً ، وقد جعل التعريب مكان الترادف أو الترادف مكان التعريب ، كما هو بيّن في كلامه . وقوله : « وفق شروط » خطأ والصواب عند فصحاء الأمة « على وفق شروط » أي على حسب شروط .

قال عمر بن أبي ربيعة :

فما جئتنا إلا على وفق موعد　　على ملأمنا خرجنا له معا

---

(١) كتاب الوزراء والكتاب « ١٦٩ طبعة البابي » إعتاب الكتاب لابن الأبار « ص ٧٥ » .

(٢) عصر المأمون « ص ٣٤٢ » .

(٣) مستدرك المعجمات العربية لدوزي « ٢ : ١٠٧ » .

وقال العماد الاصفهاني الكاتب البليغ المشهور : « وجاء على وفق الأمل اقتراحه ، وختم باليمن والاقبال رواحه[١] » •

وقال ابن المنير الاسكندري في الانتصاف : « فاذا اجيبوا على وفق مقترحهم فلم ينجع فيهم كانوا حيئذ على غاية من الرسوخ في العناد المناسب لعدم النظرة[٢] » • وجاء في أخبار شعر الزنج الشاعر « فأومأنا إليه بالقيام على الوفق الذي كان بيننا فوثب وهو يبكي[٣] »وقال ابن الحاجب متأثراً الفصحاء: «ويجوز أن يأتي قبل المخصوص او بعده مميّز أو حال على وفق مخصوصه[٤] » • وجاء في اخبار الوزير كمال الملك السميرمي » قال أنوشروان : فشرع الوزير في المصادرات وسمى ديوانها ديوان المفردات ، قل عماد الدين : ولم يكن كما ذكر ، ولا على وفق ما أنكر[٥] » • وجاء في المصباح المنير « وقد استعمل الفقهاء الشك في الحالين على وفق اللغة نحو قولهم : من شك في الطلاق ومن شك في الصلاة » •

أما استعمال « الوفق » بغير حرف جر فله موضع آخر ومعنى آخر ، يقل « كسبُ فلان وفق عياله » •أي قدر كفايتهم لافضل فيه ، و « هذا المقدار من المال وفق لكثرة حاجاتهم » • وقال سويد بن كراع العكلي :

وإن كان ناراً فهي نار بملتقى   من الريح تشبيها وتصفقها صفقا
لأم علي أوقدتهـا طماعـة   لأوبة سفر أن تكون لهم وفقا[٦]

وعلى ما قدمنا يقال « هذه العلوم وفق تلامذة الثانويات وقد رتُبت على وفق منهاجهم » ولا يقال « وفقاً لمنهاجهم » فذلك خطأ مبين والشيخ رؤوف يحب كلام الفصحاء ولذلك دللناه عليه وارشدناه إليه •

---

(١) الفتح القدسي « ص ١٣٩ طبعة المطبعة الخيرية » •
(٢) حاشية الكشاف ج١ ص ٢٨٥ طبعة المطبعة البهية •
(٣) فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي « ١ : ١٩٩ » طبعة مطبعة السعادة•
(٤) شرح الكافية « ١ : ٣٤٥ » •
(٥) زبدة النصرة « ص ١٢٠ » طبعة مطبعة الموسوعات •
(٦) في « عطالة » من معجم البلدان •

المغترض لا المغرض

وفي قوله : « فهو الغافل أو الجاهل المغرض » غلط قبيح هو استعماله المغرض بمعنى المغترض أي المتخذ غرضاً ، ولم يستعمله كذلك فصيح ولا عارف بمعاني الكلم العربي ، ولننظر ما معنى المغرض عند فصحاء العرب ؟ جاء في لسان العرب ، وأغرضت البعير : شددت عليه الغرض - يعني حزام الرحل - ... وغرض الحوض والسقاء يغرضهما غرضاً : ملأهما . قال ابن سيده : وأرى اللحياني حكى أغرضه ... والغرض : الضجر والملال ... وغرض منه غرضاً فهو غرض ... وقد غرض بالمقام يغرض غرضاً وأغرضه غيره . . . وأغرضت للقوم غريضاً : عجنت لهم عجيناً ابتكرته ولم أطعمهم بائتاً[1] .

فالمغرض هو شاد الغرض أي حزام الرحل ، أو المالىء أو المضجر أو العاجن ، وكل هذه المعاني بعيدة عن « اتخاذ الغرض » أي الهدف ، وجاء في لسان العرب « واغترض الشيءَ : جعله غرضه » أي هدفه والغرض أيضاً الحاجة والبغية ، والظاهر أن الشيخ رؤوفاً يقتبس كلم إنشائه وبيانه من جرائد الأخبار ، ويجادل جدال المستهترين بالكلم الفصاح ، فالصواب « أو الجاهل أو المغترض » .

الفرد لا يصطلح

وقال في الصفحة المذكورة سالفاً : « فكيف إذن يجوز لمجمع لغويّ أو لعالم لغويّ أن يعرّب أو يصطلح » ؟ وهذا القول على غرابته وقع فيه غلط هو جواز إسناد الاصطلاح إلى لغويّ واحد ، أمّا اصطلاح المجمع فلا كلام

---

(١) وقد وقع في كلام السيدة الكريمة زينب بنت الامام علي - ع - لأهل الكوفة « استغرضه » بمعنى اتخذه غرضاً وهو مما لم يسجله اللغويون فتأمل ذلك ولا تعجب .

فيه ، وأما سبب الغلط فهو أن الاصطلاح لا يتمّ إلا من عالمين أو أكثر منهما ، فهو مصدر اشتراك أخذ من فعل اشتراك ، يقال : « اصطلح العالمان أو العلماء على كذا وكذا » ولا يقال البتة : « اصطلح فلان عليه » . فهو مقابل للفعل « تصالحا وتصالحوا » مثل « اشتركا وتشاركا واضطربا وتضاربا واحتربا وتحاربا » وألوف غيرهن ، فللعالم الواحد أن يقترح لا أن يصطلح ، فالاصطلاح يستلزم فاعلين أو أكثر منهما ، وقد ألفت كتب في الاصطلاحات والمصطلحات منها كتاب « مصطلح الكتّاب وبلغاء الدواوين والحساب » في علم الترسل ، ذكر في كشف الظنون وذكر معه غيره فالصواب « ولا يجوز لعالم لغوي أن يعرب أو يأتي بغير المصطلح » .

أو غير أم

وقال في الصفحة ٧٨ : « فلنا في كتابنا هذا ما ذكره سواء أكان ذلك في أثناء ردّنا أو في تعليقنا أو شرحنا لكلام غيرنا » . وقد استعمل « أو » العاطفة مكان « أم » وذلك خطأ والصواب « أم في تعليقنا أم في شرحنا » قال ابن هشام في المغني : « أم على أربعة أوجه أحدها[1] أن تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين وذلك لأنها إمّا أن تتقدم عليها همـزة التسوية نحو : سـواء عليهم أستغفرت لهم أم تستغفر لهم . سـواء علينا أجزعنا أم صبرنا ... مسألة : إذا عطفت بعد الهمزة بأو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياساً وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا او كذا . وهو نظير قولهم : يجب أقل الأمرين من كـذا او كذا ، والصواب العطف في الأول بأم وفي الثاني بالواو » ومن المعلوم أن قول الشيخ رؤوف فيه همزة التسوية فيجب العطف فيه بأم كما قلنا . قال تعالى : إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهـم لا يؤمنون » وقال « وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » .

---

(١) قوله « أحدها » خطأ منه لأن الأحد يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع فهو أحدها غير معيّن ، فالصواب « أولها » .

ما معنى التبسيط ؟

وجاء في غلاف كتابه « إملاء علمي قديم مفصل وحديث مبسط وقال في الصفحة ٧٩ : « ولنا فيه وضع خلاصة شاملة لما قاله بأسلوب مبسط موجز : وإضافة أقوال بعض أكابر علماء العربية حول أغلب المسائل». وفي الصفحة ٨٥ : « وأسلوب واضح مبسط في آن واحد » . والمبسط اسم مفعول من بسّطه تبسيطا وقد أراد به « التيسير والتسهيل » وما جرى مجراهما ، وليس في اللغة العربيّة التي يدعي مؤلف المناقشات الذود عن حماها « بسّط تبسيطا ولا بسّط » ، بهذا المعنى جاء في لسان العرب « والبسط نقيض القبض ، بسطه يبسطه بسطا(٢) فانبسط وبسّطه فتبسط ، قال بعض الشعراء :

إذا الصحيح غلّ كفاً غلا ... بسّط كفيه معاً وبلا

وبسط الشيء : نشره ... ورجل بسيط منبسط بلسانه وقد بسط بساطة ، وفي القاموس « بسطَه : نشره كبسّطه فانبسط وتبسّط ... والبسيط المنبسط بلسانه وهي بهاء وقد بسُط ككرُم ... وبسيط الوجه متهلل ، وبسيط اليدين مسماح جمعه بسُط » . والبسيط من الأرض : المنبسط .

فالتبسيط المسموع المدون ــ والشيخ رؤوف لا يقبل غيره ــ هو المبالغة في النشر والمدّ وهما ضربان من التوسيع ، وهو ضدّ ما أراده الشيخ بالمبسّط ، فهو قد استعمل الكلمة لضدّ معناها والعياذ بالله من ذلك ، ولعله أخذه من عبارات الكيميائيين أهل البسيط والمركب ، فكان عليه أن يقول « الاسلوب الاملائي الكيميائيّ المبسّط » بعد إنشاء معمل للاملاء الكيميائي بنفقاته .
ويقال في النسب الى الكيمياء « الكيميائي » و « الكيمياوي » بالوجهين .

---

(٢) ونقل في المادة نفسها « وإنه ليبسطني ما بسطك ويقبضني ما قبضك أي يسرني ما سرّك ويسوؤني ما ساءك ... وبسط يده بما يحب ويكره وبسط إليّ يده بما أحب وأكره وبسطها مدّها » .

معنى البعض اذا لم تكرّر

وقوله السابق « بعض أكابر علماء العربيّة » أراد ناساً منهم أو فريقاً أو جماعة ، وكلمة « بعض » إذا أضيفت إلى ذي أجزاء محدودة متميّزة قابلة للعدّ كالعلماء (ولم تكرّر) فانها تدل على واحد أو واحدة على حساب المضاف اليه في التذكير والتأنيث ، هذا هو كلام العرب الفصحاء وبه جاء القرآن الكريم، قال تعالى : « ولو نزلناه على بعض الأعجمين فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين(١) » فقوله تعالى « فقرأه » دل على أن المراد بعضهم واحد منهم ، وقال تعالى : « وإذ أسر النبيّ إلى بعض أزواجه حديثاً فلمّا نبأت به » وقال بعد ذلك : « فلما نبأها به قالت : من أنبأك هذا(٢) » • أراد ببعض أزواجه إحداهن كما هو واضح وضوح الشمس في اليوم الصاحي • وقال تعالى : « وألقوه في غيابة الجبّ يلتقطه بعض السيارة إن كنتم فاعلين(٣) » • أراد أحد رجال القافلة ، وذلك ثابت بدلالة قوله بعد ذلك : «وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم فأدلى دلوه • قال : يا بُشرى هذا غلام(٤) » وقال لبيد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها ‏ ‏ ‏ أو يرتبط بعض النفوس حمامُها

قال الشيخ عبدالقادر بن عمر البغدادي : « أنشد فيه ــ يعني الابدال ــ في أوله : تراك أمكنة » • على أنّ أبا عبيدة قال : بعض في البيت بمعنى كل، واستدل به بقوله تعالى : وإن يك صادقاً يصبكم بعض الذي يعدكم • ولم يرتضه الزمخشري • قال القاضي : وهو مردود لأنه أراد بالبعض نفسه • وقال في الآية : فلا أقل من أن يصيبكم بعضه ، وفيه مبالغة في التحذير وإظهار الانتصاف(٥) وعدم التعصب ، كأن خوّفهم بما هو أظهر احتمالاً عندهم • وقال

---

(١) سورة الشعراء « ١٩٩ » •
(٢) سورة التحريم « ٣ » •
(٣) سورة يوسف « ١٠ » •
(٤) سورة يوسف « ١٠ ، ١٩ » •
(٥) في نسخة « الانصاف » كما قال ذوو الاشراف •

الزمخشري في سورة المائدة عند قوله تعالى : فاعلمْ أنمـا يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم : يعني بذنب التولي عن حكم الله وإرادة خلافه ، فوضع (ببعض ذنوبهم) موضـع ذلك ، وأراد أن لهم ذنوباً كثيرة العدد وأن هـذا الذنب مع عظمة بعضها[1] واحدٌ منها ، وهذا الابهـام لتعظيم التولي . ونحو البعض فـي هذا الكلام ما في قول لبيد :

أو يرتبط بعض النفوس حمامها

أراد نفسه وإنما قصد تفخيم شأنها بهذا الابهـام ، كأنه قال نفسـاً كبيرة ونفسـاً أي نفسٍ ، فكمـا أن التنكير يعطي معنى التكبير وهو في معنى البعضيّة فكذلك إذا صَرَّح بالبعض (انتهى) وكذا قال القاضي . والبيت من معلقة لبيد بن ربيعة العامريّ الصحابي ـ رضي ـ قال الزوزني في شرحه : أراد ببعض النفوس هنا نفسه ومن جعل بعض النفوس بمعنى كل النفوس فقد أخطـأ لأن بعضاً لا يفيد العموم والاستيعاب . انتهى » .

قلت : وهذا الأمر واضح جداً وقد أثبتناه بشواهد من القرآن العزيز وهو أفصح الكتب وقدوة فصحاء العرب ، وقال بشار بن برد :

يا قوم أذني لبعض الحي عاشقة   والأذن تعشق قبل العين أحيانا

وقال أبو دلامة :

أقاد الى السـجون بغـير ذنب   كأني بعض عمـال الخراج

أراد الأول إحدى نسـاء الحيّ وأراد الثاني أحد عمال الخراج ، أما بعض المكررة في جملة واحدة فتدل على الجماعـة ، والصواب أن يقول الشيخ رؤوف : « أقوال جماعة أو عـدة أو ناس/ أو فريق من أكابر العلماء ولا عبرة بأقوال الأعاجم ولا بأقوال من خالطهم فالغلط يعدي .

---

(١) قال مصطفى جواد : قوله « مع عظمة بعضها واحد منها » أفسد عليه احتجاجه ، لأنه في مقام الاحتجاج للبعضية استعمل « بعضاً » لأكثر منها ، وهذا هو أسلوب الأعاجم الذي أشرنا إليه غير مرّة ، يغلطون ولا يشعرون .

البسيط : الواسع والفسيح

وقال في الصفحة الحادية والثمانين : « وها نحن نقدم نموذجاً بسيطاً للقارىء الكريم » وقد غلط غلطتين إحداهما قوله « وها نحن » والأسلوب الصحيح عند كل فصيح إتباع الضمير اسم اشارة مناسب له ، في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ، ونحن متكلمون على ذلك بعون الله تعالى ، والغلطة الاخرى استعماله « البسيط » بمعنى اليسير ، وقد ذكرنا في الكلام على «مبسّطه» أن البسيط هو المنبسط أي الواسع والفسيح ، فما معنى « النموذج الفسيح والواسع ؟ » ولعله تذكر الكيمياء وأصحابه فأخذ بسيطهم وترك مركبهم لصعوبة تحليله وتذليله ، ورحم الله ابن جرير الطبري مؤلف « بسيط القول في أحكام شرائع الاسلام[1] » وهو كتاب واسع ولذلك سماه بهذا الاسم . وألف كتاباً موجزاً سماه «لطيف القول في أحكام شرائع الاسلام »[2] . ورحم الله أبا الحسن علي بن أحمد الواحدي مؤلف « البسيط في التفسير » وحجة الاسلام أبا حامد الغزالي مؤلف « البسيط في الفروع » ومؤلف « البسيط في شرح الكافية » السيد ركن الدين حسن بن محمد الحسيني الاسترابادي قال حاجي خليفة في كشف الظنون : وصنف السيد ركن الدين » ثلاثة شروح على الكافية : كبير وهو المسمى بالبسيط ومتوسط وهو المسمى بالوافية وهو المتداول وصغير » . فهذا معنى البسيط عند الفصحاء حتى النحاة منهم .

ها نحن أولاء

قلنا إن إحدى غلطتيه في جملته المقدم ذكرها هي تركه اسم الاشارة الواجب في قوله « وها نحن نقدم » لأن الأسلوب الصحيح عند كل فصيح إتباع الضمير

---

(١) معجم الأدباء « ٦ : ٤٤٨ » .

(٢) المذكور « ص ٤٤٧ » .

اسم إشارة مناسب له في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ، وقد جاء في مختار الصحاح « وها مقصور للتقريب ، يقال أين أنت ؟ فتقول : هأناذا . وامرأة تقول : هأنذه . ويقال : أين فلان ؟ فتقول إن كان قريباً : هاهو ذا ، وإن كان بعيداً : هاهو ذاك . وللمرأة إن كانت قريبة : هاهي ذه . وإن كانت بعيدة : هاهي تلك » ، ونقل هذا الكلام مؤلف لسان العرب في اللسان من كتاب الصحـــاح للجوهـري وهـــو الأصل فلا نعيده ، فالصواب أن يقول الشيخ رؤوف : « وها نحن أولاء نقدم » كقوله تعالى : « هاأنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم[1] » يشترك في ذلك المتكلم والمخاطب والغائب كمـا في « هأنذا وهأنت ذا وها هو ذا[2] » . فليته درس ذلك قبل الجدال .

أتبعه شرحاً

وقال في الصفحة ٨٤ « اتبعها بشرح وتعليق واضعاً اقواله بين قوسين » . وأتبع هذا مضارع « أَتبعتُ » وهذا مزيد الثلاثي « تبع » المتعدّي الى مفعول به واحد بنفسه ، وقد أدخلت عليه همزة التعدية فينبغي أن يتعدّى الى المفعول بهما بنفسه ، فتعدية الشيخ رؤوف له الى المفعول به الثاني بالباء خطأ ، وقد جاء في القاموس « وأتبع الفرس لجامها أو الناقة زمامهـا أو الدلو رشـاءها . يضرب للأمر باستكمال المعروف ، قاله ضرار بن عمرو لما اغار على حيّ عمرو بن ثعلبة » . وقال قبل ذلك : « واتبعتهم غيري » وقال قبله : « وكصُرد من يُتبع بعض كلامه بعضاً » ، فهو لم ينفك يعدّيه الى مفعوليه بنفسه لأنه أخذه من الثلاثي المتعدّي ، فالصواب ان يقول الشيخ رؤوف : « اتبعها شرحـاً وتعليقـاً » . ونحن لا نلتمس له مخرجاً في أساليب المولدين فانه كمـا قلنا غير مرّة ، مفتون بالفصاحة والكلام الفصيح المدوّن المسموع . فكيف خالف السماع!؟

---

(١) سورة آل عمران « ١١٩ » .

(٢) وقد كرّر مؤلف المناقشات هذا الخطأ في الصفحة نفسها .

هكذا وكهذا وهذا

وجاء في الصفحة ٨٦ قوله : فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا • ق » • وقد أخطأ في التعبير ـ وما اكثر خطأه ـ لأن الاشارة بهكذا إلى شيء مكتوب أو ذي جسم أو معنويّ تستوجب تقدّمه عليه لا تأخره ، ولذلك أدخلت « ها » التنبيهية على كاف التشبيه ، قال أبو سهل محمد بن علي الهروي : « والقرب بفتح الكاف والراء الليلة التي ترد في يومها الماء • هكذا روي عن ثعلب ، ـ رح ـ وإنما هو سير الليل خاصة لورود الغدير ولا يكون نهاراً[1] » • وقال عزالدين ابن ابي الحديد « وكان النور والظلمة هكذا قبل خلو العالم[2] » • وقال السمعاني : « الخفاجي » • هذه النسبة إلى خفاجة وهي اسم امرأة • هكذا ذكر لي أبو زيد الخفاجي في برية السماوة[3] » ، وكرّره في كتابه كثيراً • وقال الشاعر مشيراً إلى أفعال كريمة ظهرت وجرت :

هكذا هكذا وإلا فلالا   ليس كل الرجال تُدعى رجالا

وكل ذلك إشارة إلى متقدم لا إلى متأخر كما فعل الشيخ رؤوف ، ولعل الصواب أن يقول « كهذا » بتأخير«ها» التنبيه عن حرف الجر الكاف • واحسن من ذا أن يقول : الذي هذه صورته » •

وقد استعمل مؤلف المناقشات « هكذا » على الوجه الصحيح في الصفحة ٩٣ قال : « وهكذا يكتب بالألف المنون المنصوب أو المفتوح » وفي الصفحة ٩١ قال : « وهكذا باقي الحروف » ، ثم عكس استعمالها في الصفحة ٩٥ فهو يخطىء ويصيب وأمره عجيب وغريب •

---

(١) شرفصيح ثعلب في الطرف الأددبية « ص ٣٠ طبعة مطبعة السعادة ».

(٢) شرح ابن أبي الحديد « ١ : ٤٧٤ » •

(٣) الأنساب في « الخفاجي » •

غلطه في التراجم

ونضيف هنا إلى أوهامه اللغوية الوافرة وفوراً لا نحسده إياه وثوبه إلى ميدان التراجم وهو أعزل ، فقد جاء في الصفحة ٨٧ « قال أبو حيـان : ولأن الوقف عليها – يعني إذن – عنده بالنون • قال : ووجدت بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه : وجدت بخط على بن عثمان بن جني : حكى أبو جعفر النحاس ••• » ، فعلق الشيخ رؤوف على الاسم الأخير ما هذا نصه « هكذا في النسخة التي بأيدينا • وفي الخصائص عثمان بن جني الموصلي الأزدي بالولاء ، وأما ابن حني بالحاء المهملة فهو أبو الحسن علي بن ابي بكر بن أحمد بن علي بن يحيى البغدادي • فما ذكره المؤلف – يعني السيوطي – لا ينطبق على ابن جني صاحب الخصائص ولا على ابن حني البغدادي ، ولعله من زيادات النساخ ولا نعرف عنه شيئاً » •

قلنا : لو اراد السلامة لاجتزأ بقوله « ولا نعرف عنه شيئاً » ولكنه احب التورط ، فالخبر من منقولات السيوطي لا من أقواله فلا تبعة فيه عليه لأنه عزاه الى ابي حيان الأندلسي ولأن أبا حيان وجده بخط الشيخ بهاءالدين بن النحاس ، وهو خبر صحيح متسق ليس فيه مجال للاعتراض • وبيانه أن «علي بن عثمان بن جني » أي أحد ابناء ابن جني كتب خبراً طريفاً في رسم إذن » • قال ياقوت الحموي : « وكان لابن جني من الولد علي وعال وعلاء ، وكلهم أدباء فضلاء قد خرّجهم والدهم وحسّن خطوطهم فهم معدودون في الصحيحي الضبط وحسن الخط[1] » • فعليّ هو صاحب الخبر ولا حاجة الى ذلك التعليق البارد الشارد •

---

(١) معجم الأدباء « ٥ : ١٩ طبعة مركوليوث الأولى » •

زاده لا أزاده

وقال في الصفحة ٩٥ « في رأي من أزاده واواً بتلك الضمائر » .
وفيه خطأ هو استعماله « أزاده » ولم تعرفه العرب لافصحاؤهم ولا غيرهم ،
لأنّ « زاد » من الأفعال المتعدية اللازمة ، وقد تكلمنا عليها في أوائل الرد ،
فالصواب « في رأي من زاد واواً » وفي مختار الصحاح « الزيادة النمو
وبابه باع وزيدة أيضاً وزاده الله خيراً . قلت[1] : يقال زاد الشيء وزاده غيره
فهو لازم ومتعد إلى مفعولين وقولك : زاد المال درهما والبُرُّ مدّاً . فدرهما
ومُدّاً تمييز انتهى كلامي » وجاء في المصباح المنير « زاد الشيء يزيد زيداً
وزيادة فهو زائد ، وزدته أنا ، يستعمل لازما ومتعديا » . وفي لسان العرب
« الزيادة النموّ وكذلك الزوادة ، والزيادة خلاف النقصان . زاد الشيء يزيد
زيداً وزيداً وزيادة ، وزياداً ، ومزيداً ، ومزاداً أي ازداد ، الزيد والزيد
الزيادة ... وزدته أنا أزيده زيادة جعلت فيه الزيادة » .

وقولهم : الزيادة معناها النموّ يشعرني بأن الزيادة مصدر اللازم وإن لم
ينصّوا عليه وأن الزيد مصدر المتعدّي ، إلا أن القوم كانوا يتجوزون ويترخصون
فيضعون أحدهما مكان الآخر كما ذكرنا من قبل ، وقد قال مثل ذلك قبلنا عالم
لغويّ مشهور هو محمد بن أبي بكر الرازي في مختار الصحاح فقد جاء فيه
« نقص الشيء من باب نصر ونقصاناً أيضاً . ونقصه غيره يتعدّى ويلزم »
قلت : النقص مصدر المعتدي والنقصان مصدر اللازم ، والمتعدّي يتعدى الى
مفعولين تقول : نقصه حقه ، قال الله تعالى : ثم لم ينقصوكم شيئاً . وأما
قولك : نقص المال درهما والبرّ مُداً . فدرهماً ومُداً تمييز . انتهى كلامي » .

فمن علامات المصدر المتعدّي أن يكون أقصر من اللازم كما تقول رجعه
رجعاً وهاجه هيجاً ودرست الريح الأطلال درساً وخصه خصاً وصده صداً ،
وقد ذكرنا هذا في الأفعال المتعدية اللازمة إلا أننا لم نشر إلى هذه الدقائق من
خصائص العربية ، فانها حرية بالاثبات والالتفات .

---

(١) هذا قول الشيخ محمد بن أبي بكر الرازي مختصر الصحاح .

الانتفاع بالشيء لا فيه

وقال الشيخ رؤوف في التمهيد ـ ص ١٣ ـ : « لتتم الفائدة وليعم الانتفاع في مجهودنا المتواضع هذا » • وفي كلامه هذا خطأ واضح هو استعماله «في» بدلا من باء الاستعانة ، وذلك في قوله « في مجهودنا » والصواب « بمجهودنا» فانه يقال « انتفع فلان بالشيء » لا « انتفع فيه » كما يقال « كتب بالقلم وطعن بالرمح واحتجّ بالحجة » وليست الباء في «انتفع به ومصدره » للظرفية فيصح وضع « في » موضعها ، ألا ترى العوار البادي في قول من يقول : « كتبت في القلم وطعنت في الرمح واحتججت في الحجة » ؟ جاء في مختار الصحاح « النفع ضد الضّر ، يقال : نفعه بكذا فانتفع به والاسم المنفعة وبابه قطع » • وجاء في المصباح المنير « وانتفعت بالشيء ونفعني الله به ، والمنفعة اسم منه » • وقال ابن فارس في مقاييس اللغة : « النون والفاء والعين كلمة تدل على خلاف الضّر ، ونفعه ينفعه نفعاً ومنفعة ، وانتفع بكذا » •

وقال الزمخشري في الأساس : « فيه نفع ومنفعة ومنافع ، ونفعك الله بعلمك ، وما نفعني فلان بنافعة وانتفعت به واستنفعت » • وفي لسان العرب « وفلان ينتفع بكذا وكذا ••• والمنفعة اسم ما انتفع به » • وفي مجمع البحرين للطريحي « يقال : نفعني الشيء فهو نافع وانتفعت بالشيء » ، وقال أبو الطيب المتنبي :

وما انتفاع أخي الدنيا بناظره ... إذا استوت عنده الأنوار والظلم!؟

فالسماع والقياس يؤكدان غلط الشيخ رؤوف ، فالصواب أن يقول «وليعم الانتفاع بمجهودنا » •

معنى التكرّم الحقيقي

وقال في التمهيد ـ ص ١٣ ـ « ولسادتي الأعلام الذين تكرّموا بتقديمه أو تقريضه ألف تحية وأجلّ تقدير » ، أراد « الذين أكرموني بتقديمه » أو

جاء'وا علي" به فأخطأ المراد إن أخذنا باللغة الفصيحة المسجلة التي لا يقو
بها بدلاً كما يدعي ، ورماهم بالتكلف ومعاناة ما ليس في طبيعتهم من الكرم ،
وما نحسب أنه قصد التعريض بهم لغلبة التكلف على المقدمين للكتب ، بل
نعتقد أن جهله لمعنى الفعل « تكر'م » المسموع المدو'ن هو الذي أوقعه في
استعماله فالفعل «تكرم» معناه عند الفصحاء: تكلف الكرم لأن الكرم ليس من طبيعته
وسجيته وخلقه ونحيزته ، قال الجوهري" : « والتكر'م : تكلف الكرم وقال:

تكر'م لتعتاد الجميل فلن ترى أخا كرم إلا بأن يتكر'ما ،

وجاء في لسان العرب « والتكرم : تكلف الكرم وقال المتلمس :

تكر'م لتعتاد الجميل ولن ترى أخا كرم إلا بأن يتكر'ما » .

هذا هو الوارد في كتب اللغة المسموعة المدونة ، ولما احتج الشيخ رؤوف جمال الدين لنزع الخافض ، قال : « فالحذف سماعي" والمقصود بالسماعي هو ما ورد عن العرب برواية أيمة اللغة محذوفاً معه حرف الجر" ولا يجوز القياس في مثل هذه الحالة ويكون مقصوراً على ما ورد في الكتب اللغوية الموثوق بأصحابها » وقال بعد ذلك : « وقد قلنا مراراً إن النص" اللغوي هو الأساس في الأحكام السماعية[1] . ثم قال : « وأخيراً إن ما لم يرد عن العرب برواية أيمة علماء العربية مهما كان نوعه في مفرداتها أو قواعدها أو في خطها وإملائها يجب أن يُستر ولا ينشر ففيه ما فيه من ضرر نبه" عليه الأقدمون فوضعوا علوم العربية لصيانتها[2] » .

ونحن نقول له : إن علماء اللغة الموثوق بهم لم يستطيعوا ضبط كل اللغة ورواياتهم لم تحط بجميع كلام العرب ، كما ادعيت ، ولو بقينا على رواياتهم وتدوين سماعهم لكنت مخطئاً في استعمالك «تكر'موا » الذي يدل على الرياء

(١) المناقشات » ص ٣٣ » .

(٢) المذكور » ص ٦٥ ، ٧٦ » .

والتكلّف ، ولكننا قلنا في الكلام على هذا الفعل في « معجمنا المستدرك[1] » على اللغويين « إن تكرّم يدل في أصل معناه على تكلّف الكرم والمراءاة به ، ولكن اللغة في تطوّر مستدام ، ولما كان التكرّم المتكلّف محموداً في ذاته وورد أيضاً بمعنى التنزه عن الدنايا إذا استعملت معه « عن » الجارّة ، انتقل معناه من التكلف الى الأصالة على سبيل الحقيقة العرفيّة ، فوجدنا الامام علياً ـ ع ـ يستعمله كذلك في قوله : « تكَرّمون[2] بالله على عباده ولا تكرمون الله في عباده[3] » ، وقال بعض الأعراب على ما روى ابن دريد :

إني حمدت بني شيبان إذ خُمدت نيران قومي وشبت فيهم النار
ومن تكرُّمهم في المحل أنّهم لا يعرف الجار فيهم أنه جار[4]

وقال الأحوص عبدالله بن محمد :

ألا صلة الأرحام أدعى الى التقى وأظهر في أكفائه لو تكرّما[5]

وقال أبو العتاهية :

فاذا ابتليت ببذل وجهك سائلاً فابذله للمتكرّم المفضال[5]

وقال المأمون :

ألام على شكر الوصي أبي الحسن وذلك عندي من عجائب ذا الزمن
فولّى بني العباس ما اختص غيرهم ومن فيه أولى بالتكرم والمنن[6]؟

---

(١) لا يزال في مسوّدته فان لم يهب لنا الله تعالى الشفاء والصحة يتعذر علينا إخراجه .

(٢) أصله « تتكرمون » فحذفت التاء الزائدة التي تدل على رغبة الفعل في الفعل ، وذلك للتخفيف .

(٣) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ٢٥٨ » .

(٤) أمالي القالي « ١ : ٤١ طبعة دار الكتب المصرية » .

(٥) الأغاني « ٤ : ١٤ ، ٢٤٩ طبعة دار الكتب » .

(٦) مروج الذهب « ٢ : ٥٢٨ طبعة المطبعة البهية بالقاهرة » .

وقال جرير : تواصت من تكرُّمها قريش   برد الخيل دامية الكلوم

وقال حاتم الطائي قديماً :

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره   وأعرض عن ذمّ اللئيم تكرّما

قال المبرد : « إنما أراد : لِتكرُّم فأخرج مخرج أتكرّم تكرّما(١) » ولعله أراد بالتكرُّم هذا التنزُّه . وقال القاضي عبدالجبار بن أحمد في قضية فداك : « إنهما لم يأتيا بحسن في شرع التكرُّم وإن كان ما أتياه حسناً في الدين(٢) » . وقال عزالدين بن ابي الحديد : « ان المتزهد المتقشف قد يضيق على نفسه ويوسع على غيره إمّا من باب التكرُّم والاحسان أو من باب الصدقة وابتغاء الثواب(٢) » .

وقال أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي في شرح قول عمرو بن كلثوم: إذا ما الماء خالطها سخيناً : « وقوله سخينا أي جدنا وتكرمنا من السخاء واشتقاقه من الليل ومنه قوله أرض سخوية إذا كانت لينة(٣) » وقال الفيومي في المصباح المنير : « جاد الرجل يجود من باب قال جوداً بالضمّ : تكرّم فهو جواد والجمع أجواد والنساء جُود » . فالشيخ مخطيء عند اللغويين مصيب عندنا لأننا نجيز المولد .

برّر والمبرِّر

وقال الشيخ رؤوف جمال الدين في التمهيد ـ ص١٢ ـ : « فلم أجد له مبرّراً مطلقاً في الكتب المتداولة بين أيدينا » ثم قال في الصفحة : « فلو كان النقل العاري عن المعاني السالفة الذكر مبرراً للتعدي » . وقال في الصفحة ٤٣ : « وهي المبرّر لتسمية المفعول المطلق » ثم قال في الصفحة ٦٦ : « وأما عدم إعجام الحروف العربية .... فلا يبرّر لنا مخالفة المشهور » أراد « مسوّغاً » و « المسوّغ » و « فلا يسوّغ » . فأنى له « بررّ والمبرّر » ؟ قال ابن فارس في مقاييس اللغة :

(١) الكامل في الأدب « ١ : ١٩ ، ٢٠٤ » .
(٢) شرح نهج البلاغة « مج ٣ ص ١٥٨ ، ٣٥١ » .
(٣) جمهرة أشعار العرب « ص ١٥٧ طبعة مطبعة الاتحاد » .

« الباء والراء في المضاعف أربعة أصول : الصدق وحكاية صوت وخلاف البحر ونبت ، فأما الصدق فقولهم : صدق فلان وبَرَّ ، وبرَّت يمينه : صدقَت ، وأبرَّها : أمضاها على الصدق ، وتقول برَّ الله حجك وأبرّه ، و حجة مبرورة ، أي قُبلت قبول العمل الصادق ، ومن ذلك قولهم : يبرُّ ربّه أي يطيعه ، وهو من الصدق ، قال : لا هُمَّ لولا أنَّ بكراً دونكا يبرّك الناس ويفجرونكا

... وقولهم للجواد السابق (المُبرّ) هو من هذا ، لأنه إذا جرىٰ صدق وإذا حمل صدق ، قال ابن الأعرابيّ : سألت أعرابياً هل تعرف الجواد المُبرَّ من البطيء المُقرف ؟ قال : نعم .... وأصل الابرار ما ذكرناه في القهر والغلبة ومرجعه الى الصدق ، قال طرفة :

يكشفون الضرَّ عن ذي ضرّهم ويُبرّون على الآبي المُبر

ومن هذا الباب قولهم : « هو يبرُّ ذا قرابته ، وأصله الصدق في المحبة ، يقال : رجل بارّ وبرّ ، وبررتُ والدي وبَررتُ في يميني ، وأبرَّ الرجلُ : ولد أولاداً أبراراً » . وفي كل ماذكر ابن فارس لم يرد إلا « برَّ » الثلاثي و « أبرّ إبراراً » الرباعي ، وفتشنا الصحاح للجوهري فلم نجد فيه « برّره تبريراً » وذكر الراغب الاصبهاني في غريب القرآن الفعل الثلاثي حسبُ وقوله تعالى : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم » وقال : « حج مبرور أي مقبول » . ولم يذكر الزمخشري في أساس البلاغة من الأفعال إلا الثلاثي والرباعي « أبرّ إبراراً » . وكذلك فعل المطرزي في المغرب والفيوميّ في المصباح المنير والمبارك بن الأثير في النهاية وابن مكرّم الأنصاري في لسان العرب والفيروزأبادي في القاموس والطريحي في مجمع البحرين ، وأحمد فارس الشدياق في كتابه « سر الليال في القلب والابدال » ـ ص ١٣٦ .

فالشيخ رؤوف جمال الدين مخطيء في استعماله « برّر والمبرّر » فهذا الفعل لم يرد في كلام العرب المسموع المدوّن ولا كانت لهم حاجة الى اشتقاقه ،

بَلْهَ أنه أعني الشيخ رؤوفاً نقل في احتجاجه قول الرضي الاستراباذي : « ليست هذه الزيادات قياساً مطرداً فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف أظرف وفي نصر أنصر ... وكذا لا تقول : نصّر بتضعيف الصاد ولا دخّل بتضعيف الخاء ، وكذلك في غير ذلك من الأبواب بل يحتاج في كل باب الى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين[1] ... » .

وما كان أحوج هذا الرجل الى تطبيق ما نقل من القواعد على كلامه الذي نثر الأغلاط وكان ذلك خيراً له من هذا الجدال الطويل الممل في توجيه نصب « دلوه » في جملته التافهة « سقيت الحصان دلواً ماءاً » . مع أن النصب مضمون في كل حالات الاعراب الثلاث المجادل فيها . وأنا أجيز « برّره يبرره تبريراً » لغير المعنى الذي استعمله الشيخ رؤوف ، أجيزه للبشر ، فنقل الفعل الثلاثي اللازم الى الرباعي المضعف العين لافادة نسبة المفعول الى أصل معنى الفعل قياسيّ عندي ، تقول : بخّله أي نسبه الى البُخل وبدّعه أي نسبه الى البدعة وبرّأه أي نسبه الى البراءة وجرّمه أي نسبه الى الجرم وجوّره أي نسبه الى الجور وحمّقه أي نسبه الى الحمق وخطّأه أي نسبه الى الخطأ وخوّنه أي نسبه الى الخيانة وخوّره أي نسبه الى الخور وزكّاه أي نسبه الى الزكاء وزنّاه أي نسبه الى الزّنا وسفّهه أي نسبه الى السفاهة وصدّقه أي نسبه الى الصدق وضلله أي نسبه الى الضلال وظلّمه أي نسبه الى الظلم وعدّله أي نسبه الى العدل وعقّله أي عدّه عاقلاً وغلّطه أي نسبه الى الغلط وفجّره أي نسبه الى الفجور وقدّسه أي نسبه الى القُدس وكفّره أي نسبه الى الكفر ، فهذه واحد وعشرون فعلاً من الضرب المذكور خطرت ببالي عند ذكرى هذا الاشتقاق القياسيّ وليست العربية خلية من أفعال غيرها جاءت لهذا المعنى العام الخاصّ بالبشر ، فالصواب أن يقول الشيخ رؤوف « لم أجد له مسوغاً » و« هي المسوّغة لتسميته» و «مسوغاً للتعدي» و « فلا يسوّغ لنا مخالفة المشهور » . جاء في مختار الصحاح « وساغ له ما فعل أي جاز وسوّغه له غيره تسويغاً أي جوّزه » وفي لسان العرب « وساغ له ما فعل أي جاز

---

(١) المناقشات « ص ٦٨ » .

له ذلك وأنا سوّغته أي جوّزته » وفي المصباح المنير « ساغ يسوغ سوغاً من باب قال : سهل مدخله في الحلق ... ومن هنا قيل : ساغ فعل الشيء بمعنى الاباحة ويتعدى بالتضعيف فيقال : سوّغته أي أبحته » .

في الأقل لا على الأقل

وقال الشيخ رؤوف في الصفحة التاسعة عشرة : « فالحق والعقل والشرع يرجح[1] نسبة اختراع الكتابة إلى أبي البشر أو أحد ولده على الأقلّ » . والصواب من حيث صحة التركيب مرادة « في الأقل » لأن هذا موضع « في » لا موضع « على » ويبقى أن نسأله ما معنى « الأقلّ » هنا ؟ وما المُراد به ؟ وأين تكون القلّة؟ فالأقلية خاصة بالعدد ومعنى ذلك ان اختراع الكتابة نسب الى أحد ولد آدم في أقلّ عدد ، وهذا يعني أن من الرواة من نسب اختراع الكتابة الى غير واحد من أبناء آدم ولا يسمى هذا اختراعاً بل يسمى اصطلاحاً فمن أولئك ؟ قال القاضي الأديب أبو علي المحسن بن علي التنوخي : « فاني في الأقلّ ربما كتبتُ شيئاً أعلم أنه موجود في الدفاتر[2] » . وكذلك يقال : « في الأعمّ الأغلب » لا على الأعمّ الأغلب ، قال عز الدين بن أبي الحديد : « ومنتهى بقاء هذه القوة في الأعم الاغلب ماة[3] وعشرون سنة[4] » ثم قال : « ويقال للأنثى ابنة اللبون لأن أمّهما في الأغلب ترضع غيرهما فتكون ذات لبن[5] » . وقال الرضي الاستراباذي : « يكون المقتضي أمراً خفياً معنوياً وما تقوم به المقتضى أمراً ظاهراً جلياً في الأغلب » وقال : « وإنما يجرد المضاف في الأغلب عن التعريف لأن الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة[6] » . فهذا النحوي

---

(١) الصواب « ترجح » لأنها ثلاثة الحق والعقل والشرع .
(٢) نشور المحاضرة وأخبار المذاكرة « ١ : ١٠ » .
(٣) هذا الرسم الصحيح الجديد الذي ينبغي أن نستعمله .
(٤) شرح نهج البلاغة « مج ١ ص ٤٦٥ » .
(٥) المرجع المذكور « مج ٤ ص ٢٣٨ » .
(٦) شرح الكافية « ١ : ٢٩٨ ، ٣٠٠ طبعة الأستانة » .

الكبير قد اتبع الفصحاء في هذه العبارة ، ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض نادرة وليست قياسية ألا ترى أنك لا تقول « دخلت على الدار » بمعنى « دخلت فيها » ولا « شرعت على العمل » بمعنى « شرعت في العمل » ولا « فكرت على الأمر بمعنى « فكرت فيه » ولا « هو على الدار » بمعنى « هو في الدار » ولا « المال على الصندوق » بمعنى « المال في الصندوق » فلكل معنى .

إمّا ... وإمّا

وقال في الصفحة الرابعة والعشرين : « وحينئذ إما التخفيف أو البدل » . وفي الصفحة ١١٥ : « وما عدا هذه المواضع إمّا شاذ أو محل خلاف » وإما حرف عطف ، قال محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي في مختار الصحاح : «وإما بالكسر والتشديد : حرف عطف بمنزلة او في جميع احكامها ، إلا في وجه واحد وهو أنك تبتدىء في أو متيقناً ثم يدركك الشك ، وإمّا تبتدىء بها شاكاً (ولابُد من تكريرها) تقول : جاءني إمّا زيد وإما عمرو » .

وهذا الشيخ مؤلف المناقشات الذي يبتهر بقوله : «إنني قصدت به ـ والله تعالى من وراء القصد ـ خدمة لغة القرآن الكريم والدفاع عن حمى قواعدها[1] » . لم يعرف لغة القرآن ، قال تعالى : قالوا يا موسى إما أن تلقي وإما أن نكون نحن الملقين[2] » . وقال : « وآخرون مُرجون لأمر الله إمّا يعذبهم وإما يتوب عليهم والله عليم حكيم[3] » . وقال : « قلنا ياذا القرنين إما أن تعذّب وإمّا أن تتخذ فيهم حسنا[4] » . وقال : « حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة فسيعلمون من هو شرّ مكاناً وأضعف جندا[5] » . وقال : « إنّا هديناه السبيل إما شاكراً وإمّا كفورا[6] » . فكيف يخدم لغة القرآن من لم يعلم لغة القرآن !؟ فالصواب أن يقول : « وحينئذ إما التخفيف وإما البدل » .

---

(١) المناقشات « ص ١٣ » .
(٢) الأعراف « الآية ١١٥ » .
(٣) التوبة « الآية ١٠٦ » .
(٤) الكهف « الآية ٨٦ » .
(٥) مريم « الآية ٧٥ » .
(٦) الانسان « الآية ٣ » .

ومن خدمته للغة القرآن تجافيه عنهـا ألا تراه قـد قال : « وقد أسـميته : مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد » • استعمل الفعل « أسمى » القليل الاستعمال على صحته والله تعالى يقول : « هو سمّاكم المسلمين من قبل » • ويقول : «وإني سمّيتُها مريم » و « أتجادلونني في أسماء سميتموها انتم وآباؤكم » و « ما تعبدون من دونه إلا أسماءاً سمّيتموها أنتم وآباؤكم » و « إن هي إلا أسماء سميتموهـا أنتم وآباؤكم » و « إن الذين لا يؤمنون بالآخرة ليسمّون الملائكة تسمية الأنثى » و « وجعلُوا لله شركاء قل سمّوهم » و « عينا فيها تسمّى سلسبيلا » ، فقـد ورد الفعل « سمّى » ثماني مرات ووردت « التسمية » مرّة واحدة ولم يرد « أسمى يسمي إسماءاً » فما السبب في استرجاح الشيخ رؤوف له وترجيحه إياه على لغة القرآن ، ليعلّم الناس مما لم يعلّمه الله في كتـابه (والله تعالى من وراء قصده) كمـا قال آنفـاً • قال اللحيـاني : « يقال : سـميته فلاناً وهـو الـكلام ، يقـال أسميته[1] ••• »

غلط مستغرب

وقال في الصفحة ٣١ : « كما أن المفهوم من قول ابن هشام ••• أن الفعل متعدي بنفسه هنا » وقال فيها : « وأضـاف سيبويه في كتـابه : اختار ، كنيت ، سمّيت ، اعطيت ، كسـوت وأفعـال أخرى تتعدى بنفسـها وبحرف الجر الى مفعولين » • فقوله « متعدي بنفسه » غلط مستغرب منه ، لأن حذف الياء من الاسم المنقوص المرفوع والمجرور في حالة التنكير والوصـل لا الوقف واجبـة ، وقوله « وأفعال أخرى » بعدم النصب مع أنها معطوفة على منصوب سابق لها ، أبعث على الاستغراب ، فالصواب « متعدٍّ بنفسه » و « أفعـالا أخرى » ، وكنا أشـرنا الى الغلط الأول في حاشية سابقة لقولنا هذا •

---

(١) لسان العرب في مادة « سما » • فسماه هو الكلام أي هو الشائع عند العرب وإن كان أسماه وارداً في الشعر •

الكتاب لا كتاب

وقال في حاشية الصفحة ٣١ « كتاب سيبويه ج١ ص ١٦ بولاق » ثم قال في حاشية الصفحة ٣٩ « كتاب ١ : ١٤ وما بعده » فجعل المعرفة نكرة لسبب لم يشعر به ونحن نعلمه ولكننا لا نصرّح به لئلا نؤذيه . ونضيف إلى ذلك الوهم قوله « وما بعده » مع أنه اشار الى صفحة من الكتاب وهي الرابعة عشرة ، فالشيخ نكّر المعرّف وذكّر المؤنث مجاراة لسجيّته فهو معذور . فان يحتج بأنه أراد الرمز قلنا لا يكون الرمز بالتنكير بل يكون بذكر حرف او حرفين من المرموز إليه

الفضلة الواجبة الذكر

وقال في الصفحة ٥٣ : « ذكر جلال الدين السيوطيّ في كتابه المزهر أن الألفاظ الأعجمية تعرف بما يلي : النص على عجمة الكلمة من قبل أيمة اللغة » . ثم قال في الصفحة ٧١ : « وفي كتب العربية نصوص اخرى مماثلة نتركها حذر الاطالة » . والفعلان « يلي » ومائل الذي اشتق منه اسم الفاعلة « مماثلة » من الأفعال التي لا تستغني جملها عن ذكر الفضلة معها ، وأكثر هذه الأفعال على وزن « فاعَل يُفاعل[1] » ، ومن غير هذا الوزن الفعل « ولي يلي » للاتصال المكاني نحو « داري تلي دار فلان في هذا الشارع » و « أشبه » فضلا عن شابه الداخل في الوزن العام ، ومن النادر قولهم « جاور فلان بمكة » بلا ذكر فضلة لاشتهار أن المجاور هو الله تعالى لا غيره ، ولو كان غيره لوجب ذكره ، كأن يقال «جاور فلان زيداً بمكة » . وعلى هذا ينبغي ذكر « المولي » و « المماثل » فيقال : «تعرف بما يلي السطر » و « نصوص أخرى مماثلة لما ذكرنا نتركها حذر الاطالة » . ذلك لأنه يجوز أن يلي « غير السطر أو آخر البحث أو آخر الكلام » . ويجوز أن تكون « مماثلة لغير المذكور » . والبرهان على ما قلنا أنك لا تجد في كلام

---

(١) إذا استعملت معها « بين » الظرفية مثل « وازن بينهما » سقط النصب من الفضلة وحل محله الجر .

تصبح ما عدا ولاية الحكم استعمال « ولي يلي » بلا فضلة أي موليّ ولا تجد « مائل » و « ممائيلا » نكرة إلا مع ممائل ، فهو الواقع في الكلام المحكم النظام .

« إنّ » فاصلة

وورد في الصفحة ٧٥ قوله : « وأخيراً إنّ مالم يرد عن العرب برواية أيمة علماء العربية مهما كان نوعه ... يجب أن يستتر » ثم قال في الصفحة ٧٧ : « وأخيراً إن القواعد العامة ... كلّ اولئك محدود » . وقال في الصفحة ٥٧: « وأخيراً إذا كانت نسبة آرامية إلى إرم ... فقد اتفقت » . وفي هذه الجمل الثلاث مخالفة لقواعد التركيب في اللغة العربية ، ففي الجملتين الأولى والثانية فصلت « إنّ » ما بعدها عما قبلها من حيث تأثير العمل فبقي الظرف « أخيراً » بلا متعلق ولا مرجع ، والجملة الثانية التي أولها « وأخيراً إذا » يتوالى في أولها ظرفان ، ولما كانت « إذا » أحق بالمتعلق الذي هو الجواب في الظاهر بقي الظرف « أخيراً » بلا متعلق فالصواب إضافة فعل الى الجمل فيقال : «وأقول أخيراً » .

الحيويّة والمصدر الصناعي

وقال في الصفحة ٨١ : «أقامت اللغة العربية ألف دليل على حيوتها ومرونتها وعظمتها وسعتها » وقد استعمل « الحيويّة » ولم ترد في كلام العرب ، وقد نقلنا قوله آنفاً في الكلام على إنّ : « إن ما لم يرد عن العرب برواية أيمة علماء العربية مهما كان نوعه ... يجب أن يستتر » . فلماذا لم يستتر « الحيويّة » ؟ وكان أحق بالستر من غيره » فالحيويّة مشتقة من الحياة ، ولا وجه لاشتقاقها ، لأن المصدر الصناعيّ عند أهل الاشتقاق ، وهو الاسم الصناعي عندنا ، يشتق من الأسماء المادية كالبشرية والانسانية أو اسم الفاعل أو اسم المفعول كالفاعلية والمفعوليّة أو الاسم المستغرق في الاسميّة كالجمعية والفردية والزوجيّة أو الصفات المستعارة الأوزان كالمعماريّة والمفضاليّة فوزنهما مستعار من وزن اسم الآلة ، أمّا «الحياة»

فاسم غير مستغرق في الاسميّة ، فيجب أن يستعمل على حاله الأصلية إذا أريد
حاق معناها الأصليّ ، وإذا أريد غير ذلك جيء بالاسم الدال على التغير ونسب الى
الحياة فيقال « القوة الحيويّة للغة » و « الضعف الحيويّ للغة » ، وكما لا يقال
« المماتية ولا الموتيّة والسيريّة والنوعيّة والاكليّة » لا يقال « الحيويّة والنشاط
والشهاميّة والبراعيّة والمهاريّة » بل يكتفي بالمصادر أنفسها .

المشاهير ومفعول مفاعيل

وقال في الصفحة ٩٠ : « وأما المتطرفة أي في آخر الكلمة فمهملة وجوباً في رأي مشاهير العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين » . وقال في الصفحة ١٠٧ « لما كان موضوع الهمزة أهم مواضيع علم الاملاء » . ولم ترد « المشاهير » جمعاً للمشهور ولا مواضيع جمعاً لموضوع في كلام العرب المدون الفصيح في كتب اللغة ولا ذكرَ أئمة اللغة الموثوق بهم ، كما يسميهم الشيخ رؤوف ، قياس مفعول على مفاعيل ، فالشيخ مخطىء في قوله « مشاهير » ان أخذنا بعدم السماع المدّون وعدم جواز القياس ، قال الأمير شكيب أرسلان ــ ح ــ : « كان الأستاذ المترجم ــ يعني السيد رشيد رضا ــ يجمع مكتوباً على مكتوبات بحجة أن مفعولا لا يجمع على مفاعيل إلا في ألفاظ معدودة ، ولقد خالف هذه القاعدة كثيرون من كتاب العرب وتسامحوا في هذا الجمع ولا تزال المسألة تحت البحث ، وقد سألت بعض من أثق بعلمهم في العربية عن آرائهم في هذه المسألة فأجابني منهم السيد تقي الدين الهلالي المغربي بما يلي (كذا) : الوصف المضاهي لمكتوب في الوزن إن كان لعاقل وجب جمعه على مفعولين ، قال تعالى : إنهم لهم المنصورون . وقال تعالى أئنا لمردودون . وهو في القرآن كثير ، فان كان لما لا يعقل جُمع بالألف والتاء كقوله تعالى : واذكروا الله في أيام معدودات . وقال تعالى : الحج أشهر معلومات وعلى هذا يتبين أن الصواب ما قاله السيد رشيد من جمع المكتوب على مكتوبات وأصاب الشنقيطي في اعتراضه على من جمع مشهوراً على مشاهير ولكن العرب قد جمعت مشؤوماً على مشائيم ووردت ألفاظ أخرى وذلك نادر لا يقاس عليه . وا

السيد مصطفى جواد العراقي فأجاب بما يأتي : جمع مفعول على مفاعيل لما لا يعقل جائز مطلقاً ـ كما ذكرتم حفظكم الله ـ وجائز عندي للكل من غير استثناء ، وما انتحله المانعون لا أصل له ولا علة فإن كانت صورة الجمع هي المانع فلماذا قالوا لبني الانسان مساميح ومحاويج ومذاييع ومساعير ومساكير[1] ... » .

قلت : ولكن « « مفعالاً » المستعار للمبالغة لا يجمع على غير « مفاعيل » لأن هذا الوصف الذي سمّاه الصرفيون وصف مُبالغة ، لم يوضع أو لم يشتق للمبالغة بل اشتق للآلة ، ثم استعارته العربية للمبالغة ، لضيق أوزانها وعجزها عن الوفاء بكثرة المعاني ، فلذلك وجب جمعه كما كن في حالة الآليّة لا يتجاوزها البتّه ، وهذا أمر لم يتنبه له العلماء ـ رح ـ . وقد ذكر الأستاذ الباحث حبيب الزيات ما عثر عليه من موارد استعمال « المشاهير » جمعاً للمشهور ومَن قرأ في كلامهم استعماله من الأدباء والعُلماء[2] وأتبعه ما وجده من جمع مفعول ومفعوله على مفاعيل في الكتب العربيّة الأدبيـة والتاريخيـة والجغرافيـة ، وهي مبروم مباريم ومحبوب محابيب ومجذوب مجاذيب ومجموع مجاميع ومجنون مجانين ومجهول مجاهيل ومحبوس محابيس ومحذور محاذير ومحصول محاصيل ومحسوب محاسيب ومختوم مخاتيم ومخدوم مخاديم ومخزوم مخازيم ومرجوع مراجيع ومرسوم مراسيم ومستور مساتير ومسطول مساطيل ومسلوخة مساليخ ومسموح مساميح ومشغول ومشغولة مشاغيل ومضمون مضامين ومطمورة على مطامير ومعجون معاجين ومعلوم معاليم ومفعول مفاعيل ومقدور مقادير ومقصورة مقاصير ومقطوع مقاطيع ومكتوب مكاتيب ومكسور مكاسير وملعوب ملاعيب وملعون ملاعين ومملوك مماليك ومنحوس مناحيس ومنسوب مناسيب ومنشور مناشير ومهزول مهازيل وموضوع مواضيع وميسور مياسير وميمون ميامين واستدرك عليه الأب أنستاس الكرملي اللغوي المشهور هـذه الجموع مثاقيب لمثقوب ومخاليف لمخلوف ومراجيح لمرجوحة ومساعيد لمسعود ومساليب لمسلوب ومشابيب لمشبوب ومشاطير لمشطور ومصاريع لمصروع ومصاعيد لمصعود ومصانيع لمصنوع ومشائيم

(١) « السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة ص ١١٩ ، ١٢٠ بمطبعة ابن زيدون سنة ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م » .   (٢) لغة العرب « مج٧ ص ٧٦٨ » .

لشؤوم ومضاريب لمضروب ومطاحيل لمطحول ومظارير لمظرور ومغاضير لمغضور ومناخيب لمنخوب ومهاقيع لمهقوع[1] . وذكر أنستاس في استدراكه « مناكير » لمنكور ومواعيد لموعود . وأنا أحسب الأول جمع منكر والثاني جمع ميعاد فظنهما منكوراً وموعوداً . وذكر الزمخشري في تفسيره الكشاف أن « موازين » يصح كونه جمعاً لموزون . وهذه جموع لم يذكر أكثرها أئمة اللغة الموثوق بهم عند الشيخ رؤوف فهو مخطىء بحكم ما ذكر في كتابه الذي وصفه بأنه « كان بحمد الله تعالى كتاباً صغيراً في حجمه كبيراً في نفعه[2] » وقد شمل نفعه مؤلفه قبل غيره !!

التضافر والتظافر

وقال في الصفحة ١٢٩ : « فتظافرت النصوص على أنهم زادوا الواو فيها ـ يعني أولئك ـ فرقاً بينها وبين إليك » . هكذا ذكر « تظافرت » بالظاء المعجمة لا بالضاد ، وقد كان قال في التمهيد لكتابه : « وفيه خاتمة أيضا في الفرق بين الضاد والظاء وذلك في قصيدة ذكرها الحريري في المقامة الـ ٤٦ من مقاماته لتتم الفائدة وليعم الانتفاع في مجهودنا المتواضع هذا[3] » .

وقد فتشنا المقامة التي أشار إليها[4] ، ورجونا أن تتم فائدتها عليه ويعمه الانتفاع بكتابه قبل غيره ، كما قلنا سالفاً ، فلم نجد « تظافر » ولا مصدره « التظافر » في الكلمات الظائية التي ذكرها الحريري في قصيدته ، فثبت أن الشيخ رؤوفاً ينقل أحياناً ما لا يعقل ، وينصح للناس بما هو أحوج منهم إلى الانتصاح به ، والتنصح يظهر وإن بالغ صاحبه في ستره ، فالمعروف المألوف عند الفصحاء « التضافر » بالضاد المعجمة ، ولذلك لم يذكره الحريري في قصيدته ، قال ابن

---

(١) مجلة لغة العرب « مج ٧ ص ٧٦٨ » .
(٢) المناقشات « ص ١٢ » .
(٣) المناقشات « ص ١٣ » .
(٤) المناقشات « ص ١٥٦ ـ ١٦٠ » .

فارس في مقاييس اللغة : « الضاد والفاء والراء أصل صحيح وهو ضمّ الشيء الى الشيء نسجا أو غيره عريضا ، ومن الباب ضفائر الشعر وهي كل شعر ضُفر حتى يصير ذؤابة ، ومن الباب قولهم (تضافر'وا عليه) اي تعاونُوا وأصله عندي من ضفائر الشعر وهو أن يتقاربُوا حتى كأن كل واحد منهم قد شدّ ضفيرته بضفيرة الآخر ، وهذا قياس حسن في المساعدة والمظاهرة وغيرهما[1] » • ولم يذكر « تظافر » في ظ ف ر وجاء في الصحاح « وتضافر'وا على الشيء : تعاونُوا عليه » ولم يذكر تظافر'وا في ظ ف ر وقال الزمخشري في الفائق : « ما على الأرض نفس تموت ، لها عند الله خير تحب أن ترجع إليكم ولا تضافر الدنيا إلا القتيل في سبيل الله فانه يحب أن يرجع فيقتل مرة أخرى • المضافرة : الملابسة والمداخلة ، فلان يضافر فلانا أي لا يحب معاودة الدنيا وملابستها إلا الشهيد ، وهو عندي مفاعلة من الضفر وهو الأفر[2] ، قال الأصمعي : « يقال ضفر يضفر ضفراً إذا وثب في عدوه ، وطفر وأفر مثله » • وقال في أساس البلاغة : «وتضافروا عليه : تعاونوا ، وضافرته : عاونته ، وعن عليّ ـ رضي ـ : عجبت من تضافرهم على باطلهم وفشلكم عن حقكم » • ولم يذكر تظافر'وا في ظ ف ر • وفي الكامل « يا عجباً كل العجب عجب يميت القلب ويشغل الفهم ويكثر الأحزان من تضافر هؤلاء القوم على باطلهم وفشلكم عن حقكم » • قال المبرد : « وقوله : من تضافر هؤلاء القوم على باطلهم • يقول : من تعاونهم وتظاهرهم[3] • وقال الفيومي في المصباح المنير : « وتضافر القوم : تعاونُوا لأنه سمي ، وضافرته : عاونته » • ولم يذكر تظافر'وا في ظ ف ر وجاء في القاموس « وتضافر'وا على الأمر : تظاهر'وا » ولم يذكر « تظافر'وا » في ظ ف ر ، وجاء في لسان العرب « ابن بزرج يقال : تضافر القوم على فلان وتظافر'وا عليه بمعنى واحد كله ، إذا تعاونُوا وتجمعُوا عليه ، وتألبُوا وتصابر'وا مثله • ابن سيده : تضافر القوم على

(١) قلنا : أحسن ابن فارس التحليل الاشتقاقي كل الاحسان فالتضافر كالتساعد والتعاضد والتظاهر والمباشرة اصولها الساعد والعضد والظهر والبشرة•

(٢) الأفر هو العدو كما جاء في الحاشية •

(٣) الكامل في الأدب « ١ : ١٦ » وفي رواية الشريف الرضي « اجتماع هؤلاء القوم » • « شرح نهج البلاغة مج ١ ص ١٤٠ » •

الأمر : تظاهروا وتعاونوا عليه » . ثم قال في ظ ف ر : « وتظافر القوم عليه وتظاهروا بمعنى » . فجميع ما ذكرناه من كتب اللغة لم تذكر « تظافروا » بل تضافروا ، إلا ابن بزرج كما جاء في لسان العرب ، وسماه ياقوت « أبا محمد بزرج بن محمد العروضي » ونقل أنه كان كذاباً[1] ، ومع علمنا بأن الشيخ رؤوفا استعمل اللغة الضعيفة نود أن نسأله عن الباعث البلاغي الخفي الذي حداه على استعماله ليسفيد الأدباء فئدة جديدة لم يفطن لها فصحاء الكتّاب وبلغاؤهم .

تعرض له لا اليــه

وقل الشيخ رؤوف : « وقد تعرض الأستاذ بتحريراته الينا الى أمور كثيرة[1] » . وقد ذكرنا في حاشية الصفحة « ٢٣ » من هذا الردّ أنه يقال : «تعرض له » لا إليه ، وتعليل ذلك أن التعرض ليس فيه منتهى لابتداء غاية ، وهو ماوضعت له « إلى » كقولهم : « خرجت من الكوفة الى مكة » . فهو محتاج إلى اللام الموجهة للفعل ، كاللام في الثلاثي « عرض له » جاء في مختار الصحاح « عرض له كذا أي ظهر وعرضته له : أظهرته له وأبرزته إليه ، يقال : عرضت لـه ثوباً مكان حقه وثوباً من حقه بمعنى واحد ... وتعرّض لفلان : تصدّى له ، يقال : تعرضت أسألهم » . وقل ابن فارس في المقاييس : « وتعرّض لي فلان بما أكره » وجاء في المصباح المنير : « ما عرضت له بسوء أي ما تعرضت ... وفي الأمر : لا تعرض له بكسر الراء وفتحها أي لا تعترض له فتمنعه باعتراضك أن يبلغ مراده ... وتعرض للمعروف وتعرضه . يتعدى بنفسه وبالحرف : إذا تصدّى له وطلبه ، ذكره الأزهري وغيره ، ومنه : تعرض في شهادته لكذا . إذا تصدّى لذكره » . وجاء في لسان العرب :

وقوماً آخرين تعرّضُوا لي ولا أجني من النـاس اعتراضاً

... وتعرّض الرفاق : سألهم العُراضات ، وتعرضت الرفاق أسألهم أي تصديت لهم اسألهم . وقال اللحياني : تعرضت معروفهم ولمعروفهم أي

(١) معجم الأدباء « ٢ : ٣٦٦ » .

تصديت ... ويقال : تعرض لي فلان وعرض لي يعرض ، يشتمني ويؤذيني ، وقول الليث : يقال : تعرض لي فلان بما أكره » .

وقد ذكر هذا الخطأ مؤلف تذكرة الكاتب في تذكرته « ص ٦٣ » .
والقاعدة أن تحلّ اللام محلّ « إلى » للتخفيف ، كقوله تعالى : « بأن ربك أوحى لها . كل يجري لأجل مسمّى . ولو ردُّوا لعادُوا لما نهُوا عنه[١] .
وجاءت مرادفة للام مع الاسم وقيل لانتهاء الغاية أيضاً في قولهم « الأمر إليك[٢]» .
وليست مع الفعل ومصدره ولا هي قياسية والصحيح في قولهم : الأمر اليك . ان أصله « الأمر مسند إليك » . قال الجوهري : « وقوله تعالى : واستقيموا إليه أي في التوجه اليه[٣] » . فالتقدير معروف مشهور .

ورد عليّ كتاب لا وردني

وقال الشيخ رؤوف في الصفحة الثانية عشرة من كتابه : « فوردني الجواب منه حفظه الله تعالى[٤] . ثم قال في الصفحة ٤٨ : « ونحن[٥] نظن انه كان ساهيا فوردنا الجواب : بأنني كنت متعمداً على[٦] كتابتها على هذه الصورة » .
وقوله : « وردني » خطأ لأن المورود بهذا المعنى كما قلت في حاشية الصفحة ٣٢ لا يكون إلا مورداً وما فيه أو مدينة أو قرية وما أشبه ذلك ولا يكون إنساناً كما قال ، فيقال وردت الأنعام موردها[٧] المعتاد ، ووردت ماء الفرات وورد الخبر الكوفة وورد على فلان خبر سار ، وورد علينا زيد وورد علينا كتاب .

---

(١) المغني « ١ : ٢١٢ طبعة محمد محيي الدين عبدالحميد » .
(٢) المذكور « ص ٧٥ » .
(٣) الصحاح في قوم .
(٤) وحفظك يا أيها الفاضل .
(٥) بدأ الكتاب بأنا وبياء المتكلم وتدرج الى نحن ونا .
(٦) لم أقل : متعمداً على كتابتها بل قلت : متعمداً كتابتها ، بنصب الكتابة على المفعولية .
(٧) من ذلك قول علي ــع ــ : « وليوردها ما تمر به من الغدر » . شرح نهج البلاغة مج ٣ ص ٤٣٥ الطبعة البابية الأولى » .

قال الامام علي – ع – : « ترد على أحدهم القضية في حكم من الاحكا[م] فيحكم فيها برأيه » وقال : « من إصدار كل وارد عليه وتصيير كل فرع الى أصله[1] » ، وقال سعيد بن عمر بن جعدة بن هبيرة المخزومي لأبي العباس السفاح : « كنا مع مسلمة بن عبدالملك عام الخليج بالقسطنطينية إذ ورد علينا كتاب عمر بن عبدالعزيز بنعي سليمان ومصير الأمر اليه » وجاء في نهج البلاغة « ومنها إصدار حاجات الناس عند ورودها عليك بما تحرج به صدور أعوانك[2] » . وكتب معوية بن ابي سفيان الى الحسين بن علي – ع – « سلام عليك ، أما بعد فان كتابك ورد علي[3] » ، وكتب الى زياد بن سمية « فاذا ورد عليك كتابي فخل ما في يديك لسعيد بن أبي سرح وابن له داره واردد عليه ماله ولا تعرض له[4] » . وقال ابراهيم الموصلي : « وورد علي الكتاب في الليلة التي صيحت نوبتي في بيتي[5] » . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « وردت البلد وورد علي كتاب سرني مورده ... وورد عليه أمر لم يطقه وأوردت علي ما غمني » . فهذا هو المعنى الذي لا يجوز فيه أن يكون الانسان موروداً وأما الآخر فله استعمالان أحدهما من الورد بمعنى يوم الحمى ، قال الجوهري في الصحاح : « والورد يوم الحمى إذا أخذت صاحبها لوقت ، تقول : وردته الحمى فهو مورود ، قال أعرابي لآخر : ما أمار إفراق المورود ؟ فقال : الرحضاء » . وقال الزمخشري في الأساس : « ووردته الحمى وهو يوم الورد ، قال :

إذا ذكرتها النفس ظلت كأنما علاها من الورد التهامي أفكل

وورد المحموم فهو مورود ، وقال اعرابي لآخر : ما امار إفراق المورود ؟ قال الرحضاء . أي ما علامات إفاقته ؟ » . وجاء في لسان العرب « والورد من أسماء الحمى وقيل هو يومها . الأصمعي : الورد يوم الحمى إذا أخذت صاحبها

---

(1) المرجع المذكور « مج ١ ص ٩٥ » و « مج ٢ ص ١٢٦ » .
(2) المذكور « ٢٠٨٠٢ » .
(3) المذكور « مج ٤ ص ١٤٢ » .
(4) المذكور « ص ٣٢٧ » .
(5) المذكور « ص ٧٣٠ » .
(6) الوزراء والكتاب للجهشياري « ص ١٣٧ بمطبعة عبدالحميد »

اورث ، وقد وردته الحمى فهو موروود ... وقد وُرد على صيغة ما لم يسمّ فاعله » وفي المصباح المنير « يقال : وردت الحمى ترد ، ووُرد الرجل ، بالبناء للمفعول فهو موروود » . وعلى التشبيه بالحمى وسبيل الاستعارة قالوا : « ورده الهمّ » ، قال أبو محجن :

أرق المحبّ وعاده سهده لطوارق الهم التي ترده[1]

وهذا وإن لم يذكره اللغويون لتعدّيه بنفسه الى الانسان غير المحموم فلهم أن يحتجّوا بأنه من باب نزع الخافض ، وأن الأصل « ترد عليه » . والاستعمال الثاني بلاغي بياني وهو على تشبيه الانسان بالمنهل العذب في العلم أو الأدب أو الفنون الأخرى ، ولم يذكره اللغويون في باب المجاز والاستعارة ، قال الامام علي بن أبي طالب – ع – في وصف عترة النبي – ص – : « وهم أزمة الحق وأعلام الدين وألسنة الصدق ، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن (وردوهم ورود الهيم) العطاش[2] » . فهذا ورود انسان إنساناً على سبيل الاستعارة ، والشيخ رؤوف – حفظه الله تعالى – حين قال وردني الجواب ، لم يكن يعد الجواب حمى ذات ورد لأن ذلك يوجب كونها سابقة لهذا الورود ، وأن لها وروداً مكرّراً في كل يوم موعود . وقد أصاب التطوّر الفعل « ورد » فاستعمل المولدون معه « إلى » و « في » ، كما هو معلوم .

تعرّف المعنى لا تعرف عليه

وقال الشيخ رؤوف جمال الدين في الصفحة – الرابعة والخمسين من كتابه : « فراجعت بعض كتب التفسير واللغة والتأريخ للتعرف على معنى مادة إرم » . وقد عدّى « التعرُّف » مصدر الفعل « تعرّف » بحرف الجرّ « على » والظاهر أنه مغرم بحروف الجرّ ، مع أنه فعل متعدّ بنفسه في هذه العبارة ، وكان الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني اللغوي المشهور قد نبّه قديماً على هذه الغلطة بالتخطئة البارعة ، قال : « ويقولون : تعرّف على فلان . إذا أحدث

---

(١) الاغاني « ١ : ٣٥٨ طبعة دار الكتب المصرية » .

(٢) شرح نهج البلاغة « مج ٢ ص ١٢٩ » .

به معرفة ، وهو من التعبير العامي ، ومن الغريب أنّ أصحاب اللغة لا يذكرون ما يعبر به عن هذا المعنى ، لكن جاء في كتب المولدين « تعرّف به » معدّى بالباء وهو مبنى على قولك « عرّفته به » إذا جعلته يتعرفه على ما يؤخذ من عبارة المصباح ، وقد ورد مثل هذا في الأغاني في أخبار عبادل ونسبه وهو قوله (فحرّكت بعيري لأتعرّف بهنّ واشدهنّ) ومثله بعد سطر ، وفي نفح الطيب في الكلام عن [1] يوسف الدمشقيّ (وكان من الذين أخفاهم الله لا يتعرّف به إلا من تعرّف له) أي أظهر له معرفة نفسه ، ومثله في كلام ابن بطوطه وغيره مما لا حاجة الى استقصائه • وفي كل ذلك كلام لا محل له في هذا المقام [2] • وقد ذكر اليازجي أنه ورد : تعرّف اليه [3] • وهذا الذي ذكره الشيخ اليازجي خص بالانسان وحده ولا يشارك عبارة الشيخ رؤوف إلا في خطأ استعمال « على » مع هذه الكلمة ، ففي جملة الشيخ رؤوف انسان ومادة ، ولم يذكر اليازجي أنه يتعدى بنفسه مع غير الانسان أو الانسان الجاري مجرى الجماد حين تراد معرفته من غير محادثة ، فالتنبيهان مختلفان ، قال الجوهري في الصحاح : « وتعرّفت ما عند فلان أي تطلبت حتى عرفت » • وجاء في لسان العرب « وتعرفت ما عند فلان أي تطلبت حتى عرفت » • وهذه عبارة الجوهري ثم جاء فيه نقلاً من النهاية « العرفاء جمع عريف وهو القيّم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس ، يلي أمورهم (ويتعرّف الأمير منه أحوالهم فعيل بمعنى فاعل » • وفي القاموس « وتعرفت ما عندك : تطلبت حتى عرفت » ، وهي عبارة الجوهري اقتبسها من الصحاح ولم يذكره ، كما فعل في اقتباس كثير ونقل وفير • فكتب اللغة مجمعة على أن « تعرّف » متعدّ بنفسه الى غير

---

(١) أخطأ الشيخ ابراهيم اليازجي باستعماله حرف الجر « عن » مع الكلام باعتداده حرف الجر المعتاد له وللفعل تكلم ومصدره ، والصواب « على » ولا تستعمل « عن » معه الا عند النيابة ، يقال « تكلم الوكيل عن موكله على القضية » أي نيابة عن موكله •

(٢) لغة الجرائد « ص ٤٩ مطبعة مطر بالقاهرة »

(٣) في لسان العرب « تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة » أي اجعله يعرفك •

الانسان ، والشيخ رؤوف قد جاد على التعرّف بحرف الجرّ « على » ، وقد ذكرنا خطاه بالاستناد الى الشواهد اللغوية ، وبقي علينا أن نذكر الواقع اللغوي وهو الاستعمال المنقول من كلام العرب قال المهلب الأزدي لهريم بن عديّ بن أبي طحمة المجاشعي : « إني لا آمن أن يكون قطري كادنا بترك موضعه فذهب نعرّف الخبر[١] » . وقال المبرّد : « فأمّا أبو سعيد الحسن البصري فانه كان ينكر الحكومة ولا يرى رأيهم ... ثم يذكر عليا فيقول : لم يزل امير المؤمنين علي - رح - يتعرّف النصر ويساعده الظفر[١] » . وقال يحيى بن الحسين ابن زيد الشهيد : « فلما وردت الكوفة قصدت سكة بني حيّ بعد العصر فجلست خارجها بعد أن (تعرفت الباب) الذي نعته لي[٣] » وجاء فيه « فلقي أحمد بن عيسى مولى للفضل بن الربيع فدنا يتعرفه[٤] » . وهذا شاهد على الانسان اذا استبهم أمره استعمل له فعل الاشياء المجهولة ، متعدياً بنفسه أيضاً . وقال مولى بن مسجح المغني : « ليكوننّ لهذا الغلام شأن وما منعني من عتقه الا حسن فراستي فيه ولئن عشت لا تعرفنّ ذلك[٤] » . وجاء في أخبار ابن المولى « فلما أفاق من علته ونهض دخل عليه يزيد بن حاتم متعرّفاً خبره[٥] » . وقال المهدي بن المنصور لابي عبيد الله الأشعري بالولاء في أمر ابنه المقتول على الزندقة : « إنه لو كان في صالح خدمتك وما تعرفناه من طاعتك مما يجب به الصفح عن ولدك بما تجاوز أمير المؤمنين ذلك إلى غيره[٦] » . وقال الفضل بن عدي الدارمي : « فأتانا آت في الليل فذكر أنه رأى خيلاً مجتازة تؤم قصر عيسى بالخُريبة فقال لي أصحابي : اخرج نتعرف لنا الخبر[٧] » . وقال الطبري : « قيل لأبي جعفر

---

(١) الكامل في الأدب للمبرد « ٣ : ٢٢٩ » طبعة المطبعة الازهرية » . وشرح نهج البلاغة « مج ١ ص ٤٠٣ طبعة البابي الاولى » .
(٢) المذكور « ص ١٢٦ » .
(٣) مقاتل الطالبيين « ص ٤٠٩ طبعة البابي بالقاهرة » .
(٣) المذكور « ص ٦٢١ » .
(٤) الأغاني « ٣ : ٢٧٨ » .
(٥) المذكور « ص ٢٩٠ » .
(٦) اعتاب الكتاب لابن الأبار « ص ٧٤ » .
(٧) تاريخ الامم والملوك للطبري « ١١ : ٢١٩ بالمطبعة الحسينية » .

إن الغرباء وغيرهم يبيتون – يعني مدينته – ولا يؤمن أن يكون فيهم جواسيس ومن يتعرف الأخبار[1] » . وهـــذا مكرر في تاريخ الطبري كثيراً وقال الجاحظ : « والأجرام الساكنة التي لا يتعرف ما فيها من دقائق الحكمة[2] » . وقال الزمخشري في حسب من أساس البلاغة : « ومن المجاز : خرجا يتحسّسان الأخبار : يتعرفانها . كما يوضع الظن موضع العلم » ، ولم يذكر « تعرّف » في مادته . وهذه الشواهد كافية في[3] إثبات الواقع اللغوى .

السماحة

وقال في حاشية الصفحة الخامسة : « تفضل سماحة العلامة الكبير الشيخ محمد أمين زين الدين بهذه المقدمة القيمة فله جزيل شكرنا » . واســـتعمال « السَّماحة » هـــذا من مصطلحات آداب عصرنا ، وقـــد استعمل العباسيون « الحضرة » في مصطلحات آداب عصرهم ، والاستعمالان من ضرب واحد ، قال أبو الحسين هلال بن المحسّن بن الصابي : « فلما ورد أبو محمد بن سهلان بغداد كتب[4] اليه (بسيدنا) فأنكر أبو محمد ذلك ورمى بالرقعة وقال : يزيدني وينقصني عما كان يكاتب به أبا غالب لا أرضى بهذا ولا أقبله ولا أقرأ له رقعة به . ومضت مدّة فكتب إليه (بالحضرة العالية الوزيرية) على ما يكتب الآن ، فاستنكر ذلك وقال : هذا فرار من مولانا ولا أقنع به . فقيل له : هذا أجل وأعظم وأعلى وأفخم وما منعك من (مولانا) إلا لأن الخليفة حظر عليه خطاب أحد (بمولانا) سواه . فقبل هذا القول وتصوّر زيادة به لا نقيصة ، فاقتفى الناس أثره فيه ثم أخرج أبو الحسن في ذكر الخليفة (الحضرة المقدسة) اختراعاً جعله قربا فصار

---

(١) المذكور « ٩ : ٢٦٢ » .

(٢) الحيوان « ١ : ٤٤ طبعة البابي » .

(٣) يقال : هذا كاف في الاثبات ، لا كاف للاثبات كما هو الغلط الشائع

(٤) يعني ابا الحســن علي بن عبـدالعزيز ابن حاجب النعمان كاتب الخليفة القادر بالله العباسي .

سنة وأشرك به (السدّة النبوية) ومضى من هذا الفن ما خرق به العرف والعادة وأسقط معه القوانين القديمة المعهودة وتجاوز هذه المنزلة إلى أن صارت كتابته عن الخليفة (بالخدمة) وتصرّف في ذلك حتى قال : قالت الخدمة وفعلت الخدمة وسئلت الخدمة ، حتى رأيت بخط أبي الحسن بن أبي الشوارب القاضي في ترجمة رقعة (خادم الخدمة الشريفة فلان بن فلان) ومضى من يعرف الأصول[1] » .

فالرسوم الاجتماعية تستوجب أن يقول الشيخ رؤوف جمال الدين : « تفضلت سماحة العلامة الكبير » لتحقيق التعظيم والتكريم كما قال أبو الحسن ابن حاجب النعمان : قالت الخدمة وفعلت الخدمة . وإن جاز تذكير الفعل في العبارة غير الملتزمة للآداب الاجتماعية ، وقوله : « فله جزيل شكرنا » خطأ والصواب « فلها جزيل شكرنا » لأن الهاء تعود إلى « سماحة العلامة » وهي اسم مؤنث ، ولا يجوز تذكير الضمير العائد الى مؤنث وإن كان مجازياً كسماحة العلامة[2] . وكذلك القول في قوله – ص ٧ – : « لعل سماحته يعرض باستاذنا » . والصواب « تعرّض » لأنها سماحة .

ردّ فلان القول لا عليه

وقال الشيخ رؤوف في الصفحة ٧٦ : « ووقف قليل من المتأخرين ... مدافعين عن حماها مستهجنين تلك المصطلحات رادّين عليها » . و « رادّين » جمع رادّ وهو اسم فاعل من « ردّ » الثلاثي ، كما هو معلوم ، إلا أنه غفل عن كون « ردّ » متعدياً بنفسه ، فاستعمل لاسم فاعله حرف الجرّ « على » مع أن هذا الحرف إذا استعمل مع هذا الفعل فهو لبيان معنى جديد وهو ذكر المردود

---

(١) تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء « نسخة دار الكتب الوطنية بباريس ٥٩٠١ و ٢٤ ، ٢٥ و ص ١٧٠ » . والمطبوعة بمصر « ص ١٧١ » .

(٢) وقول الشاعر :

فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرض أبقل ابقالها

شاذ قبيح ، ومن الشعر لا من النثر .

عليه ، يقال « ردّ على فلان قوله » فالقول مردود وهو مردود عليه ، وقد أخطأ الشيخ بقوله «رادّين عليها» والصواب «رادّيها» ، ورادّين لها ، ورادّين إياها ، وفي الوجه الصحيح الثاني أدخلنا لام التقوية على المفعول به لضعف اسم الفاعل بطبيعته فالتقوية جائزة ، وقد يحذف المفعول به فيجتزأ بذكر المردود عليه .

والأمر العجيب في أحوال الشيخ رؤوف انه أهدى كتابه إلى أمير المؤمنين الامام علي بن ابي طالب – ع – لأنه أمير البيان وحامل لواء الفصاحة ، وهو يجهل فصاحة الامام عليه السلام ، قال الامام في كتاب له إلى الحارث الأعور الهمداني : « ولا تردّ على الناس كلّ ما حدثوك به فكفى بذلك جهلا[1] » . ولم يقل : ولا تردّ على كلّ ما حدثوك به ، وقال يزيد بن عبدالملك يوماً لمعبد : « يا أبا عباد إني أريد أن أخبرك عن نفسي وعنك ، فان قلت فيه خلاف ما تعلم فلا تتحاش أن تردّه عليّ فقد أذنت لك[2] » .

وقال أبو واثلة الهذلي لعمرو بن العاص : « كذبت والله ، لقد صحبت رسول الله – ص – وأنت شر من حماري هذا . قال (عمرو) : والله ما أرد عليك ما تقول ، وأيم الله لا نقيم عليه[3] » . وقال رجل مدني لابراهيم الحراني نديم موسى الهادي بن محمد المهدي : « واحرباه أتردّ على رسول الله – ص – قوله : بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ؟[4] » . ومن الكتب الوارد ذكرها في كشف الظنون « ردّ الانتقاد للبيهقي » لا الرد على الانتقاد ، و « رد القول الخائب في القضاء على الغائب » لابن قطلوبغا ، و « ردّ القول القبيح في التحسين والتقبيح » لسليمان الطوفي . هذا هو التعبير الصحيح ، وهذه شواهد على صحته تبدأ بكلام الامام علي بن أبي طالب – ع – وتنتهي بالقرن التاسع للهجرة .

---

(١) شرح نهج البلاغة » مج ٤ ص ٢٢٦ طبعة البابي الاولى » .
(٢) الأغاني » ١ : ٦٨ » .
(٣) تاريخ الطبري » ٤ : ٢٠٢ » .
(٤) جمع الجواهر في الملح والنوادر للحصري » ص٤٨ طبعة المطبعة الرحمانية » .

التقريظ والتقريض

وذكر في الصفحات ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ خاتمة في الفرق بين الضاد والظاء نقلها من مقامات الحريري فذكر في الصفحة ١٥٧ « التقريظ » يفيد « طالب الثقافة العربية سواء أكان ذو ثقافة خاصة أم أستاذاً أم طالباً جامعيا » ، ولكنه قال في الصفحة ١٦١ : « تقريض الكتاب • تفضل بعض رجال العلم والأدب بتقريض الكتاب والتعريف به فلهم جزيل شكرنا » ، وهكذا نقض نفسه بين أربع صفحات ، ولو كتب تنبيهاً على أن الوجهين جائزان لسلم من التناقض ، والأعمال بالنيات ولكل امرىء ما نوى • فنيته في مناقشاته سيئة ولذلك وقع في التناقض الدال على علم مشوب بغيره •

ما معنى المساهمة ؟

وقال في الصفحة ١٦١ : سائلين الله تعالى أن يكتب لهم الأجر لمساهمتهم المشكورة في خدمة لغة القرآن الكريم » ، قلنا : من اهتمامه بلغة القرآن الكريم إعراضه عنها ، كقوله الذي نقلناه آنفاً : « والتعريف به » ولغة القرآن هي عدم استعمال حرف الجرّ المذكور ، قال تعالى : « عرّف بعضه وأعرض عن بعض[1] » ، وقال عز من قائل : « ويدخلهم الجنة عرّفها لهم[2] » ، ولم يقل عرّف ببعضه ، ولا عرّف بها لهم ، ونحن لا ننكر المولّد الوارد في بعض المعجمات في تعدية هذا الفعل ولكن الشيخ أحب أن يخدم لغة القرآن الكريم خاصة فخذله علمه ، وغدر به فهمه • وظهر بطلان دعواه •

وذكر « المساهمة » وأراد المشاركة ، ولم ترد في كلام الفصحاء بهذا المعنى ، قال الجوهريّ « وساهمته أي قارعته فسهمته أسهمه بالفتح » وكان قال : « والمقارعة : المساهمة ، يقال : قارعته فقرعته إذا أصابتك القُرعة دونه » •

---

(١) سورة التحريم « الآية ٣ » •

(٢) سورة محمد – ص – « الآية ٦ » •

وجاء في المصباح المنير « وساهمته مساهمة : بمعنى قارعته مقارعة واستهموا اقترعوا » . وفي أساس البلاغة « وساهمته فسهمته : قارعته فقرعته » . فقول الشيخ رؤوف غلط على حسب اللغة الفصيحة المدونة ، وهو لا يريد غيرها ، بل كنا نجيز المساهمة بمعنى المشاركة ، فمن نحن بالاضافة إليه ؟ وما قيمة المولد عنده ؟ لأن المساهمة بمعنى المشاركة من التعابير المولدة .

في أثناء لا أثناء

وقال في الصفحة ١٧٢ ، ولم تتداركه اثناء التصحيح غفلة ، والصواب « في أثناء » وذلك لأن « أثناءاً » جمع ثني على وزن شبر وهو الطي ويوصف الثني وهو من الأسماء المتمكنة التامة ، غير الخاصة بالظرفية المكانية ، فيجب جرّه بحرف الجر «في» على حسب القواعد التي يتبعها الشيخ رؤوف – حفظه الله – فهو لا يجيز حذف حرف الجرّ من هذا وأمثاله إلا سماعاً ولم يسمع ذلك من فصيح ولا غيره .

وورد لا كما ورد

وجاء فيها بعد ذلك القول قوله : « كما ورد في الصفحة ١٤٩ تعبير مغلوط هو » وفي قوله غلطتان إحداهما تشبيه الورود أو الوارد بشيء له وجه من الصحة ، على زعمه ، بالغلط غير الجائز فلا يصح التشبيه ، فإن أراد العطف ، وهو الظاهر من كلامه ، فالكاف ليست حرف عطف ، والغلطة الأخرى ، قوله « مغلوط » والصواب « مغلوط فيه » ، فانه يقال « غلط في القول وفي الأمر من باب طرب » لا غلطهما ، وكما لا يجوز حذف حرف الجرّ مع الفعل لعدم السماع لا يجوز مع اسم المفعول ، لأنه تابع لفعله ، تقول رغبت في الشيء فهو مرغوب فيه » ، وليس قوله شعراً فيجاز له .

المحرم لا محرم

وجاء فيها « تمّ طبع هذا الكتاب في ٤ محرم الحرام ١٣٨٦ هج » ٠والصواب « المحرّم الحرام » بالتعريف ، قال الجوهري في الصحاح : « والمحرّم أول الشهور » وكان قال : « ومن الشهور أربعة حرم أيضاً وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرّم ورجب »ولم يقل محرم» بالتنكير، وقال الفيومي في المصباح المنير في ح ر م « وباسم المفعول سمي الشهر الأول من السنة وأدخلوا عليه الألف واللام لمحاً للصفة في الأصل وجعلوه علماً بهما مثل النجم والدبران ونحوهما ولا يجوز دخولهما على غيره من الشهور عند قوم ، وعند قوم يجوز على صفر وشوال » ٠

معنى الرواية

وقال في الصفحة ٥٥ « وقال ابن منظور في لسان العرب وروى عن الجوهري واللحياني وابن سيدة (كذا) وأبي عبيدة ما نصه ٠٠٠ » وابن منظور لم يرو عن الجوهري واللحياني وابن سيدة سماعاً ولا قراءة ولا بالواسطة ، بل نقل من كتبهم والنقل من الكتب لا يعد رواية إلا إذا أجاز مؤلفوها للراوي أن يرويها عنهم بتصريح وكتابة ، فالشيخ الفاضل رؤوف جمال الدين لم يعرف معنى الرواية وهي اصطلاح معروف الشروط عند العلماء فالصواب « وقال ابن منظور في لسان العرب ناقلا من كتاب الجوهري ٠٠٠ » ويجوز « نقلاً من كتاب الجوهري ٠٠٠ » ٠

غلطات المقرظين للكتاب

الذي حدانا على تأليف هذا الكتاب قبل كل داع الى تأليفه، هو افادة المستأدبين وطلاب الفوائد على وفق ما نستطيعه ، ولذلك رأينا أن نذكر لهم غلطات « المقرظين » لكتاب الشيخ رؤوف جمال الدين ففيها فائدة وعبرة للمعتبرين وهؤلاء الأعلام الأفاضل لا يضنون على طلاب الآداب باحتمال التضحية الأدبية والايثار على أنفسهم ، فقد جعلهم الله تعالى مناور منيرة للعلم ، ومعادن للتشجيع والارشاد فأقول .

توفر عليه لا له

جاء في تقريظ أول مقرّظ لهذا الكتاب في الصفحة الخامسة منه «توفرت للّغة العربيّة عوامل بعيدة الأثر » وفي الصفحة السابعة « توفرت هذه العوامل للّغة العربية » . وقد أخطأ ـ حفظه الله ـ باستعمال اللام مع الفعل (توفر) وانما قال الفصحاء « توفر الشيء عليه » لا لـه ، و « توفر فلان على فلان » . ونحن لا نقول كقول أسعد خليل الداغري : « ويستعملون الفعل توفر بمعنى وفر أو توافر أي كثر فيقولون : يجب أن تتوفر فيه الخبرة التامة . وهذا الأمر لم تتوفر فيه الأسباب الكافية . وفي اللغة : توفّر عليه رعى حرماته وصرف همته إليه[1] ، فان هذا الرجل كان متسرّعاً متترعاً بله أنّ توفّر ورد في كلام الفصحاء وأنه يختلف عن الفعل « توافر » فهذا بمعنى : تكاثر ، والقائل : توفّر لم يرد التكاثر بل أراد: تجمّع وحصل ، ولكنهم يستعملون « على » معه ، قال زياد بن سمية : « ما يتوفّر عليّ من تهالك غيرهم على العمارة وأمنهم جوري أضعاف ما وضعت عن هؤلاء[2] » . وقال رجل لآخر حسيني من أهل الكوفة : « وأنا أسألك أن تتو

(١) تذكرة الكاتب « ص٦٦ » .
(٢) شرح نهج البلاغة « مج٤ ص١٢٦ » .

معي إلى رحلي فتكون في ضيافتي الى الكوفة وتتوفر دنانيرك عليك[1] » . وقال أبان ابن عبدالحميد اللاحقي لأبي نواس: «فان أنت توليته[2] مع تشاغلك بلهوك ولذتك (لم يتوفر عليك فكرك) وخاطرك ، ولم يخرج بالغاً في الجودة والحسن ، وإن (توفرت عليه) واهتممت به قطعك ذلك عن لهوك ولذتك ومتعتك[3] » . وقال مسكويه : « وكانت الكرامة (متوفرة عليه) من الأمير أبي عبدالله الحسين ومن أبي علي العارض[4] » . يعني البريدي ، ثم قال : « وأومأ الى مصالحته على مال يحمله يقوم بما أنفق على ذلك العسكر (وتتوفر بعد ذلك بقية على خزانة السلطان) ويضمن اصلاح حاله[5] » .

وقال الوزير أبو شجاع ناقلا : « فقال له الصوفي : هذا شيء نحب أن يتوفر عليك وقد علمت لأصحابنا ما يصلح لهم[6] . وقال ابن أبي الحديد : «فليت شعري ما يتوفر على أبي بكر وستة نفر معه[7] » وقال سبط ابن الجوزي: « هو الذي أشار بخراب عسقلان (لتتوفر العناية على حفظ) القدس[8] . وجاء في كتاب الحوادث الذي سمي غلطا بالحوادث الجامعة « فأمر السلطان باجرائهم على عادتهم منذ فتحت بغداد (فتوفر عليهم شيء) كثير[9] » .

فهذه شواهد الواقع اللغوي لاستعمال « توفر عليه » من عصر زياد بن سمية إلى القرن السابع للهجرة ، وجاء في لسان العرب « وتوفر عليه أي رعى حرماته ... وتوفر على فلان ببرّه » ولم يخرج عن ذلك الحرف ، وليست نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قياسية وإن ورد أكثرها في الشعر وأقلها في النثر ،

(١) الفرج بعدالشدة للقاضي المحسن التنوخي « ٢ : ٤٣ بمطبعة الهلال » .
(٢) ارادت ترجمة كليلة ودمنه شعرا
(٣) طبقات الشعراء لابن المعتز « ص٢٤١ طبعة دار المعارف بالقاهرة » .
(٤) تجارب الامم « ٥ : ٣٨١ طبعة فرج الله الكردي بالقاهرة » .
(٥) المرجع المذكور « ٦ : ٢٧٤ » .
(٦) ذيل التجارب « ٧ : ١٩٤ مع التجارب »
(٧) شرح نهج البلاغة « ٤ : ٩٢ » .
(٨) مختصر مرآة الزمان « ٨ : ٤١٣ طبعة حيدر أباد » .
(٩) كتاب الحوادث « ص٤٩٣ » .

ألا تراك لا تقول : « غضبت له » بمعنى غضبت عليه ، ولا « تعصبت له ، بمعنى تعصبت عليه ، ولا « حكمت له » بمعنى حكمت عليه ، ولا « وظفت له ، بمعنى وظفت عليه ، ولا « قلت له » بمعنى قلت عليه ، ولا « وقفت له » بمعنى وقفت عليه ، فالصواب أن يقول الشيخ : «توفرت على اللغة العربية عوامل بعيدة الأثر».

بالاضافة = بالنسبة

وقال في الصفحة نفسها : « فهي بالاضافة إلى أنها لغة جيل ... وهي بالاضافة إلى أنها لغة أدب ... وهي بالاضافة إلى أنها لغة اتصلت ... وهي بالاضافة إلى أنها اللغة الغنية[١] » « وهي بالاضافة الى كل اولئك العوامل » . وقد أراد بقوله « بالاضافة إلى أنها » . مع أنها ، وزيادة على أنها ، ومع كونها ، وعلى كونها ، ويجوز « اضافة إلى أنها» بغير باء . ومضافاً أو مضاف، على حسب الاعراب فأساء التعبير ، لأن معنى « بالاضافة الى كذا » عند فصحاء الأمة هو «بالنسبة الى كذا» والمعنيان مختلفان جدا ، ولو لم يكن هذا التعبير قد شاع وتعورف وثبت معناه في كتب اللغة وكتب الأدب وكتب التاريخ وكتب الدين لتكلفنا مخرجاً لقول العلامة الفاضل ، قال ابن مكرم في ع ظ م من كتاب لسان العرب : « وأمر لا يتعاظمه شيء : لا يعظم بالاضافة اليه » اي بالنسبة اليه ، وجاء في الاغاني من كلام عمر ابراهيم بن المهدي « فاذا فعل ذلك فهو بالاضافة الى حاله الاولى بمنزلة الاسكدار للكتاب[٢] » وقال أبو حيان التوحيدي : « وهذه كلها غليظة بالاضافة الينا ، وفوق الدقيقة بالأضافة الى أعيانها» . وقال : «على أن الانحراف المطلق لا يوجد والاعتدال المطلق لا يوجد ولكن كلاهما بالاضافة[٣] » . وقال مسكويه : «والطبيعة ، وإن كانت ضعيفة بالاضافة الى العقل منحطة الرتبة ، فانها قوية فينا[٤] » وقال أبو الفرج ابن الجوزي : « ووجدت أهل الاسلام في الأرض قليلاً بالاضافة الى الكفار[٥] »

---

(١) هذه تكريرات توكيدية على طريقة الاديب الكبير طه حسين

(٢) الأغانى « ٥ : ٢٨٧ طبعة دار الكتب » .

(٣) الامتاع والمؤانسة « ١ : ١٥٣ ، ٢٠٧ » .

(٤) الهوامل والشوامل لابى حيان التوحيدى « ص٢٦٥ » .

(٥) صيد الخاطر « ص ٣٧ » .

وقال ابن جبير الاندلسي : « لأن لهم على كل حمل طعام يجلبونه ضريبة معلومة خفيفة بالاضافة إلى الوظائف المكوسية التي كانت قبل اليوم[١] . والوظيفة هنا ما يوظفه السلطان على ذوي التجارات والمبيعات ، ثم قال : « وهي بالاضافة إلى ما كانت عليه قبل إنحاء الحوادث عليها ، والتفات أعين النوائب اليها ، كالطلل الدارس ، والأثر الطامس أو تمثال الخيال الشاخص[٢] » . وقال القزويني : « حتى أن جميع المكشوف من البوادي والجبال بالاضافة إلى الماء كجزيرة صغيرة في بحر عظيم » عجائب المخلوقات ص ٧ » .

وهذا قول لا شك فيه ولا تأويل ولا تخريج ، ولا يجوز تشويه كلام القوم وعباراتهم بتقليد من لم يعرفهما ، وشواهد استعمال « إضافة » بغير باء لأداء المعنى المُراد متعارفة ، منها ما ورد في كتاب الحوادث في أخبار سنة ٦٣٩ قال مؤلفه : « وفيها رُد النظر في نهري الملك وعيسى إلى حاجب باب النوبي تاج الدين علي بن الدوامي (إضافة إلى ما يتولاه) من أمر الشرطة والعمارة[٣] » وورد في حوادث سنة ٦٨٧ « وفيها رتب نجم الدين محمد بن أبي العز مدرساً بالنظامية ... إضافة الى القضاء[٤] » . وهذا التعبير وإن كان مولداً فهو قريب من الجملة التي أفسدت باستعمالها لغير معناها .

وقال في الصفحة السادسة : « لغة القرآن ولغة الاسلام ، هكذا أرغب أن أعدها عاملين مختلفين في هذا المجال » . وقد تكلمنا على « رغب أن يفعل » في ذكرنا اوهام الشيخ رؤوف سالفا ، ونقلنا كلام ابن عقيل خاصة على الفعل«رغب» لأنه فضّله على غيره في جداله ، وليت العلامة الفاضل استفاد من كتاب الشيخ

---

(١) رحلة ابن جبير « ص٦٩ طبعة ليدن » .

(٢) المذكور « ص٢١٧ » .

(٣) « ص١٤٧ » .

(٤) المذكور « ص٤٥٦ » .

رؤوف جمال الدين حينما قدمه إليه لتقديمه بهذه المقدمة وقرأ في الصفحة التاسعة والعشرين « قال ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك ما نصه :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذن حرام

اي تمرون بالديار . وقد ذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنْ وأنّ) فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطرداً بشرط أمن اللبس كقولك : عجبت ان يدوا ... فاللبس في عبارة العلامة المقرظ قائم ، فانه يقال « رغبت في أن أعدهما » و « رغبت عن أن أحدهما » ، قال تعالى : « في يتامى النساء اللاتي تؤتوهنّ ما كتب لهنّ وترغبون أن تنكحوهُن[1] » .

قال العلامة الزمخشري : وترغبون أن تنكحوهن . يحتمل (في أن تنكحوهن) لجمالهن ، و (عن أن تنكحوهن) لدمامتهنّ ، وروي أن عمر بن الخطاب ـ رضي ـ كان إذا جاءه ولي اليتيمة نظر فان كانت جميلة قال : زوّجها غيرك والتمس لها من هو خير منك ، وإن كانت دميمة ولا مال لها قال : تزوجها فأنت أحق بها[2] » . قال ابن هشام : » واشترط ابن مالك في (أنْ وأنْ) أمن اللبس فمنع الحذف في (رغبت في أن تفعل) أو (عن أن تفعل) لاشكال المراد بعد الحذف ، ويشكل عليه (وترغبون أن تنكحوهن) فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد[3] » . وكأن ابن هشام لم يقرأ قول العلامة الزمخشري في كشافه فهو دفع للاشكال ، ورفع للاختلاف ، فالصواب أن يقول العلامة المقرظ : « هكذا أرغب في أن أعدهما عملين مختلفين » . ولا سيما بعد علمه أن مؤلف المناقشات جادل وناضل ، وأطال وأحال من أجل حرف الجر ، وأعانه هو نفسه على الجدال والنضال والاطالة بتقديم الكتاب .

---

(١) سورة النساء « الاية ١٢٧ »

(٢) الكشاف « ١ : ٢٢٩ طبعة المطبعة البهية بالقاهرة » .

(٣) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ج٢ ص١٦ طبعة مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

المفاهيم

وقال ـ أيده الله تعالى في الصفحة السادسة : « وحاجة الباحث عن القرآن أن يستوعب معاني مفرداته ومفاهيم جمله ودقائق تراكيبه وإشارات أساليبه » . ومفاهيم جمع مفهوم ، والشيخ رؤوف جمال الدين لا يرتضي هذا الجمع لأنه لم يرد في قواعد الائمة الثقات عنده ، ألم يقرأ قوله في الصفحتين ٧٥ و٧٦ : « وأخيراً إن ما لم يرد عن العرب برواية أيمة علماء العربية مهما كان نوعه في مفرداته أو قواعده أو في خطها وإملائها يجب أن يستر ولا ينشر ففيه ما فيه من ضرر نبه عليه الأقدمون فوضعوا علوم العربية لصيانتها ، ووقف قليل من المتأخرين[1] بناءاً على ما جاء في تلك العلوم من قواعد مدافعين عن حماها مستهجنين تلك المصطلحات رادّين عليها لئلا ينخدع بها الشباب المثقف[2] ولئلا تدخل ضمن العربية في الزمن القادم » .

فليستر العلامة الجليل « مفاهيمه » لئلا يراها الشيخ رؤوف جمال الدين ، فتسوء العاقبة ، قال الشيخ تقي الدين الهلالي : « الوصف المضاهي لمكتوب[3] في الوزن إن كان لعاقل وجب جمعه على مفعولين قال تعالى : إنهم لهم المنصورون . وقال تعالى : أإنّا لمردودون . وهو في القرآن كثير ، فان كان لما لا يعقل جمع بالألف والتاء كقوله تعالى : واذكروا الله في أيام معدودات . وقال تعالى : الحج أشهر معلومات ... وأصاب الشنقيطي في اعتراضه على من جمع مشهوراً على مشاهير ولكن العرب جمعت مشؤوماً على مشائيم ، ووردت ألفاظ أخرى مثله وذلك نادر لا يقاس عليه[4] » . وقد كنا نقلنا قول الشيخ كاملاً في الذي قدمنا من النقد ، ثم وجدنا في الاعادة إفادة . ونحن لا نذكر الاحتجاج لصحة « جمع مفهوم على مفاهيم[5] » لأنه مخالف لرأي الأئمة الذين لا يثق الشيخ رؤوف إلا

---

(١) كالشيخ رؤوف جمال الدين ، كما أحسب .

(٢) والشيوخ الاعلام ، كما نرى ، وعلى حسب دعواه .

(٣) ولمفهوم العلامة المقرظ .

(٤) رشيد رضا أو اخاء اربعين سنة « ص١١٩ ، ١٢٠ » .

(٥) يراجع كلامنا على جمع مشهور على مشاهير من هذا الكتاب «ص١٣٨».

بأقوالهم ، والعلامة المقرّظ موافق على رأيه فلا يفيده هذا الاحتجاج فائدة ، وإن كان الشيخ رؤوف استعمل « المشاهير » ولم يعلم أن علماء أوجبوا عليه « المشهورين » .

المعاجيم والمعجمات لا المعاجم

وقال في الصفحة السابعة : « فوضعوا المعاجم والدواوين والموسوعات لجمع مفرداتها ... وحتى مؤسسي مدارسها منهم وواضعي معاجمها » وقال في الصفحة الثامنة : « لمؤلفي المعاجم ... لتأليف المعاجم ... ورواد المعاجم اللغوية » .

أراد بالمعاجم جمع المعجم أي المعجمات والمعاجيم ، مع أنّ المعاجم جمع المعجم على وزن المذهب وهو موضع العجم أي العض للاختبار : اختبار الصلابة أو الرخاوة على حسب الشيء المعجوم ، ودخلت الكلمة ميدان المجاز ، قال العلامة الزمخشري في أساس البلاغة : « وفلان صلب المعجم . لمن إذا عجمته الأمور وجدته متيناً » وقال في ص د ق من الأساس : « وفلان صدق وصدق المعاجم » . فالمعاجم جمع المعجم بالمعنى المذكور ، أما « المُعجم » بضم الميم فالقاعدة في جمعه زيادة الألف والتاء فيكون « المعجمات » . ويجوز عندي جمعه جمع تكسير بشرط أن تطبق عليه قاعدة الأسماء المضمومة الميم كالمفطر والموسر والمنكر والمطفل والمخبّل والمخنّث فيكون « المعاجيم » كالمفاطير والمياسير والمطافيل والمخابيل والمخانيث ، ويجوز حذف يائه لوزن الشعر حسبُ ، أو لخوف الالتباس .

واضع أول معجم عربيّ

وذكر العلامة الفاضل في الصفحة السابعة والصفحة الثامنة : « أفاضل العلماء الأعيان الذين خدموا اللغة العربية في نحوها وصرفها وقواعدها الأخرى ومعجماتها وآدابها وحرصُوا عليها حرصاً شديداً لصيانتها وتيسيرها » وقال : « الملحوظ أنّ كثيراً من هؤلاء الأيمة لم يكونوا عرباً بالسلالة » . وذكر من

الأعاجم سبعة مشهورين اشتهر علمهم ، وشاع فضلهم وبقيت آثارهم اللغوية ، وتآليفهم اللغوية وقال : « وذكرت هؤلاء على سبيل المثال لا على سبيل الحصر فأعلام اللغويين غير العرب يفتقر في احصائهم الى إفراد كتاب وذكرت هؤلاء لأنهم من رواد المعاجم اللغوية الذين نهج خلفهم الباقون وبعضهم من مؤسسي المدارس وضع هذا النوع من التأليف » • وقال الشيخ رؤوف معلقاً على قوله هذا : « لعل سماحته يعرض بأستاذنا القائل • ولا عبرة بأقوال الأعاجم من النحويين » ففي كل هذا نعرة منكرة ، وجلية متعصبة محرّرة ، فمن ذا الذي أنكر هؤلاء الأعاجم وأولئك العجم وفضلهم العظيم في العناية باللغة العربية والاتقان في التأليف بها وهذه آثارهم العلمية متداولة ، ومؤلفاتهم اللغوية خالدة على وجه الدهر ؟ وكيف أستطيع إنكارها ولماذا ؟ إنما أراد الشيخ رؤوف أن يهول ويعول ويجلب لأني ذكرت أن جملة من الجمل الواردة في كتب النحو وهي « قسم الشيء الى كذا وكذا » من عبارات بعض الأعاجم الفضلاء ، لأن منهم من كان يخطيء الصواب في استعمال أحرف من حروف الجر ، كوضع « إلى » موضع « على » في هذه الجملة فقلت قولاً خاصاً بعبارة مخصوصة : « ولا عبرة بأقوال الأعاجم من النحويين » • ولم أقل من اللغويين ، فالأعجمي المقيم في موطن لغته معذور في ذلك ، ومعنى قولي المذكور لا يخفى على الأديب ، وهو أنّ الأعجمي النحوي إذا أخطأ في استعمال حرف من الحروف في أثناء كلامه لا يصح اتخاذ قوله شاهداً على فصاحة العبارة التي عبّر بها •

ومن الثابت في التاريخ أن واضع أول معجم لغوي عربي كان عربياً وهو الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي واضع كتاب العين الذي هو عين المعجمات اللغوية • وهو الذي نهج خلفه اللغويون ، لا الأعاجم الذين ذكرهم العلامة الجليل المقدّم لكتاب الشيخ رؤوف ، وإذا أخذنا بقول بعض العلماء وهو إسحاق ابن ابراهيم الحنظلي الفقيه اعتددنا الليث بن رافع بن نصر بن سيار مشاركاً له في تأليف العين ، وسماه بعضهم الليث بن المظفر بن نصر بن سيار[1] وهو عربي

---

(1) معجم الأدباء « ٦ : ٢٢٢ ـ ٢٢٧ طبعة مرغوليوث الاولى » •

فابتداع المعجمات اللغوية العربية من مآثر العرب ولا غرابة في ذلك فهم أحق الناس بالحفاظ على لغتهم وآدابها وأحوج الى ابتداع مايحفظونها به وما يجمعونها فيه • وأياً كان الأمر فأجمع كتابين للغـة العربية وأحسن الكتب اتقاناً لها لسان العرب تأليف ابن مكرّم العربي الأنصاري وتاج العروس تأليف السيد محمد مرتضى العربي الهاشمي العلوي ، ويليهما في استيعاب اللغة في التأليف الحسن بن محمد العربي القرشي العدوي العمري المعروف بالصاغاني مؤلف التكملة والعباب ومجمع البحرين(*) ، ورواة اللغة المشهورون السابقون هم الأصمعي العربي وابن الأعرابي العربي وأبو العميثل عبدالله بن خليد الأعرابي المتوفى سنة « ٢٤٠ هـ » مؤلف الكتاب « المأثور » فيما اتفق لفظه واختلف معناه وقد عثر على قسم منه « فريتس كرنكو » المستشرق الألماني ونشـره بالطبع الآلي في لنـدن سنة ١٩٢٥ وقوامه ثمان وثمانون صفحة •

المعجمات لا القواميس

وقال ـ حفظه الله ـ في الصفحة التاسعة : « وكثرت فيهـا المعاجم ـ يعني المعاجيم ـ والقواميس » ، ونحن نعلم أنه ليس في كتب اللغة ما سمي القاموس إلا كتاب قاموس الفيروزأبادي ، وليس لها أصحّة بل صحاح واحـد للجوهري ، وليس لها بوارع بل بارع واحد للقالي وليس لها محكمات أو محـاكيم بل محكم واحد لابن سيده وليس لها أسس بل أساس واحد للزمخشري وليس لها مغاريب بل مغرب واحد للمطرزي وليس لها أعبّة بل عباب واحد للصغاني وليس لها مصابيح بل مصباح واحد للفيومي وليس لها ألسنة بل لسان واحد لابن مكرم الأنصاري وليس لها تيجان بل تاج واحـد للزبيدي ، فالصواب الاكتفـاء بالمعجمات أو المعاجيم لئلا يضطرب أمر التسميات في الكتب اللغوية وهذه المقدمة البارعة النفيسـة ينبغي أن لا تشان بالألفاظ العامية •

(*) أخذ هذا الاسم بعض العلماء الأعيان المتأخرين عن عصره بعدة عصور وهو فخرالدين الطريحي وسمّي معجمه « مجمـع البحرين » • ولمجمع البحرين الذى للصاغاني نسخة في دار كتب السلطان بايزيد بأستنبول كانت فى خزانة بهاء الدين علي بن عيسى الاربلي •

الاراءة غير الرؤية

وقال المقرظ الاول العلامة الجليـل الثاني في الصفحة ١٦١ من الكتاب : « أتحفني عزيزي الأديب الفضل السيد رؤوف جمال الدين برؤية هذا الكتاب الجليل » • والاتحاف هو تقديم تحفة حسية أو معنوية إلى إنسان آخر ، وهي هاهنا « الرؤية » • فكيف قدّم إليـه عزيزه الشيخ رؤوف جمال الدين هـذه « الرؤية » ؟ مع أنه بصير ، والحمد لله تعالى على ذلك ، يُبصر ويقرأ ؟ ولماذا أناب عيني الشيخ رؤوف عن عينيه ؟! لعله أراد « أتحفني باراءتي هذا الكتاب » فأخطأ الصواب ، وأيا كان الأمر فالأعمال بالنيّات ، ولكن النيات غير العبارات التي يجب أن يفهمها السامع أو القارىء ، غير المؤوف •

وبالرغم ••• فانـّي

وقال ـ أطال الله بقاءه ـ : « وبالرغم من أن الظروف والمشاغل لم تسمح لي بالتفرغ لاستيعاب الكتاب ومطالعته بصورة كاملة فاني لا يسعني إلا أن أعرب عن سروري بهذا العمل العلمي » • فالظروف بهذا الاستعمال ترجمة من اللغـات الأعجمية ، ولفظها بالفرنسية « سيركونـستانس » وترجمتها الصحيحة « الحال » لا الظرف ، في هذه العبارة ، قال الجوهري : « الظرف : الوعاء ومنـه ظروف الزمان والمكان عند النحويين » • وليس معقولاً أن تكون « الظروف النحوية » قد عاقته عن التفرغ لاستيعاب الكتاب ، أو أوعية الطعام ، فالظروف النحوية من النحو ، والكتاب في النحو ، وقوله « وبالرغم من أن الظروف ••• فانـّي » • فيه أن استعمـل « الرغم » هذا من التعابير الأعجمية المترجمة من اللغة الفرنسية وأصل التعبير الفرنسي « أنْ دَيبي دي » • وأنا كأصحاب التيسير لا أرى بأساً في اقتباس التراكيب الأعجمية المترجمة ما لم تخالف المعنى المُراد أو تشذ عن طبيعة اللغة العربية ، وهذه العبارة فيهـا ما خالف المعنى الذي أراده العـلامة الفاضل ، فان « الظروف والمشاغل » هي (التي لم تسمح له بالتفرغ لاستيعاب الكتاب) فكيف

أصابها « الرغم » أو « الارغام » وهي قاهرة له لا مقهورة وقاسرة لا مقسورة ؟ أفيقال : « ومع أنَّ فلاناً المقهور القاهر أو المغلوب الغالب أو المقسور القاسر » ؟ فهذا ضرر اقتباس العبارات المترجمة من اللغات الأعجمية بغير تروئة ولا تبين . وقوله « فانّي » فصل ما بعد « إنَّ » عما قبلها ، فبقيت جملة « بالرغم » بلا متعلق هكذا ادّعى النحويّون الذين لا يثق الشيخ رؤوف إلا بأقوالهم ، فليسأل الشيخ رؤوف لعله يجد له جوازاً عند بعضهم فاني لا أومن من أقوالهم إلا بما أجده في كلام العرب الفصحاء .

دراسات في اللغة لا عنها

وقال في الصفحة نفسها : « وما أجـدر شبابنا ... بمثل هـذه الدراسات الجليلة عن اللغة العربية » فاستعمل « عن » مكان « في » والصواب « دراسات في اللغة » لأنه يقال : درس اللغة ، قال الجوهري في الصحاح : ودرست الكتـاب درساً ودراسة » . ومنه قول الشاعر وهو من الشواهد النحوية المشهورة :

هذا سُراقة للقرآن يدرسـه ... والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

وإن أراد بعض النحويين أن الضمير في « يدرسه » راجع إلى مضمون يدرس أي يدرس الدرس فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل . قال : وإنمـا لم يجز عوده للقرآن لئلا يلزم تعدي العامل الى الضمير وظاهره معاً[1] » . فحرف الجرّ « عن » لا يستعمل في مادة « درس » كلها فضلاً عن « درس اللغة أو الكتاب » ، فأشهر معاني « عن » : المجاوزة وإفادة البعد عن مجرورها ، وليس هذا موجوداً في « درس اللغة » لأن الدرس مباشرة الدارس للّغة بالحرث ، ودخول لادراكه فيها ، فعلى هذا احتاجت العبارة إلى « في » الظرفية ، ويجوز أن يقال : « دراسة للّغة » ، رجوعاً الى الأصل .

(١) خزانة الأدب لعبدالقادر بن عمـر البغدادي » ج١ ص ٣١٩ طبعـة دار العصور » .

كشفه غير كشف عنه

وقال العلامة الجليل في تلكم الصفحة : « وكشف كنوزها وطاقاتها الكبيرة ونظامها البديع » . وقد أراد « الكشف عن كنوزها » ، ومن العجيب أنه قال قُبيل ذلك : « وكشف فيه عن سعة اطلاع » فسوّى بين « كشف عنه » و « كشفه » . مع أن الجملة الأولى فيها إيجاز هو حذف المفعول به والأصل « كشف الغطاء أو الستار أو الحجاب أو كل شيء ساتر ومُوارٍ أو ما يغطي من الأمور المعنوية ، والجملة الثانية ، أُريد بها إزاحة ما يستر عن الشيء المستور حسبُ ، فمعنى قوله : « كشف كنوزها » هو « أزاحها وأماطها وأزالها عن موضعها ، وهو معنى غير مُراد ، والمُراد « وكشف عن كنوزها » . قال ابن فارس في مقاييس اللغة : « الكاف والشين والفاء أصل صحيح يدل سَرو الشيء كالثوب يُسرى عن البدن ، يقال : كشفت الثوب وغيره أكشفه » ، وجاء في لسان العرب : « الكشف : رفعك الشيء عما يواريه ويغطيه ، كشفه يكشفه كشفاً وكشّفه ... » وفي أساس البلاغة « كشف عنه الثوب وكشفه ... ومن المجاز : كشف الله غمه وهو كشّاف الغمم » ، وقال الراغب الاصبهاني في مفردات غريب القرآن : « كشف الثوب عن الوجه وغيره ، ويقال : كشف غمّه ، قال تعالى ، وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو » .

وهذا كتاب الله تعالى حكماً بيننا وبينه ، قال تعالى في سورة ق « لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد » . فالمكشوف هو الغطاء وما جرى مجراه من الحسيّات والمعنويات كالغمّ ، وقد يحذف المفعول به كقوله تعالى في سورة النمل : « فلما رأته حسبته لجّة وكشفت عن ساقيها » أي : وكشفت ثوبها عن ساقيها كما يفعل الخائض للماء الضحل ، ولابد للأشياء المادية كالكنوز والمعنوية كالطاقات من استعمال « عن » فالفصيح أن يقول العلامة : « والكشف عن كنوزها وطاقاتها» كما قال : «وكشف فيه عن سعة اطلاع» فهذا هو القول الصحيح الفصيح ، قال الامام علي ــ ع ــ على ما ورد في نهج البلاغة : « فان في الناس عيوباً

الوالي أحق من سترها ، فلا تكشفن عما غاب عنك منها ، فانما عليك تطهير ما ظهر لك[1] » • وفي كلام الله تعالى وكلام الامام علي ـ عليه السلام ـ غنى عن تطلب الفصاحة في غيرهما •

كيف يستعمل التّلو ؟

وقال في الصفحة ١٦٢ : « ويحقق على يديه المكاسب تلو المكاسب للغة القرآن » ، ويحق لي أن أسمي هذه الجملة « أم الأوهام » ففائدة التعريف بالألف واللام في لغة القرآن الكريم ضاعت فيها ، وصار الاسم المتمكن الأمكن ظرفاً خالصاً غير متمكن ، والجمع مفرداً وأفلت زمام الاعراب من القارىء فلا يدري كيف ينطق بكلمة « تلو » من حيث الاعراب ، فالحفاظ على فائدة التعريف الضرورية كان يوجب عليه أن ينكر « المكاسب الأولى » فيقول : « ويحقق على يديه مكاسب أخرى » • قال تعالى في سورة الحج : « لكم فيها منافع الى أجل مسمّى » وقال في سورة المؤمنون : « ولكم فيها منافع كثيرة ومنها تأكلون » • وقال في سورة يس : « ولهم فيها منافع ومشارب أفلا يشكرون » وقال تعالى في سورة طه : وأهشّ بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى » ، فلم يقل المنافع ولا المآرب بالتعريف •

وتعريفه « المكاسب » الثانية لم يترك مكاسب لغيره ممن خدم لغة القرآن منذ ظهور هذه الخدمة حتى ظهور كتاب « المناقشات » • ولو أراد مكاسبه بأعيانها لوجب عليه أن يقول « هذه المكاسب » • قال تعالى في سورة الأنعام : « ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن » وقد حرّمها وعرّفها فشمل التحريم جميعها ، وقال في سورة القصص : « وحرّمنا عليه المراضع من قبل » ، فاستغرق التحريم جميع المرضعات المأجورات ، ولو أراد الجنس لوجب أن يقول « المكسب » بالافراد ، وهو يفيد الجمع أيضاً مع أن المكاسب أنواع وضروب وهو يريدها

(١) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ١٢٢ طبعة البابي الاولى » •

كذلك ، ثم إنه لم يذكر هذه المكاسب في تقريظه قبل ذلك فيقال إنه ذكر « مكاسب معهودة » ونأتي الى « التّلو » فقد ذكرنا أنه اسم متمكن أمكن لا ظرف ، جاء في لسان العرب : « والتلو : ولد الشاة حين يفطن من أمّه ويتلوها والجمع أتلاء، والأنثى تلوة ... والتلو : ولد الحمار لاتباعه أمّه [قال] النضر : التلوة من أولاد المعزى والضأن التي قد استكرشت وشدنت ، الذكر : تلو ، وتلو الناقة : ولدها الذي يتلوها . والتلو من الغنم التي تُنتج قبل الصفرية » ثم قال : « يقال للجدي إذا فطم وتلا أمّه تلو ، والأنثى تلوة » . وجاء في المصباح المنير « تلوت الرجل أتلوه تلوّاً على فعول : تبعته فأنا له تال وتلو وزان حمل » . وفي القاموس « والتّلو بالكسر ما يتلو الشيء والرفيع وولد الناقة يُفطم فيتلوها جمعه أتلاء وولد الحمار وبالهاء للأنثى » . وكل هذه المعاني لا تفيدنا المعنى الذي أراده المقرظ العلامة ، لأنه أراد « التلوّ » بوزن السمو والاتباع واللحاق ، فالتصحيح التركيبي والتصحيح المعنوي لجملة العلامة هما « ويحقق مكاسب أتلاء هذه المكاسب » والأتلاء جمع التلو ، و « يحقق مكاسب تتلو هذه المكاسب » و « يحقق مكاسب تالية لهذه المكاسب » و « يحقق مكاسب تكون أتلاءاً لهذه المكاسب » ولا يصح التركيب مع بقاء المعنى مختلاً في جملة إلا إذا أتى بنصّ على أن « التلو » يكون مفرداً مع المفرد والمثنى والجمع ، أو يجوز إفراده مع الآخرَين في الأقل.

لو أنّ عراقياً

ونخلص من الفضلاء المتألبين المجلبين علينا الى العلامة النبيل المجلب المؤلب المقرظ الثاني الشيخ عبدالمهدي مطر ــ أطال الله بقاءه ــ فنقول : قال في الصفحة ١٦٢ « حتى لو أن عربياً عراقياً قبل ألف سنة نشر اليوم » فيقال له : ماذا فعل قبل ألف سنة ؟ أسرق أم قتل نفسه أم تصدق أم خرس ؟ فالجملة ناقصة لأن الذهن يبادر الى أنها : لو أن عراقياً أنشر قبل ألف سنة[1] والصواب « عاش قبل ألف سنة » . والفصيح « أنشر اليوم » ومصدره الانشار ، جاء في

---

(١) قال الطرماح :

فلو أنّ حرقوصاً على ظهر قملة ... يكرّ على صفّي تميم لولّت

مختار الصحاح « نشر الميت فهو ناشر : عاش بعد الموت وبابه دخل ومنه يوم النشور ، و (أنشره الله تعالى : أحياه) ومنه قرأ ابن عباس ـ رضي ـ : كيف نُنشرها . واحتج بقوله تعالى : ثم اذا شاء أنشره . وقرأ الحسن : نَنشرها . قال الفراء : ذهب الى النشر والطيّ ، والوجه أن تقول : أنشرهم الله تعالى فنَشرُوا هم » . وهذا يعني أنه لا نشور الا بعد الانشار ، وقال تعالى في سورة الزخرف : « والذي أنزل من السماء ماءاً بقدر ، فأنشرنا به بلدة ميتاً ، كذلك تخرجون» ، وقال : «أم اتخذوا آلهة من الأرض هم يُنشرون» وقال : « إن هي إلا موتتنا الأولى وما نحن بمُنشَرين » . فالفصيح ما ذكرنا وهو اللغة الغالبة في القرآن ، ولو قال الفاضل « أُنشر فنشر » لجاز عند اللغويين .

وقال : « فلا يستطيع المفاهمة معه » أراد « التفاهم معه » على حسب التعابير المولدة ، وإلا فالعبارة الفصيحة « فلا نراهما يستطيعان أن يتفاهما » . أما قوله « المفاهمة معه » فخطأ لأنه لا يقال : « فاهمتُ مع زيد » كما لا يقال « قاتلت مع زيد » إذا أريد « قاتلته » وإنما يقال على سبيل التمثيل : « جادلت مع زيد فلاناً » إذا كنت في حيّزه وإلباً على فلان . ولا بأس بأن نذكر شاهداً قال زهير بن القين : إنا غزونا البحر ففتح الله علينا وأصبنا غنائم فقال لنا سلمان الفارسي ـ رح ـ : أفرحتم بما فتح الله عليكم وأصبتم من الغنائم ؟ قلنا : نعم . فقال إذا أدركتم شباب آل محمد فكونوا أشد فرحاً (بقتالكم معهم) مما أصبتم اليوم من الغنائم[1] ، فالصواب أن يقول : « فلا نراه يستطيع مفاهمته أو المفاهمة له » بلام التقوية .

القواميس أيضاً

وقال في الصفحة ١٦٢ والصفحة ١٦٣ « بانشاء قواميس ... سبر تلك القواميس » وقد تكلمنا على القواميس في بيان أوهام العلامة المجلب المؤلب الثاني ، فيحسن بالقارىء أن يقرأ كلامنا هناك إن شاء .

(١) الارشاد للعلامة المستحق لهذا اللقب الشيخ المفيد محمد بن النعمان « ص ٢٠٢ طبعة أصبهان » .

تكفّل به لا تكفله

وقال في الصفحتين ١٦٢ و ١٦٣ « بانشاء قواميس ضخمة تتكفل ضبط الكلمة العربية الأولى » . باستعمال « تتكفّل » متعدياً بنفسه الى مفعول به ، وهو لا يتعدى إلا بحرف الجر الباء ، وليته استفاد فائدة مما كتبه مؤلف كتاب المناقشات في كلامه على نزع الخافض[1] فقد قرظه وحرض مؤلفه بطريقة أدبية بارعة اثنى بها عليّ ثناءاً حسناً يستوجب مني الشكر المستدام له ولولا أنه أعان عليّ ما عرضت له بكلمة نقد . ورأى انه « كشف عن جملة كبيرة من (الاشتباهات) ، وقعتُ فيها عن غير قصد[2] » . أفليس منها « نزع الخافض » أيتها العلامة الضليع ؟ قال الجوهري في الصحاح : « وتكفّل بدينه تكفلا » . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « وكفل عنه لغريمه بالمال وتكفّل به » وقال المطرزي في المغرب : « وقد كفل عنه لغريمه بالمال أو بالنفس وتكفل به » . وورد في لسان العرب « ابن الأنباري ، في قولهم ، وقد تكفلت بالشيء » معناه قد ألزمته نفسي وأزلت عنه الضيعة والذهاب وهو مأخوذ من الكفل ، والكفل ما يحفظ الراكب من خلفه ... وذو الكفل نبي من الأنبياء – ص – ... وقال الزجاج : إن ذا الكفل سمّي بهذا الاسم لأنه تكفل بأمر نبيّ في أمته فقام بما يجب فيهم . وقيل : تكفّل بعمل رجل صالح فقام به » ، وجاء في القاموس « وقد كفل بالرجل كضرب ونصر وكرم وعلم كفلا وكفولاً وكفالة وتكفل » ، وترك الفعل « تكفّل » بلا مفعول به ليعود الى « كفل به » بالعطف ، ولو كان متعدياً بنفسه لقال : « وتكفله » . وورد في المصباح المنير « قال ابن الأنباري : تكفلت بالمال ، التزمت به وألزمته نفسي ، قال أبو زيد : تحملت به » . وقال الامام علي –ع– : « واعلم أن الذي بيده خزائن السماوات والأرض قد أذن لك في الدعاء وتكفل لك

---

(١) المناقشات « ص ٢٨ » .

(٢) المناقشات ١٦٣ .

بالاجابة » وقال على ما ورد في نهج البلاغة أيضا[1] : « فإنه ـ جل اسمه ـ قد تكفّل بنصر من نصره وإعزاز من أعزّه[2] ، وقال أعين بن صبيعة المجاشعي للامام علي ـع ـ : « أنا إن شاء الله أكفيك يا أمير المؤمنين هذا الخطب وأتكفل لك بقتل ابن الحضرمي أو إخراجه من البصرة[3] » • وقال عبدالملك بن مروان للأخطل : « من يتكفّل بك » قال : « أمير المؤمنين[4] » • وقال منصور الاصبهاني :

أصيرتم كسائي قهرمانا تكفّل بالغداء وبالعشاء[5]

وقال العنبري الأصبهاني :

يامن تكفّل بأسهم[6] وسماحه للناس بالاكثار والاقلال[7]

وقال أبو سعيد السيرافي : « ولو قصدوا أن يكذبُوا ما استطاعوا وأنّ السكينة نزلت عليهم والحق (تكفّل بهم) والخطأ تبرأ منهم[8] » •

فهذه نصوص لغوية وشواهد على صحة ما ذكرناه تثبت خطأ الشيخ العلامة عبدالمهدي مطر في حذفه الباء ، فالخطأ مثبت عليه باستشهاد كلام الامام عليه السلام ومن بعده وبحكم الكتاب الذي قرظه وأنهضه أعني مناقشات الشيخ رؤوف جمال الدين •

معنى « أمامك »

وقال ـ أيده الله ـ في الصفحة ١٦٣ : « فكنت تشاهد العربية الفصيحة حاضرة أمامك في أي عصر كنت » • أراد بقوله « أمامك » : تجاهك وبازائك

(١) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ٣٢ »
(٢) المرجع المذكور « ص ١١٩ » •
(٣) المذكور « مج ١ ص ٣٥٢ » •
(٤) الأغاني « ١١ : ٢٥ طبعة دار الكتب المصرية » •
(٥) طبقات الشعر لابن المعتز « ص ٣٥١ طبعة دار المعارف بالقاهرة » •
(٦) قال ناشره: كذا بالاصل ولعلها: بأسه وسماحه أو باسهم وسماحهم •
(٧) الطبقات المذكورة « ص ٣٥٨ » •
(٨) الامتاع والمؤانسة « ١ : ١١٣ » •

وقبالك وقبالتك » وما جرى مجراهنّ ، على سبيل تشبيه المعنويات بالحسيّات ، فأخطأ الصواب بهذا اللفظ ، لأنه يمثل اللغة العربية غاضبة مولية ظهرها إياه مع حضورها وغير مستقبلة له ولو كانا سائرين لهان الأمر ، وإن يرد الشيخ أن يعرف معنى « أمام » فليتذكر وقوف « الامام » في الصلاة ، فالاسمان من أصل واحد ويدلان على وجهة واحدة ، فالامام يقف « أمام » المصلين المؤتمين به ويؤمّهم ، أي يوليهم ظهره ولا يستقبلهم ، ولذلك ولغيره سمي « إماماً » . فالشيخ ـ حفظه الله ـ ما يعرف معنى « أمام » ، قال أبو مخنف في بعض أخبار حرب الجمل : « وبلغنا أنّ عبدالرحمن بن طود البكري قال لقومه : أنا والله قتلت عمراً وإن الأشتر كان بعدي (وأنا أمامه) في الصعاليك ، فطعنت عمراً طعنة لم أحسب أنها تجعل للأشتر دوني ، وإنما الأشتر ذو حظ في الحرب وإنه ليعلم أنه كان (خلفي) ولكن أبى الناس إلا أنه صاحبه[1] » . وجاء في ذكر آداب المتعلّم وما يجب عليه للمعلم مما نسب الى أمير المؤمنين علي ـع ـ « وأن تعظمه وتوقره ما حفظ أمر الله وعظّمه (وأن لا تجلس أمامه[2]) » . أي أن لا توليه ظهرك . وقال ـع ـ : « فكونوا كالسابقين قبلكم (والماضين أمامكم) قوّضوا من الدنيا تقويض الراحل وطووها طيّ المنازل[3] » . وقال حماد عجرد في منيعة جارية أبي عمرو بن العلاء وكانت رسحاء عظيمة البطن :

لو تأتى لك التحول حتى ... تجعلي خلفك اللطيف (أماما)
ويكون القدّام ذو الخلقة الجز ... لة خلقاً مؤثلا مستكاما
لاذن كنت يا منيعة خير الناس ... خلفاً وخيرهم قداما[4]

وقال ابن علقمة سنة ١٥ هـ :

أرّق عيني أخوا جذام ... كيف أنام وهما أمامي
إذ يرحلان والهجير طامي ... أخو حُشيم وأخو حرام[5]

---

(١) شرح نهج البلاغة « مج ١ ص ٨٧ طبعة البابي الاولى » .
(٢) الشرح المذكور « مج ٤ ص ٥٣٧ » .
(٣) المذكور « ٢ : ٥٠٩ » .
(٤) الأغاني « ١٤ : ٣٥٠ طبعة دار الكتب المصرية » .
(٥) تاريخ الأمم والملوك « ٤ : ١٥٦ طبعة المطبعة الحسينة » .

ولو لم يكن قول الشيخ على سبيل تشبيه اللغة بالانسان المائل تجاه الانسان لجاز تعبيره .

حاز الشيء لا حاز عليه

وقال ـ حفظه الله تعالى ـ في الصفحة نفسها : « فحاز على الشهرة العظيمة في هذا المجال اللغوي » . وقد جاد على الفعل « حاز » بحرف جرّ هو « على » ، مع استغنائه عنه ، بعد سلب الباء من جملة « تكفّل به » وليته لم يفعل الفعلين ، فالفعل « حاز » يتعدى بنفسه الى مفعول به يقع عليه الحوز أي الحيازة . قال الجوهري في الصحاح : « الحوز : الجمع وكل من ضمّ إلى نفسه شيئاً فقد حازه حوزاً وحيازة » . والذي في مقاييس اللغة لابن فارس « وكل من ضمّ شيئاً الى نفسه فقد حازه حوزاً » عدّاه بنفسه أيضاً ، وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « حاز المال واحتازه لنفسه وعليك بحيازة المال وحاز الابل : ساقها الى الماء وحوّزها » . وقال المبارك بن الأثير في النهاية : « فيه أن رجلاً من المشركين جميع اللأمة كان (يحوز المسلمين) أي يجمعهم ويسوقهم . حازه يحوزه : إذا قبضه وملكه واستبد به » . وورد في لسان العرب في تفسير الماحوز « وقال بعضهم هو من قولك : حزت الشيء إذا أحرزته » وقال : « الحوزي المتوحد وهو الفحل منها وهو من حزت الشيء إذا جمعته أو نحيته » وقال : « وحزت الأرض إذا أعلمتها وأحييت حدودها ، وقال في التحيّز : «وقال سيبويه هو تفيعل من حزت الشيء » وقال : « والحوز : الجمع وكل من ضمّ شيئاً إلى نفسه من مال أو غير ذلك فقد حازه حوزاً وحيازة وحازه إليه واحتازه إليه » . وفي المصباح المنير « حزت الشيء أحوزه حوزاً وحيازة : ضممته وجمعته ، وكل من ضمّ إلى نفسه شيئاً فقد حازه ، وحازه حيزاً من باب سار ، لغة فيه وحزت الابل باللغتين سقتها » . فالنصوص اللغوية متضافرة في تعدّي « حاز » بنفسه على اختلاف معانيه ، والشيخ الجليل يعلم أن تلميذه الشيخ رؤوف جمال الدين أقام النكير علينا وأيّده هو فيه لأنا قدّرنا (لدلوه) باءاً جارّة ، في الاعراب ، والتقدير شيء موهوم ، فكيف يزيد الشيخ جملة « حاز » حرف جرّ مكتوباً مقروءاً ؟

ولو كان قول الشيخ شعراً لقلنا إنه مضطر ولكنه ناثر حرٌ مختار ولله الحمد .

وكتب يعقوب بن الليث الصفار للخليفة المعتمد على الله وهو من شعر الشعوبية :

أنا ابن الأكارم من نسل جَمْ وحـائز إرث ملوك العجَمْ (*)

قرأ على فلان

وقال – أيده الله تعالى – في الصفحة ١٦٤ : « وكان جمال الدين[١] في بعض الأحيان يزورني في داري فيقرأ لي بعض فصول المناقشات » ، وقد أشرنا في حاشية الصفحة الثالثة من هذا الرد إلى غلطه في استعمال اللام بدلاً من «على» في قوله « قرأ لي » وهو يريد « قرأ علي » لأن « قرأ لي » إن جاز فهو لا يُغني الفعل عن استعمال « على » قال الله تعالى : « وقرآناً فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلنـاه تنزيلاً[٢] » وقال عز من قائل : « وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون[٣] » . وقال الحجاج بن يوسف جبّار ثقيف : « وإني أقسم بالله لا أجد رجلاً تخلف بعد أخذ عطائه بثلاثة أيام إلا ضربت عنقه ، يا غلام (اقرأ عليهم) كتاب أمير المؤمنين[٤] . وجاء في كتاب كليلة ودمنة – ص ٢٦٦ – « فلما عرف قولهم وقول دمنة دعا أمّه فقرأ عليها ذلك » . ونحن نذكر هذا الشاهد وغيره بعد كتاب الله تعالى للدلالة على استمرار استعمال الفصيح والصحيح . أمّا « قرأ الكتاب لفلان » فيجوز استعماله للتلمذة كأن يقرأ تلميذ كتاباً على شيخ لتلميذ آخر من طلاب العلم ، جاء في أول الكامل تأليف المبرد » قال : حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش قراءة عليه ، قال : (قُرئ لي هذا الكتاب على أبي العباس) محمد بن يزيد المبرد[٥] » . ففي هذه الفقرة شاهدان أحدهما

(*) معجم الأدباء « ١ : ٣٢٢ طبعة مرغوليوث الاولى » .

(١) الذي على غلاف الكتاب « رؤوف جمال الدين » لا جمال الدين ، قال تعالى : « ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله » . فان كان جمال الدين لقباً لرؤوف فلا اعتراض عليه .

(٢) الاسراء « ١٠٦ » .

(٣) الانشقاق «٢١» .

(٤) الكامل في الأدب « ١ : ٢٧٣ طبعة المطبعة الأزهرية » .

(٥) المرجع المذكور « ١ : ٢ » .

قوله « قراءة عليه » لا « له » كما قال الشيخ ، والآخر « قُرِئ لي ... على ابي العباس » فاجتمع الحرفان في جملة واحدة ، كما ذكرت آنفا ، فان أراد الشيخ الجليل عبدالمهدي مطر أنه كان يدرس كتاب المناقشات سماعاً على مؤلفه ويقتبس منه علماً ، حداه على تقريظه فقوله صحيح ، ولعله أراد ذلك ونحن غافلون ، فنحن نعتذر إليه من هذه الغفلة .

في الأقل لا على الاقل

وقال ـ أطال الله بقاءه ـ : « ويجوز أن يكون للدكتور رأي فيها بالموافقة أو على الأقل بالرضا » . وقد أومأنا إلى غلطه في استعمال « على الأقل » بدلاً من « في الأقل » في حاشية الصفحة الثالثة من هذا الرد ، وقلنا : « أراد في الأقل » وهو تعبير فصحاء الأمة ، وقد ذكرنا الأدلة على صحة ما قلناه ، في تخطئتنا الشيخ رؤوف جمال الدين ، لأنه ارتكب هذا الخطأ ، فمن شاء الاطلاع على ذلك فليرجع إلى موضع الاستدلال .

البادرة للشر وأشباهه

وقال في تلكم الصفحة : « ولعل هذا يكون بادرة خير ، يفتح المجال لجماعة ينتصرون لآراء الدكتور فتنكشف الحقائق أكثر » وأنا معجب بهذه النفس المهذبة العلمية السامية ، المطلة على قراء تقريظه ، ومجبر على أن أدافع عن نفسي وأناضل من لا يعترف بحقي ولا يقدرني حق قدري الذي آتانيه الله تعالى ، من هؤلاء الأفاضل الأماثل الذين لسان حال كل منهم ينشد قول الكلحبة اليربوعي :

فقلت لكأس ألجميها فإنما نزلنا الكثيب من زرود (لنفزعا)

قال الشيخ « بادرة خير » وأشهر معاني البادرة عند أهل اللغة العربية أن تكون للشر وأشباهه ، فكيف تضاف الى الخير ؟ قال ابن فارس في مقاييس

اللغة : « وإنما سمي الخطأ بادرة لأنها تبدر من الانسان عند حدّة وغضب ، يقال : كانت منه بوادر أي سقطات ، ويقال : بدرت دمعته وبادرت : إذا سبقت فهي بادرة والجمع بوادر ، قال كثير :

إذا قيل هذي دار عزّة قادني إليها الهوى واستعجلتني البوادر ».

وقال الزمخشريّ في أساس البلاغة : « وهو مخشي البدرة وأنا أخاف بادرته وهي ما تبدر منه عند حدّته ، وتقول : فلان حارّ النوادر ، حادّ البوادر وأصابته بادرة السهم وهي طرفه من قبل النصل » وقال في الفائق : « أنشد نابغة بني جعدة ...

ولا خير في حلم إذا لم يكن له بوادر تحمي صفوه أن يكدّرا

... البدرة : الكلمة تبدر منك في حال الغضب[1] » . وقال المبارك بن الأثير في النهاية : « والبادرة من الكلام الذي يسبق من الانسان في الغضب ومنه قول النابغة : ولا خير في حلم ... » .

وورد في المغرب « بدر اليه ومنه كلام أي سبق والبادرة البديهة[2] ومنه البادرة وهي ما يبدو منك عند الغضب » وجاء في لسان العرب « والبادرة : الحدّة وهو ما يبدر من حدّة الرجل عند غضبه من قول أو فعل ، وبادرة الشرّ ما يبدرك منه ، يقال أخشى عليك بادرته ، وبدرت منه بوادر غضب أي خطأ وسقطات عندما احتدّ ، والبادرة البديهة ، والبادرة من الكلام : التي تسبق من الانسان في الغضب ومنه قول النابغة : ولا خير في حلم ... وبادرة السيف : شباته ، وبادرة النبات رأسه أول ما ينفطر عنه ، وبادرة الحنّاء أول يبدأ منه ، والبادرة : أجود الورس وأحدثه نباتاً ... والبادرة : الكلمة العوراء والبادرة الغضبة السريعة يقال : احذروا بادرته » . وفي المصباح المنير « وبدرت منه بادرة غضب : سبقت والبادرة الخطأ أيضاً وبدرت بوادر الخيل أي ظهرت أوائلها » . وفي القاموس عامّة ما نقلنا من اللسان .

---

(١) الفائق « ٢ : ١٠٤ طبعة البابي بالقاهرة » .

(٢) ذكر الجوهري في الصحاح « البديهة » قبله .

فهذه أشهر النصوص اللغوية للبادرة وأظهرها ، وبقي الاستشهاد عليها في واقع اللغة العربية ، وهي الراجحة المرجحة . قال الامام علي ـ ع ـ على ما جاء في نهج البلاغة : « ولا تبجحن بعقوبة ولا تسرعن إلى بادرة وجدت عنها مندوحة[1] » . ثم قال : « واحترس من كل ذلك بكف البادرة وتأخير السطوة حتى يسكن غضبك[2] » . ودست امرأة أبياتاً لعمر بن الخطاب ـ رض ـ فيها :

قل للأمير الذي تخشى بوادره مالي وللخمر أو نصر بن حجاج[3]

وقال الفرزدق يمدح الامام زين العابدين علي بن الحسين ـ ع ـ وكان أسمى من ذلك :

سهل الخليفة لا تخشى بوادره يزينه اثنان حسن الخلق والشيم[4]

قال البيانيون : مراد الشاعر أنه ـ ع ـ لم تكن له بوادر فتخشى وذلك حق ، وقال موسى الهادي لعمه ابراهيم بن المهدي : « أما والله لولا بادرة جهلك التي غلبت على صحيح عقلك لضربت الذي فيه عيناك[5] » . وذكر الجاحظ لثوب بن شحمة الشاعر :

إني لذو مرة تخشى بوادره عند الصياح بنصل السيف قراع[6]

وقال المبرد في حديث الأديب المجنون : « فبادرت مسرعاً خوفاً من أن تبدر منه بادرة»[7] .وقال أبو حيان التوحيدي: «ومتى لم تغفر لي الذنب البكر والبادرة النادرة فقد أعنتني على ما كان مني[8]» ، ونقل قول ابن سعدان العارض له : «ولك معه

---

(١) شرح نهج البلاغة « مج ٤ ص ١٢٠ » .

(٢) المرجع المذكور « ص ١٥٢ » .

(٣) المذكور « ٣ : ١٠٠ » .

(٤) راجع لتحقيق ذلك « لباب الآداب للأمير اسامة في حاشية ص ١٠٨ » .

(٥) تاريخ الأمم والملوك للطبري « ١٠ : ٤٦ طبعة المطبعة الحسينية » .

(٦) الحيوان « ١ : ٢٦٩ » .

(٧) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣ : ٣٨٥ » .

(٨) الامتاع والمؤانسة « ١ : ٨ » .

نوادر مضحكة ، وبوادر معجبة[١] » وهذا من إنشاء أبي حيان على لسان ابن سعدان ونحن نعلم أساليب أبي حيان في النقل عن الأعيان . وقال الزمخشري في ف ر ط من أساس البلاغة : « ونخاف أن تفرط علينا منه بادرة » . وجاء في عهد الخليفة الهمام الناصر لدين الله العباسي بنقابة الطالبين إلى الشريف فخر الدين أبي الحسن محمد بن محمد بن المختار العلوي الكوفي ــ رح ــ «فمن بدرت منه بادرة، أو عثرة نادرة أقالها[٢] » . وورد في أخبار هارون الرشيد وجليسه أبي معاوية الضرير أنه كان في مجلس الرشيد قرشي فذكر بحضوره حديث أبي هريرة أن موسى لقي آدم « فقال القرشي : أين لقي آدم موسى ؟ قال : فغضب الرشيد وقال : النطع والسيف ، زنديق والله يطعن في حديث رسول الله ــ ص ــ فما زال أبو معاوية يسكنه ويقول : كانت منه (بادرة) ولم يفهم يا أمير المؤمنين ، حتى سكنه[٣] » . وقال الفرزدق :

إذا مالك ألقى العمامة فاحذروا بوادر كفي مالك حين يغضب[٤]

فلم يبق للشيخ الجليل بعد هذه الشواهد الناصعة الشهادة ، الجامعة بين عصور استعمال « البادرة » إلا « البادرة » بمعنى البديهة ، ولم نجد لها خيالاً إلا في قول أبي حيان على لسان ابن سعدان ، وقد مر « ولك معه نوادر مضحكة وبوادر معجبة » . والبديهة كما هو معلوم متعالم هي ما يحضر الانسان من كلام أو شعر فيبده الجالس معه في أثناء المحادثة ويبغته ، وليس كتاب المناقشات هذا المحرر المحتوي على فصول ونقول ، الذي استغرق ما استغرق من البحث والوقت والجمع والقراءة على الشيخ المطري الجليل ، بالذي يسمى « بادرة أي بديهة » . فلو

---

(١) المرجع المذكور « ٢ : ٤ » .
(٢) الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير . لتاج الدين ابن الساعي « ٩ : ١٩٥ » .
(٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي « ١٤ : ٧ ، ٨ » .
(٤) ديوان الفرزدق « ص ٣١ » والمجازات النبوية طبعة الشيخ محمود مصطفى من أساتذة الأزهر في العربية وقد تصحف عليه يغضب الى « تعصب » .

قال الشيخ « طليعة خير » وما جرى مجراها لكان أقرب الى الفصاحة وأبعد عن الالتباس ، ومع ذلك فنحن نشكر له فضله العظيم وأدبه البارع الكريم ونعتذر إليه مما أجبرنا عليه ونسأل الله تعالى ان يطيل طيلته ، ويوفقه للافلاح والانجاح ، وأرجو منه ــ حفظه الله ــ أن يعلم أني لم أشكر الشيخ الفاضل رؤوف جمال الدين لأنه تسرّع فتترّع ، واقتحم وما تورّع ، وعرّض فأمضّ وكنت أود أن أطيل الردّ أكثر مما فعلت ولكنني مريض وقد أراني المرض من آلامه أشباه الموت سبعين مرة ، ومع ضعف هذا النفس المتردد وفساد هذا الهواء المتجدّد ، أرى نفسي ومن الله التسديد والتأييد ، على ثقة من استطاعتي ردّ كل تعدّ على صاحبه ، وفضح كل تهويل يُراد به التضليل في اللغة العربية ونقض كل تجهيل عليل ، يرميني به رام ، أو يذيع به عليّ ذو أوهام .

وقد رأيت في آخر « الفزعة » من كتاب المناقشات أبياتاً للشاعر الأديب الشيخ عبدالمنعم الفرطوسيّ يقرظ بها كتاب المناقشات مطلعها :

كتاب ضمّ من طرف المعاني   تليد السحر منها والطريفا

وليت شعري أيّ سحر تالد وطريف في إعراب « سقيت الحصان دلواً ماءاً » وفي نزع الخافض» وفي «تعدي الأفعال» و «المفاعيل» و « المدّ والقصر » وغير ذلك من المباحث النحوية الجاسّة ؟ أفهذا هو الأدب الذي يمثل الشعور الصادق والحق الناطق وقد ذكرتني أبياته ــ حفظه الله تعالى ــ أبياتاً وجدتها لبعض الشعراء ، من بحرها وقافيتها وهي :

رأيت مفرطاً يبغي قريضاً   ويلوي شدقه ليّا عنيفا
فأخرج بعد لأي شر نظم   فبان لغيره كذباً سخيفا
فقال دعوا اعتراضكم فاني   قصيّ أن أرى الأدب الطريفا
أجور على الشعور لأنّ إربي   بأن أُدعى كبيراً مستخيفا
وإذ هي فزعة فالصدق أمر   يثبّطنا ويجعلنا وقوفا
أقول مزخرفاً وأصيح جلْباً   على شعري وإن أضحى نحيفا
فشعري كودن وأنا سُكيت   وبالاجلاب آمُل أن أخيفا
ستلقى يا سكيت نضال حرّ   يريك على تهاونه صروفا

وهـــذه نهاية كلامنا على نقض ما ورد في كتاب « مناقشـــات مع الدكتور مصطفى جواد[*] وعلى مبـاحث في النحو والصـرف حاوية فوائد نادرة جمعت بين الاتباع والابتداع والاصلاح اللغوي المستند الى أساليب العرب الفصحاء ، وقد كتبنا هذه الأوراق ونحن تحت وطأة الداء العياء نقاسي أشدّ الآلام التي حرمتنا الراحة والمنام طول هذا العام ، وقد رحمنا الله تعالى بهذا النفس المتردد وهذا الهواء المتجدد ، اللذين كانا أعظم الأسباب في تسهيل تأليفنا لهذا الـكتاب في اسبوعين لا أكثر منهما ، وتعجيل الانتهاء الى الفراغ منـه • والحمد لله والصـلاة على نبيـه العظيم الـكريم الذي علم الأمم السَّدَك بالحق ، والتمسك بالصدق ، والسلام على آله الهداة الأبرار ، السادة الأطهار ، وأصحابه الطيبين المناضلين الأحرار •

تمت كتابته في اليوم السادس من شعبان سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة وألف الهجرية ، في داري بالدورة الجديدة من أرباض بغداد الغربية ولله الحمد أولاً وآخرا • وقد رأينا أن نلحق به « مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية » كنا قد اقترحناها على مجمع اللغة العربية بمصر وحاضرنا أعضاءه بها في الجلسة الثالثة التي كانت في اليوم العشرين من شوال سنة ١٣٨٦هـ الموافق لليوم الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٦٧م وها هي ذه :

(*) أراد « مناقشات بيني وبين مصطفى جواد » أو « مناقشتي لمصطفى جواد فانه يقال « ناقش فلان فلاناً » ولا يقال « ناقش مع فلان » الا اذا كان في حيّزه ومعيته ، وكتاب « الموافقة بين أهل البيت والصحابة » للحافظ أبي سعيد اسماعيل بن علي الرازي السمّان المتوفي سنة ٤٤٥ مشهور وهكذا تكون التسمية الصحيحة • ومنها محاضرة الأبرار ومسامرة الأخبار ، فلم يسـمّها ابن عـربي « المحاضرة مع الأبرار » • وجاء في كتاب «نسب قريش» ـ ص ٣٢٨ ـ في ترجمة المهاجر بن خالد المخزومي « وهو الذي قال حين أجمع القتال مع ابن الزبير » لأنه قاتل أعداء ابن الزبير • والأعاجم معذورون إن لم يميزوا بين التعبيرين •

مقترحات ضرورية في قواعد اللغة العربية

اللغة العربية اشتقاقية

لما كانت اللغة العربية ، كما علمتم ، لغة اشتقاقية ، وكانت أبنية الأسماء والأفعال ، معدودة محدودة ، ضاقت تلكم الأبنية عن استيعاب الدلالات ، لكثرة المعاني العامة فاضطرت إلى احتمال الاشتراك أولاً ثم الاستعانة بالحروف ثانياً ، عند عجز الأبنية المشتركة عن أداء طائفة من المعاني المرادة ، فأوزان الفعل الثلاثي الستة الأصلية ، ووزن المغالبة منه ووزن المنقول إلى التعجب ، ووزن المبني للمجهول ، التي تتغير حركاتها تبعاً للمعنى والقصد ، وأوزان الفعل الرباعي والفعل الخماسي والفعل السداسي كلها ضاقت عن استيفاء المعاني المختلفة ، حتى لقد اشتركت عدة معان عامة في الوزن الواحد من تلكم الاوزان . كما هو مبسوط في كتب التصريف وإن لم يكن البسط مستقصى .

ضيق أوزان الأفعال لقلّتها

فلذلك ناءت أوزان الأفعال بالمعاني المتقاصفة عليها ، والدلالات المتبادرة إليها ، فأصبحت جمهرات أفعال وجمهرات معانٍ يموج بعضها في بعض ، فلا يستطيع أحد أن يطور بها إلا بعد أن يستعد عُدة من عِدة معجمات لغوية . وكذلك الأمر في الأسماء المشتقة ، وفي جموع التكسير لأنها جارية مجرى المشتقات في تغير الأبنية وغلبة الاطراد عليها .

وزن « فِعَالٍ » ومعانيه البنائية

ولأضرب مثلاً لذلك ، فالعرب اتخذت بناء « فِعال » أصلاً للدلالة على الآلة والأداة ، كالثقاف لآلة التثقيف ، والقِياد لأداة القيادة ، والخِياط لأداة الخياطة ، ثم حدث التباس في التسمية فزادوا الوزن تاءاً فقالوا فعالة ، كالحبالة والحمالة والعمالة ، ثم اتخذوا « فعالة » فعال وزن جمع مكسر للاسم الذي على وزن « فعل » كسهم وسهام ، وكلب

وكلاب ، وكذلك اتخذوه لجمع الثلاثي المؤنث الساكن الوسط كنطفة ونطاف وحربة وحراب ورهمة ورهام . وجعل أيضاً جمعاً « مكسراً » للصفة التي على فعيل كصغير وصغار وكبير وكبار ونحيف ونحاف وظريف وظراف . واتخذ « فعال » مع ذلك مصدراً للثلاثي الأجوف كالاياب والرياد ، والقياد والعياذ والقياس ، ولما كثر ذلك وخشي الالتباس كما في القياد الذي هو اسم للأداة ومصدر للفعل المعتل زيدت عليه التاء ، فنشأ مثل الخياطة والزيادة والزيارة والقيادة والنياحة والوفادة ، وهي غير مصدر المبالغة الذي صار بطريق المبالغة مصدراً للحرفة ، كالصناعة والزراعة والتجارة ، وكان مصدر الرباعي « فيعال » قد نقل إلى « فعال » أيضاً مثل « جادل جيدالا ثم رجحوا جدالا » وهو المخفف المستعمل ، واتخذ « فعال » مصدراً لبيان الامتناع كالاباء والجماح والنزاع والشراد ، وجاء « فعال » مصدراً لعدة أمراض كالنفاس وهو شقيق « فُعال » الذي هو الأصل للأمراض كالزكام والدوار ، وبهذا يكون « فعال » متنازعاً بين تسعة دلالات صرفية عامة ، وفيه بيان لضيق الأبنية الصرفية الذي أشرت إليه آنفاً .

مفعل للآلة والأداة

وأعود إلى « فعَال » الذي للآلة والأداة فأقول : لما كثرت المعاني الصرفية المعتمدة عليه والتبس مؤنثه « فعَالة » بمصدر المبالغة ومصدر المعتل الثلاثي الأجوف ابتدعت العرب للآلة والأداة وزناً جديداً ، هو « مِفعَل » كمبرد ومقود ، ثم أنثته لتحقيق تأنيث الآلة والأداة فقالت « مفعلة » كمكنسة ، ثم بالغ كثير من العرب في إشباع فتحه « مِفعل » فنشأ من الاشباع « مِفعال » كمسعر ومسعار ومسبر ومسبار ومثبر ومثبار ومحرث ومحراث ومفتح ومفتاح ومشعل ومشعال ، وقولي بتقدم « مفعل » لمفعال لا يعني لزوم اجتماعهما في كل مادة ، فان من العرب من كانوا يفضلون وزن أحدهما على الآخر ، فقد قالوا « المحراك » ولم يقولوا « المحرك » وإن جاز قياساً ، بله ما يحدث من اختلاف المعاني بين الصيغتين أحياناً كالمجدح الذي يجدح به السويق وشبهه أي يلت ويمزج بشيء غيره من المائعات التي يسميها العصريون « السوائل » وكالمجداح الذي هو ساحل البحر .

استعارة وزن الآلة للمبالغة

وقد بعثت الحاجة الملحة العرب على استعارة « المفعل والمفعال » للمبالغة في صفة الموصوف الذي تناهت صفته في الفعل المشتقة منه الآلة والأداة • كاشتقاقهم من سعر فلان النار « فلان مسعر حرب » قال زيد الخيل :

وقومي رؤوس الناس والرأس قائد   إذا الحرب شنتها الأكف المساعر

يعني أصحاب الأكف ، أو وصف الأكف بأنها مساعر حرب تشبيهاً لها بالأدوات على سبيل المبالغة ، وقد أراد أن اليد أو الكف بلغت من شدة تأريثها لنار الحرب أنها أصبحت كالآلة في التأريث والتأجيج والتهييج ، فمفعل هو في أصله اسم آلة وأداة استعير للمبالغة استعارة انتفاع لا انتزاع فليس هو بصيغة مبالغة من اسم الفاعل كما قال الصرفيون ـ رحمهم الله تعالى ـ ولو كان كما قالوا لجمع جمع مذكر سالماً ، كسائر صفات المذكر العاقل الخالية من التاء ، ولكنه لا يجمع إلا تكسيراً ، والجمع المكسر هو جمعه الأصلي وهذا القول لا يعني أن « كل مفعل » ينبغي أن يكون مستعملاً للآلة والأداة أولاً ثم يستعار للمبالغة ، فقد صاغت العرب « مفعلا » على سبيل الاستعارة أيضاً للمبالغة كالمفن للكثير الفنون العجيبها الذي يسمى اليوم الفنان وهو من صفات الفرأ أي الحمار الوحشي •

وكما استعارت العرب « وزن مفعل » للمبالغة كذلك استعارت وزن «مفعال» لها كالمعمار والمكسال وحاله في الاستعارة كحال مفعَل ، لا يقبل التأنيث ولا يجمع إلا جمع تكسير ، وشذ قولهم « مفضالة » وقد أفادت هذه الاستعارة اللغة العربية ، فقد أجازت اشتقاق هذا الوزن من الرباعي كالمذياع من أذاع ، والمفضال من أفضل ، والمعوان من أعان ، والمطعام من أطعم ، والمتلاف من أتلف ، والمزواج من أزوج ، والمطلاق من أطلق ، والمئناث من آنثت ، والمذكار من أذكرت ، ونحوا به أحياناً نحو الامالة التامة المؤدية إلى الابدال كالمعطير للمعطار ، ولو كان المفعال صيغة مبالغة أصلية لجمع جمع مذكر سالماً ، كما قلت قبلاً • وشذت المسكينة من المفعيل والفصيح « امرأة مسكين » •

استعارة وزن الآلة للمكان

واستعارت

واستعادت العرب « المِفعال » لأسماء الأمكنة الخاصة على سبيل التشبيه أيضا كالميناء والمرصاد والمضمار والمشوار والمنهاج ، ثم لأسماء الأزمنة الخاصة لأن فيها معنى الأداة كالميقات والميعاد والميلاد ، ثم نقلته إلى اسم المصدر كالميراث والمصداق •

اقتراح جمع مفعال على مفعالين

ولما كان مجمع اللغة الموقر قد فتح باب اقتراحات التيسير وأجاز صوغ اسم تفضيل من الثلاثي المبني للمجهول ، ومن الفعل الرباعي على وزن « أفعل يُفعل » كالأقيس والأعرف من قيّس وعرّف وكالأسن والأهون من أسن وأهان ، وأجاز تأنيث « فعلان » على بعض لغة بني أسد أو لغتهم جمعاء كعطشانة وسكرانة جئت مقترحاً عليه إباحة جمع « مفعال » جمع مذكر سالماً ، فقد كثر استعمال « المعمار » في هذا العصر لما يسمى بالفرنسية « أرشتيكت Architecte » واستعمال الهندسة المعمارية أي المعمارية لما يسمى بها Architecture وقد جمعوه على المعمارين بدلا من « المعامير » ورأيت في الجزء الأخير من مجلة العربي الكويتية كلام دكتور فاضل يقول : « وأرسل الامبراطور المعماريين إلى بيت المقدس » فكأن المعمار عنده اسم هذه الهندسة والمعماري هو البارع فيها والجمع عنده المعماريون ، وهذه مجانبة للصحة والصواب ، فالواجب علينا التفادي من ارتكابها ، وإباحة الجمع المذكور ، وأقترح أيضاً على سبيل الاستصحاب تأنيث مفعال و « مفعيل » فيقال : امرأة مكسالة وامرأة معطيرة لكي يجمعا على مكسالات ومعطيرات •

استعارة الجموع في العربية

ويسوغ هذا الجمع الذي لا يخرج عما ألفته العربية استعارة الجموع على اختلاف أنواعها فقد جمعت الأسماء المنقوصة الآخر المعوضة جمع مذكر سالماً ، كالسنين والعزين والمئين والبُرين ، فان كان للعزين صلة بالمذكر فليس للبرين والسنين والمئين صلة به تسوغ هذا الجمع السالم ، وتجاوزت بهم استعارة الجموع إلى غير

المنقوص الآخر المعوض كالاوزين والاحرّين ، وباب استعارة الجموع في العربية واسع كجمع الحديث على الأحاديث وهو جمع الأحدوثة ، والنشيد على الأناشيد وهو جمع الأنشودة وجمع الحاجة على حوائج والعادة على عوائد ، وهما جمع الحائجة والعائدة ، وكجمع الشيخ على المشايخ وهو جمع المشيخة وهذه الاستعارة توهن دعوى الشذوذ في جموع التكسير إيهاناً يشبه النفي والإنكار . وذلك لأن جموع التكسير لها أوزان ، هي كالقوالب الصرفية ، فالمصبوب في القالب يأخذ صورته ، وتستعار القوالب أحياناً ، والاستعارة لا تغيرها .

اقتراح جمع فعول جمع مذكر سالما

والاقتراح الثاني الذي أقترحه على المجمع الموقر هو إباحة جمع « فعول » بمعنى فاعل للمذكر جمع مذكر سالماً ، وللمؤنث جمع مؤنث سالماً ، بعد تحقيق التأنيث فيقال « رجل فخور » ورجال فخورون ، ورجل غيور ورجال غيورون ، وامرأة فخورة بتحقيق التأنيث ونساء فخورات ، وامرأة غيورة ونساء غيورات، وقد شاع هذا الجمع في لغة العصر ، وصار من الضروريات ، لأنه يصعب على العصريين جمع الغيور للرجل والمرأة على غُيُر ، وجمعه للمرأة خاصة على غيائر ، بله أن في الصفات مثل «عفوّ» وقد جمعوه على «عَفْو» لا على «عُفُوّ» كنموم ونم لا على نُمُم ، فبهذه الإباحة يجمع على عفوين في النصب والجر و « عفوون » في الرفع . ومن المعلوم أن « فعولا » بمعنى فاعل للمؤنث يشارك « فعولا » للمذكر في الجمع على وزن « فُعُل » كعروس وعرس وعجوز وعجز ، ويستقل دونه بالجمع على فعائل كعرائس وعجائز وهما في الحقيقة جمع عروسة وعجوزة على تقدير تاء التأنيث ، وقد قالت العامة قبل القرن الرابع «عجوزة» بتحقيق التأنيث للمرأة ، قال الجوهري في الصحاح في مادة عجز « العجوز المرأة الكبيرة ، ولا تقل عجوزة ، والعامة تقوله » ولكنه نسي رحمه الله أنه قال في مادة كوكب : «يقال كوكب وكوكبة كما قالوا بياض وبياضة وعجوز وعجوزة » وقد ناقض نفسه ولم يحكم العقل في النقل ، وقد أجازت العربية تأنيث أسماء الذات البعيدة عن التأنيث فكيف لا تؤنث المشتق ، فقد جاء في الحديث النبوي قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لما أخذ قوساً

على تعليمه القرآن بعض الصحابة الكرام « تقلدها شلوة من جهنم » أنث الشلو المذكر بالتاء تشبيهاً له بمكافئته التي هي القوس وهي مؤنثة ، وقال صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن في الزكاة : «أنطوا الثبيجة » وقد أنث الثبج وهو مذكر تشبيها له بمكافئته وهي البهيمة ، وهذا يمهد لنا السبيل إلى تأنيث العضو فنقول عضوة للمرأة اقتداء برسول الله عليه الصلاة والسلام .

اقتراح جمع « فعل » على أفعال

والاقتراح الثالث : هو إباحة جمع « فَعْل » على أفعال بغير استثناء وهو في الصحيح العين غير المضعف ولا المعتل أو اللام شاذ، ومثلوا له بفرخ وأفراخ وزند وأزناد وفرد وأفراد وأحسبها مما ورد في الشعر حسب ، فالمعتل الفاء الجائز مثل وقت وأوقات ووسق وأوساق والمعتل العين مثل ثوب وأثواب وسيف وأسياف ، والمعتل اللام مثل نحو وأنحاء وجو وأجواء كما جاء في نهج البلاغة ، والمضعف مثل جد وأجداد وعم وأعمام ، وقد ذهب الفراء إلى أنه يقاس أيضاً فيما فاؤه همزة مثل ألف وآلاف وأنف وآناف .وقد ذكر الأديب أبو حيان التوحيدي ، على ما جاء في ترجمته من معجم الأدباء ، أن الصاحب بن عباد جادله في هذا الجمع فذكر له عرفانه ثلاثين جمعاً مما يخالف القياس إلا أنه لم يذكرها ، فصارت الفائدة من قوله ضماراً قال أبو حيان : « قال الصاحب يوماً ؟ : فَعْل وأفْعال قليل ، وزعم النحويون أنه ماجاء إلا زند وأزناد وفرخ وأفراخ وفرد وأفراد، فقلت له: أنا أحفظ ثلاثين حرفا كلها فعل وأفعال . فقال: هات ياءمدعي . فسردت الحروف ودللت على مواضعها من الكتب ثم قلت : ليس للنحوي أن يلزم مثل هذا الحكم إلا بعد التبحر والسماع الواسع ، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة ، والقياس مطرداً . وهذا كقولهم : فعيل على عشرة أوجه وقد وجدته أنا يزيد على عشرين وجها ، وما انتهيت في التتبع إلى أقصاه » . وقد جمعت أنا مما خالف القياس من الأسماء والصفات أكثر من ثلاثين منها أنف وآناف ، وبعض وأبعاض ، ورمس وأرماس ، وحلق وأحلاق ، وفرد وأفراد ، وسمع وأسماع ، وفرخ وأفراخ وزند وأزناد المقدم ذكرهما ، وفرط وأفراط ، ونسل وأنسال ، ونجل وأنجال ، ونجد وأنجاد ، ولحن وألحان ،

وسطر وأسطار ، وشطر وأشطار ، وشطء وأشطاء ، وقلد وأقلاد ، وقلس وقلاس ، وكبش وأكباش ، ولحظ وألحاظ ، ولطع وألطاع ، ولفظ وألفاظ ، وشجب وأشجاب ومرش وأمراش ، ومرع وأمراع ، ومرن وأمران ، ونبذ وأنباذ ، ونبض وأنباض ، ونجم وأنجام ونذل وأنذال ، وهجل وأهجال ، وأجر وآجار . فهذه ثلاثة وثلاثون جمعا مخالفة للقياس إلا أنفاً وآنافاً على رأي الفراء لأن الألف عنده تشبه الواو ـ على ما أحسب ـ وهو قد أدخل المبدوء بالواو في القياس قبل غيره من العلماء .

وقد شاع في عصرنا جمع « بحث على أبحاث ، ومجد على أمجاد » وهما من المصادر المجموعة لبيان النوع ، والبحث قد نقل إلى الاسمية قديماً . ووزن أفعال كما هو متعارف إنما هو لأدنى الجمع في العدد أو لأدنى العدد في الجمع ، ومنه كتاب « تنقيح الأبحاث في الملل الثلاث » للفيلسوف عز الدولة ابن كمونة اليهودي البغدادي من رجال القرن السابع للهجرة ، وقد جمعه للكثرة على بحوث الطبيب الحكيم أبو بكر الرازي ، والقفطي أو من نقل القفطي عنه في كتابه أخبار الحكماء : قال أبو بكر الرازي في بعض رسائله التي نشرها الأستاذ پول كراوس المستشرق المعروف «وكل واحد من هذه البحوث يحتاج في تعبيره إلى كيت وكيت». وقد يقال إن وجود الحاء في عين البحث وهي من أحرف الحق أشمَّه الفتح فكأنه في الأصل «بحَث فجمع على أفعال ، إلا أن هذا لم يسمع عن العرب كما سمع في الزهْر والزهر فجمع على أزهار ، وتسكين عينه الذي هو إحدى لغتيه يبيح جمعه على زهور كبحر وبحور وبدر وبدور ، ولو كان حرف الحلق شافعا له في هذا الجمع لشفع للبحر فانه لم يجمع على أبحار ، وأنا إنما أردت إباحة جمع «فَعْل» هذا على فعول لأمور ثلاثة : أولها أن جمع العصريين لمجد على أمجاد شاع وذاع ، ولا يمكننا جدبه فضلا عن منعه وتخطئة قائليه ونحن في عصر المجود العربية أعني الأمجاد ، والثاني أن المعتل من هذا الجمع والمضعف قد جاز جمعه على أفعال كما مثلت ، والثالث هو أن « فِعْلا » و « فُعْلا » أخوي فَعْل قد جمعا قديماً باطراد على أفعال كحمل وأحمال وشبل وأشبال وقفل وأقفال وعود وأعواد .

ويعترضنا في جمع مجد على أمجاد كون « مجيد » مجموعاً على أمجاد قبل هذا الجمع الجديد • وهو كنصير وأنصار وشريف وأشراف ومليح وأملاح ، ويتيم وأيتام ، ولكنه غير مطرد ، ومخالف لطبيعة جموع التكسير لمنازعته الثلاثي في وزن جمعه •

اقتراح استعمال « تفاعل معه »

والاقتراح الرابع من اقتراحاتي هو أن يبيح المجمع المكرم استعمال « تفاعل معه» للاشتراك فلم يعرفه العرب في أيام فصاحتهم ، وإنما استعملوا «تفاعلا وتفاعلوا» وتفاعل فلان وفلان بالعطف ، وتفاعل لغير الاشتراك معروف مألوف كتباعد وتكاءد وتعاهد وتواضع وتناوم وتناول وتقاعد وتساهل ، وقد ذكرنا ضيق الأوزان عن استيعاب المعاني العامة آنفاً • فتساهل ـ على سبيل التمثيل ـ قد أتى في اللغة للاشتراك تارة وللتفرد أخرى ، والاسناد هو الذي يميزه يقل « تساهل الرجلان » في الاشتراك أي تسامحا « وتساهل زيد على عمرو » وهو ضد تعاسر عليه ، فالتساهل في الجملة الأولى واقع من الاثنين ، والتساهل في الجملة الثانية صادر عن الفاعل وحده ، وأكثر الكتاب العصريين لا يميزون بينهما • يقولون « تساهل معه » ويريدون « تساهل عليه » وهم مخطئون لأن « تساهل معه » إن جاز على حسب الاقتراح الذي اقترحته على المجمع المكرم فمعناه أن هذا ساهله ولاينه وسامحه ، من جهته وذلك ساهله ولاينه وسامحه من جهته ، فهما متساهلان ، فاذا أرادوا التساهل لواحد ـ أو لجهة واحدة وجب عليهم أن يقولوا : «تساهل عليه» كما قلته غير بعيد ، قال محمد بن داود الأصفهاني الفقيه الأديب الشاعر :

هب العروض تساهلنا عليك به فأيُّ نحو بهذا العقل يُحْتَقَب ؟

وقال ثعلب في أماليه في تفسير قوله تعالى « وتصدق علينا : تساهل علينا » وقال الجوهري في مادة الغمض : « وغمَّض فلان عن فلان إذا تساهل عليه في بيع أو شراء وأغمض أيضاً » • والشواهد موفورة في النثر والشعر والسبب في اقتراحي لا باحة « تفاعل معه » هو أن الأصل في التعبير بفعل الاشتراك أن يسند إلى مرفوعين أوَ أكثر منهما ، ولا يصح أن يكون أحد الاسمين مفعولاً معه ، كقولهم : « هذا

لا يتفق والأصول » و « هذا لا يتناسب والقانون » يظنون أن المفعول معه ينجيهم من الخطأ وهيهات • غير أننا اليوم بازاء تطور في اللغة والتعبير ، وقد شاع استعمالهم « تفاعل معه » للاشتراك فهم يقولون : تشارك معه وتفاعل معه في الكيمياء، وتجاوب معه وتعاون معه ، ومن المعلوم أن في الأفعال العربية وزنين للاشتراك هما « تفاعلا وافتعلا » والثاني أخف من الأول وأرشق بنية ، وقد سبق أخاه في التطور • فقد قال المولدون « افتعل معه » بمعنى « افتعلا » والأصل في الاشتراك واو العطف فقد قال الفصحاء القدامى « اشترك هذا وذاك » ثم جاءت التثنية والجمع فحلا محل الواو فقيل اشترك الرجلان واشتركت الرجال ، وضميراهما ينوبان عنهما بالبداهة، كاشتركا واشتركوا ، ولما كانت كلمة « مع » تؤدي معنى واو العطف وكانت الواو تفيد المعية ، حلت « مع » محلها فقيل في التعابير المولدة : اشترك فلان مع فلان ، وقيل « اجتمع معه » بدلاً من « اجتمعا » وقيل « التقى معه » بمعنى « التقيا » وهو غير « التقاه » المتعدى بنفسه للتفرد ، ثم جرى التطور في مجراه فحلت الباء محل « مع » لأنها تفيد المصاحبة أيضاً ، فقد قالت العرب « جئتهم بالليل ومع الليل وليلا » على الحذف وليست تسمية باء «بالليل» ظرفية على شيء من الصواب وإن قال بها من قال من العلماء الكرام ــ رح ــ فظرف الزمان شيء وهمي لأن الزمان امتداد توقيتي من الأزل إلى الأبد ، ولو كان ظرفا حقيقيا لغلبت عليه « في » لا « الباء » ، ولامتنع استعمال « مع » في جملته ، هذا وقد قال تعالى « الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار » وقال « ومن[1] هو مستخف بالليل وسارب بالنهار » وتستعار الباء للظرفية المكانية كما في قوله تعالى « وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت » • « وأنت حل بهذا البلد » كما تستعار « في » لما سموه الظرفية الزمانية كقوله تعالى « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن » •

ولتأدية الباء معنى المصاحبة والمعية حلت محلها في جملة « افتعل » للاشتراك فقال المولدون « اجتمع فلان بفلان والتقى به واتحد الشيء بغيره واشتبه به » ، قال الشريف الرضي في كتابه المجازات النبوية في شرح الحديث النبوي « لعن الله

(١) قلت في المجمع ساهياً « كالذي هو » ولم يرد علي راد فتأمل علمهم بالقرآن •

الذين يشققون الكلام تشقيق الشعر » وإنما هـذا اللعن في الخبر إنما يتناول من بلغ في تدقيق الكلام إلى ذلك الحد ليشتبه الباطل بالحق » وقال سعد التميمي المعروف بالحيص بيص : « فربما اشتبه التوقير بالحمق » • وقد أصاب التطور الفعل اصطدم ، فقد قالت العرب « اصطدم الفارسان » ثم قال المولدون « اصطدم معه » كما جاء في وفيات الأعيان في بعض التراجم • ثم قال العصريون « اصطدم به » على طريقة حلول الباء محل « مع » التي قدمت ذكرها وأحسبه غلطا •

هذا وإن « تفاعل » للاشتراك لم يسلم من التطور ، وأقدم ما عثرت عليه منه كان من تعابير القرن السادس الهجري ، قال أبو شامة في كتاب الروضتين نقلا من كلام العماد الأصفهاني الكاتب المشـهور « وتواقعوا مع اليزك » بوضع « مع » موضع الواو يعني « تواقعوا هم واليزك » وقد فشا هذا التركيب في القرن الحادي عشر للهجرة فقد جاء في خزانة الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي نقلاً متصرفاً به من كتاب الموشح للمرزباني ما هذا نصه « روى المرزباني » في الموشح عن الصولي بسنده أن الوليد بن عبدالملك تشاجر مع أخيه مسلمة في شعر امرىء القيس والنابغة الذبياني » والذي وجدته في الموشح هو « تشاجر الوليد بن عبدالملك ومسلمة أخوه » فقد وضع البغدادي « معا » موضع واو العطف ، وقد فشا هذا الاستعمال في العصور الأخيرة وفي عصرنا خاصة في الأدب والعلوم والفنون والسياسة والاجتماع ، وهو كما قلت مخالف للأسلوب الفصيح ومجانب للتركيب الصحيح فلابد لاباحته من فتوى لغوية مجمعية •

اقتراح تعدية اعتبر الى مفعولين

والاقتراح الخامس : هو إباحة استعمال « اعتبر » متعدياً بنفسه إلى مفعولين للحسن والرديء وما بينهما ، فقد فشا استعماله على هـذا النحو في عصرنا فشوا عاماً تاماً كقول القائل : « اعتبره مصيباً واعتبره مخطئاً » ولم أجده معدى هذه التعدية في كلام الفصحاء المدون في الكتب الأدبية والكتب التاريخية • وإنما وجدت قول أبي العباس المبرّد في كامله : « واعتبر هذا الكلام بحده رأساً في بابه» ولكني لا أثق بهذا النص فربما يكون « اعتبر » تصحيف « اعتد » وهو من أسلوب المبرّد فهو يقول في الأحيان « اعتده كذا وكذا » بدلاً من « عدّه » قال في الجزء الأول

في الصفحة ١٩٦ من طبعة الداجموني الأزهري في خبر بعض اللاحنين إنه قال « هذه الضبُعة العرجاء فاعتُدَّت عليه لحناً » والفصحاء استعملوا « اعتبره » بمعنى اختبره ونظر فيه نظر المتعظ ، واتخذ عبرة • ثم استعمل « اعتبر » بمعنى « جرد » المترجم من الانكليزية Checking كقول عز الدين بن الأثير في تاريخه يذكر بعض الملوك • « فاعتبر أمراءه وأعيان دولته » فمن لا يعرف معنى « اعتبر » هذا يظن أن معناه » « كرّمهم واحترمهم • وجاء في أخبار الحكماء للقفطي « اعتبار خزانة الكتب » أي جردُها العصري ـ أعاذنا الله من الجرد ـ وجاء في أخبار افتتاح المستنصرية « إثبات الكتب واعتبارها » وجاء في حوادث سنة ٦٤١ هـ من كتاب الحوادث المسمى وهماً الحوادث الجامعة أنه « فيها حفر لميت في مقبرة الشهداء من مقابر باب حرب ، فوجد الحفار جرة مملوءة دراهم يونانية ومما ضرب في الاسلام بالمدينة فأحضرها الحفار إلى المحتسب يوسف بن الجوزي فمضى إلى دار وزير الخليفة المستعصم بالله ، فأمره بالمضي إلى هناك واعتبار الحفر » • كذا قال « باعتبار الحفر » ثم قال « فحفروا فوجدوا جرة أخرى » • ثم تطور الاعتبار فصار بمعنى « إحسان القدر » كما جاء في تاريخ مختصر الدول لابن العبري النصراني من رجال القرن السابع للهجرة ، فقد قال هو أو من نقل عنه في كتابه تاريخ مختصر الدول في وصف بعض الحكماء « كان من الفضلاء المعتبرين » وعلى هذا الاستعمال وهذا المعنى اعتمد من ترجم Réhabilitation الفرنسية (برد الاعتبار) •

اقتراح قياس فِعْل وفعيل

والاقتراح السادس : هو اشتقاق صفة مشبهة على وزن « فِعل » تارة ووزن « فعيل » تارة أخرى من الفعل الرباعي « فاعل يفاعل » أو قياسهما معاً مع ترشيحهما للاسمية في ميدان المصطلحات العلمية الجديدة وإن كان ما ورد منهما يفوت حد القياس ، فانه ينبغي أن يهيمن مجمع اللغة العربية على الأقيسة الحديثة ، ومثال ما ذكرت من الصفة « الأكيل » بمعنى المؤاكل من آكله يؤاكله والبغي من باغت

تباغي والترب من تاربه والبيع من بايعه وأصله «البيع» فجرى فيه الادغام الواجب والجري من جاراه وهو كالوكيل والجليس من جالسه والحبيب من حابّه والحسيب من حاسبه والحفيظ من حافظه والخل والخليل من خاله والخليط من خالطه والخدن والخدين من خادنه والخصيم من خاصمه وكذلك الخصم وهو شاذ وقياسه الخِصم كما شذ الغَير من غايره وقياسه الغِير والوَفق من وافقه وقياسه الوِفق والزوج وقياسه الزيج • وجاء على القياس الدخيل من داخله ، والزير من زاوره ومنه زير النساء والذّمر من ذامره والردف من رادفه والرئي من راءاه والسلف من سالفه ، والسمي من ساماه والسي والسوي من ساواه والزميل والزمل من زامله والشبه والشبيه من شابهه والطبق والطبيق من طابقه ، والضهي من ضاهاه والظهير من ظاهره والعِدل والعديل من عادله والعشير من عاشره والعميل من عامله والقبيل من قابله والدبير من دابره والعقيب من عاقبه ، والقرن والقرين من قارنه والقسيم من قاسمه والكف والكفيء من كافأه والمثل والمثيل من ماثله والند والنديد من نادّه والضد والضديد من ضادّه ، واللفق من لافقه ، والنكح من ناكح والولي من والاه والضجيع من ضاجع والوكيل من واكله ، فهذه زهاء أربعين مثالاً حضرتني عند إرادتي الاستشهاد والتمثيل وغيرها كثير • ولعلماء اللغة والصرف إشارات متفرقة إلى معاني هذين المصوغين إلا أنهم لم يمثلوا كما مثلت ولا جمعوا كما جمعت • وغاية الاقتراح صوغ إحدى هاتين الصفتين أو كلتيهما عند الحاجة إليهما من الأفعال التي تقبل الاشتراك والمنافسة والمغالبة والمضادة والمساواة والمقابلة •

اقتراح قياس استفعل للحينونة

والاقتراح السابع : وهو الأخير أن يبيح المجمع المحترم اشتقاق فعل واسم فاعله من وزن « استفعل » لمعنى حينونة الفعل وطلب فاعله فعله وإن لم يكن من الأحياء المريدين ولا من البشر العاقلين • فالاشعار بحينونة الفعل يؤذن بامكان الكينونة ، فقد قالت العرب « استجز الصوف أي حان له أن يجز ، واستحصد

الزرع : حان له أن يحصد ، واسترم الجدار : حان له أن يرم ، واسترفع الخوان: آن له أن يرفع بعد الفراغ من الأكل ، واستحطب الكرم : آن أن يقطع حطبه أي يابسه ، واستأخذ الشعر أي حان أن يقص الزائد منه ، واستخرب السقاء أي آن خرابه ، واستهدم الحائط : حان هدمه ، واستوقع السيف أي آن له أن يوقع بالميقعة وهي المسن الطويل • وليس هذا الوزن على التحقيق إلا فرعا من فروع استفعل الذي هو للطلب ، ولكنه لما كان الفاعل من الجماد المعدوم الحياة والارادة صرف إلى إفادة الحينونة ويجوز إسناد الارادة إليه على سبيل المجاز كقوله تعالى في سورة الكهف « فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه » فالجدار لا إرادة له ولكن « انقض » وهو على وزن انفعل ، وقد اشتقته العرب لارادة الفاعل الحقيقية وشبهها لا للمطاوعة كما ظن الصرفيون فلذلك استعمل معه « يريد » أعني فعل الارادة وقد شبه الجدار بالأحياء •

وهذا الفعل « استفعل » واسم فاعله « مستفعل » ضروريان للمصطلحات العلمية الحديثة وغيرها لتقابل الأسماء الافرنجية المكسوعة بالكاسعة Able كما في Abominable والكاسعة Ible كما في Visible وللنفي أي غير المستفعلة مثل Imissible الواردة في مصطلحات الكيمياء فهذا قياس مفيد أيضاً • وفي المصطلحات العلمية والمصطلحات الفنية والمصطلحات الأدبية طائفة كبيرة من الكلمة المختومة بهاتين الكاسعتين فيؤدي مفرداتها « المستفعل » ويؤدي جملها « استفعل » • وأختم القول بأن « أفعل » في العربية واسم فاعله « المفعل » قريبان من ذينكم المشتقين فيمكننا الاستفادة منهما أيضاً في المشتقات الاصطلاحية • وهذه هي الجمهرة الأولى من المقترحات فقد اطلت فيها وفصلت لأن غرامنا بهذه اللغة الكريمة العظيمة أصبح لنا غراماً ولأن الاشتقاق ينبغي أن يكون مستداما •

شكرٌ واعتذار

أود أن يعلم قرّاء هذا الكتاب أني ألفته وأنا تحت وطأة القُلاب وهو المرض العضال ذو الآلام المضنية المُبلية ، لئلا يقال : ثبت إخطاؤه ، فانقطعت أنباؤه ، وقد اضطرني هذا الداء العياء الى طبع الكتاب بسرعة ، وفي السرعة ما فيها من التفريط في تتبع الغلط المطبعي وفيما تستحقه هذه الكتب من الشكل والضبط الصحيح مع فقدانها الهمزة (الرابضة على الياء المتطرفة) ، ومع ذلك فقد بذل الطبّاع الماهر محمد سعيد البياتي صاحب مطبعة أسعد جميع ما أمكنه من مساعدة على الطبع فأنا له من الشاكرين .

وأشكر لابن أختي الأديب الفاضل « حسين إبراهيم السمّاك » أحد معلمي مدرسة عويريج قرب اليوسفية نَصَبه في اصلاح «ملازم» الطبع معي وسعيه الدائب في إخراج هذا الكتاب ، وأنا بعد كل ذلك اعتذر مما وقع فيه من غلط مطبعي لم يكن التفادي منه ممكناً إياي ، ومن الله تعالى التسديد والانجاح .

مصطفى جواد

المراجع على حسب ورودها

١ ـ منازل الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى «ص٦» .

٢ ـ البرهان في وجوه البيان لاسحاق بن ابراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب «ص٦» .

٣ ـ ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر للقلقشندي «٧» .

٤ ـ صبح الأعشى للقلقشندي «٧» .

٥ ـ الكتاب لابن درستويه «٧» .

٦ ـ مجلة المجمع العلمي العراقي «١٠» .

٧ ـ رسوم دار الخلافة لأبي الحسين هلال بن الصابي «١٠» .

٨ ـ الجمان في تشبيهات القرآن لابن ناقيا «١١» .

٩ ـ الكامل في الأدب للمبرد «١٤» .

١٠ـ أدب الكتاب لأبي بكر الصولي «١٤» .

١١ـ الخصائص لابن جني «١٦» .

١٢ـ شرح الشاطبية للشيخ علي محمد الضباع «١٨» .

١٣ـ مختار الصحاح «١٩» .

١٤ـ مقدمة في علوم القرآن «٢٢» .

١٥ـ الأشباه والنظائر للجلال السيوطي «٣٠» .

١٦ـ وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري «٣٥» .

١٧ـ الاتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي «٣٨» .

١٨ـ أساس البلاغة للزمخشري «٣٨» .

١٩ـ الصحاح للجوهري «٣٩» .

٢٠ـ تاريخ الطبري (تاريخ الامم والملوك «٣٩» .

٢١ـ الأغاني لأبي الفرج الاصبهاني «٤٠» .

٢٢ـ الأوراق لأبي بكر الصولي «٤٠» .

٢٣ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد «٤٠» .

٢٤ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي «٤٠» .

٢٥ـ المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي «٤٠» .

٢٦ـ تاج العروس للسيد محمد مرتضى الزبيدي «٤٣» .

٢٧ـ كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي «٥٥» .

٢٨ـ مغني اللبيب لابن هشام الانصاري «٦١» .

٢٩ـ الضرائر فيما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الآلوسي «٦٥» .

٣٠ـ البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية ١٩٦٦ «٧٤» .

٣١ـ الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس «٧٥» .

٣٢ـ أنساب الأشراف للبلاذري «٧٧» .

٣٣ـ سر الصناعة لابن جني «٧٧» .

٣٥ـ تاريخ اللغات السامية لاسرائيل ولفنسون «٨٢» .

٣٦ـ الكامل في التاريخ لعزالدين بن الأثير «٨٥» .
٣٧ـ عرائس المجالس للثعلبي«٨٩» .
٣٨ـ رحلة ابن جبير الاندلسي «٨٩» .
٣٩ـ المنتظم لابن الجوزي «٩٠» .
٤٠ـ النهاية في غريب الحديث والأثر للمبارك بن الأثير «٩٠» .
٤١ـ شرح الكافية للرضي الأستراباذي «٩٢» .
٤٢ـ سيرة ابن هشام مع شرح السهيلي الروض الأنف «٩٤» .
٤٣ـ تاريخ اليعقوبي «٩٤» .
٤٤ـ لباب الآداب لأسامة بن منقذ الكناني «٩٤» .
٤٥ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي «٩٥» .
٤٦ـ الامتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي «٩٥» .
٤٧ـ خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي «٩٥» .
٤٨ـ الحيوان للجاحظ «٩٦» .
٤٩ـ السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة لشكيب ارسلان «٩٧» .
٥٠ـ شرح الألفية لابن عقيل «٩٨» .
٥١ـ قاموس الفيروزأبادي «١٠٠» .
٥٢ـ الذيل والتكملة لابن عبدالملك «١٠٠» .
٥٣ـ التاريخ الفخري لابن الطقطقي «١٠٠» .
٥٤ـ لسان العرب لابن مكرم الأنصاري «١٠١» .
٥٥ـ الارشاد للشيخ العلامة المفيد «١٠١» .
٥٦ـ الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدنيوري «١٠٢» .
٥٧ـ مروج الذهب للمسعودي«١٠٢» .
٥٨ـ زهر الآداب للحصري «١٠٢» .
٥٩ـ كتاب الفنون لأبي الوفاء بن عقيل «١٠٢» .
٦٠ـ ذيل أمالي القالي لأبي عبيد البكري «١٠٣» .
٦١ـ جمهرة النسب لابن حزم «١٠٥» .
٦٢ـ مفردات القرآن للراغب الأصبهاني «١٠٦» .
٦٣ـ كليلة ودمنة «١٠٦» .
٦٤ـ المصباح المنير للفيومي «١٠٧» .
٦٥ـ جمهرة أشعار العرب للقرشي «١٠٨» .
٦٦ـ أمالي الشريف المرتضى «١٠٨» .
٦٧ـ مقاييس اللغة لابن فارس«١٠٩» .
٦٨ـ مجالس العلماء للزجاج «١١٤» .
٦٩ـ كتاب الوزراء والكتاب للجهشياري «١١٥» .
٧٠ـ عصر المامون لفريد الرفاعي «١١٥» .
٧١ـ المستدرك على المعجمات لدوزي المستشرق «١١٥» .
٧٢ـ الفتح القدسي لعماد الدين الاصفهاني «١١٦» .
٧٣ـ الانتصاف حاشية الكشاف «١١٦» .
٧٤ـ فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي «١١٦» .

٧٥ـ زبدة النصرة للبنداري «١١٦» •
٧٦ـ شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي «١٣٠» •
٧٧ـ شرح فصيح ثعلب «١٢٤» •
٧٨ـ مجمع البحرين لفخر الدين الطريحي «١٢٧» •
٧٩ـ أمالي أبي علي القالي «١٢٩» •
٨٠ـ سر الليال في القلب والإبدال للشدياق «١٣١» •
٨١ـ نشوار المحاضرة للمحسن التنوخي «١٣٣» •
٨٢ـ الفائق للزمخشري «١٤١» •
٨٣ـ لغة الجرائد لإبراهيم اليازجي «١٤٦» •
٨٤ـ مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الاصبهاني «١٤٧» •
٨٥ـ إعتاب الكتاب لابن الأبار «١٤٧» •
٨٦ـ تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء لابن الصابي «١٤٩» •
٨٧ـ جمع الجواهر في الملح والنوادر للحصري «١٥٠» •
٨٨ـ تذكرة الكاتب لأسعد خليل الداغري «١٥٤» •
٨٩ـ الفرج بعد الشدة للمحسن التنوخي «١٥٥» •
٩٠ـ طبقات الشعراء لابن المعتز «١٥٥» •
٩١ـ تجارب الأمم لمسكويه «١٥٥» •
٩٢ـ ذيل تجارب الأمم لأبي شجاع «١٥٥» •
٩٣ـ مختصر مرآة الزمان «١٥٦» •
٩٤ـ كتاب الحوادث «١٥٦» •
٩٥ـ صيد الخاطر لابن الجوزي «١٥٦» •
٩٦ـ البواطل والشواطل لأبي حيان التوحيدي «١٥٧» •
٩٧ـ الكشاف للزمخشري «١٤٠ ، ١٥٨» •
٩٨ـ أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري «١٥٨» •
٩٩ـ الجامع المختصر في عنوان التاريخ وعيون السير لابن الساعي «١٧٧» •
١٠٠ـ ديوان الفرزدق «١٧٧» •
١٠١ـ المجازات النبوية للشريف الرضي «١٧٧» •
١٠٢ـ أخبار الحكماء للقفطي «١٨٦» •
١٠٣ـ كتاب الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة «١٨٩» •
١٠٤ـ تاريخ مختصر الدول لابن العبري «١٩٠» •
١٠٥ـ خريدة القصر للعماد الاصبهاني «١٠٥» •
١٠٦ـ مفردات القرآن للراغب الأصبهاني «١٠٦» •
١٠٧ـ كتاب الأنساب للسمعاني «١٢٤» •
١٠٨ـ مجلة لغة العرب للأب أنستاس الكرملي «١٤٠» •
١١٠ـ كتاب الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة «١٨٩» •
١١١ـ معجم البلدان لياقوت الحموي «١١٦» •
١١٢ـ المزهر في علوم اللغة «٧٩» •

رجاء

(أرجو اصلاح الغلط وإزالة الاستبهام وزيد الايضاح قبل قراءة الكتاب) .

ص	س	الغلط والاستبهام	الاصلاح والايضاح
٥	٢١	بحسب	على حسب (هو الأفصح)
٧	١٢	لا يجهله	يجهــله
١٠	١٥	فمن يعرف	فلا يعرف
١٦	١٠	في في القرآن	في القرآن
٢١	٢٦		(٢) ضوء الصبح « ص ٢٠٢ »
٢٢	١٧	وبين غيره	وغيره (هو الأفصح)
٢٨	٣	في علم	في العلم
٣٢	١	إِعراب	إعراب
٣٢	٢٣	لأن المورود	لأن المورود بهذا المعنى
٣٣	٢	بقسيمه	بقسميه
٣٣	٢	لهذا أقول	لهذا القول
٤٢	٩	واروه	واراه
٤٥	٣	ورد ده	وروده
٤٧	٥	لم يطره	لم يطرْ
٤٩	١٩	مفعول بهما	اسمان مفعول بهما (ويكون تامة)
٥٦	١	لا ملفوضاً	لا ملفوظاً
٥٦	١	جفعراً	جعفراً
٥٦	٢	سببه نصبه	سبب نصبه
٦٢	٢	في في غيره	في غيره
٧٥	٢٣	مصفى	مصطفى
٨٠	١٤	لشيخ	الشيخ
٨٣	٢٠	بالآرامية	بالآرامية الغربية
٨٨	٧	يقال	يقال فيه

الاصلاح والايضاح	الغلط والاستبهام	س	ص
يدل	لا يدل	٧	٩٠
ورؤيتي	وروايتي	١٠	٩٠
عليه أي على فلان	عليه	٨	٩٤
للسهيلي	للسهيل	٢١	٩٤
معجم الأدباء	الأدباء	٢١	٩٥
اخترنا	أخترنا	١٤	٩٨
خصّوها	خصوصاً	١٢	٩٩
الأسف	لأسف	٢	١٠٨
الحاتم	الحابم	٢	١١١
جـاء	ج ء	٧	١١٢
جـاء	ج ء	١٧	١١٣
واعتذر عنه	اعتذر عنه	٢٠	١١٣
التعريب	التعريف	١٧	١١٥
غـاية	غ ية	٤	١١٦
الغافل	الغ فل	٢	١١٧
مقابل	مق بل	٣	١١٨
على حسب	على حساب	٤	١٢٠
أو ناس أو فريق	أو ناس فريق	٢٠	١٢١
فلا تبعة	فلا تبعه	١٣	١٢٥
المتعدّي	المعتدي	١٨	١٢٦
احتج	احتج	٥	١٢٧
جادُوا	جاددا	١	١٢٨
لا يبغي	لا ينبغي	١	١٢٨
والله	الله	١٣	١٣٤
حيويّتها	حيوتها	١٤	١٣٧
فمصدر	فاسم	١	١٣٨
وتسامحوُا	وتساامحوا	١٥	١٣٨
والأكلية بمعنى مصادرها	والأكلية	٤	١٣٨
أئنـا	أثنا	١٩	١٣٨
ومحاويج	ومحاريج	٤	١٣٩

ص	س	الغلط والاستبهام	الاصلاح والايضاح
١٣٩	١٧	ومقصوره	ومقصورة
١٤١	٣	تضد فروا	تضافرُوا
١٤٧	١٤	ح تم	حاتم
١٤٨	٨	الخ مسة	الخامسة
١٤٨	١٢	ابن الصابي	بن الصابي
١٤٩	٩	اقا لت	قالت
١٥١	٤	أكان ثقافة	أكان ذا ثقافة
١٥٢	١٠	سم عاً	سماعاً
١٥٢	١٥	وبالغلط	بالغلط
١٥٥	٧	م ل	مـال
١٦٢	٣	الف ضل	الفاضل
١٦٣	٧	اصواب	الصواب
١٦٧	٨	ت ل	تال
١٦٩	٨	الخ افص	الخافض
١٧١	٩	وأذ أمامه	وأنا أمامه
١٧٦	١٢	عيذ ك	عينــاك
١٧٧	١٢	ف حذرُوا	فاحذرُوا
١٧٧	٢٢	بن الساعي	ابن الساعي
١٨٠	٢٢	فعالة	فعــال
١٨٣	٢	واستعادت	واستعارت
١٨٥	٣	الثبيجة	الثبجة
١٨٦	١٦	وهي	وهو
١٨٩	٤	ا لمعروف	المعروف
١٩٢	١٤	Imissible	Immiscible
غلاف الكتاب	١٦	الف نها ونهار	الف نهار ونهار
غلاف الكتاب	٢٢	الايلخانية	والدولة الايلخانية

الفهرس

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة